الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

التقرير السنوي

2021

مركز الاستحقاق المحاسبي

وزارة المالية
Ministry of Finance


بسم الله الرحمن الرحيم



خادم الحرمين الشريفين الملك

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائـــداً في العالم على كافـــة الأصعـدة، **وسأعمـــل معكـــم على تحقيـــق ذلك.**



صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعـود

ولي العهـد ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

رؤية 2030 هي خطـة جريئة قابلــة للتحقيـــق لأمّـــــة طموحـــــة.
إنها تعـبر عن أهدافنـا وآمالنا على المدى البعيد، وتستند إلى مكامن القـوة والقـدرات الفريـدة لوطنـنا.



معالي وزير المالية

محمد بن عبدالله الجدعان

القطاع المالي يجد دعماً كبيراً من قيادة المملكة، ويسهم في تعزيز الاقتصاد، والمرونة التي تتمتع بها السياسة المالية العامة نتيجة هذه الإصلاحات التي مكّنت الحكومة من اتخاذ التدابير والإجراءات في مواجهة الصدمات الطارئة بمستوى عالٍ من الكفـــاءة.





التحول لمبدأ الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام

هو ما جاء بالأمر السامي الكريم رقم (13059) بتاريخ 16 ربيع الأول 1438 هـ،

القاضي بالموافقة على مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وأن تتولى اللجنة المالية بالديوان الملكي واللجنة التنفيذية، التي يرأسها معالي وزير المالية الإشراف على تنفيذ المشروع.



المحتويات

1 وزارة المالية 12

2 برنامج تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافيه 14

3 التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق 19

4 مركز الاستحقاق المحاسبي 30

5 إدارة المعايير والسياسات 35

6 الإدارة العامة لشركاء التحول 53

7 إدارة المبادرات المركزية 87

8 إدارة التغيير والتدريب والتطوير 161

وزارة الماليــة

الرؤية:

وزارة رائدة تمكن المملكة العربية السعودية لتكون ضمن أكبر 15 اقتصاد في العالم بحلول 2030 من خلال نظام مالي متميز.

الرسالة:

وضع سياسات مالية فعالة وإدارة الموارد المالية لتحقيق استقرار ونمو اقتصادي وإستدامة مالية ورفع كفاءة الانفاق وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من خلال حوكمة فاعلة وتمكين المملكة في تأثيرها على المجتمع المالي إقليمياً ودولياً.



الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية

تطوير سياسات مالية مستدامة

1.1 إعداد إطار للمالية العامة متوسطة الأجل
1.2 بناء سياسات للإيرادات
1.3 تعظيم الإيرادات المالية من الهيئة العامة للزكاة والدخل
1.4 تعظيم الإيرادات الحكومية من مصلحة الجمارك
1.5 تأسيس سياسة الدين ومكتب إدارة الدين

تخصيص وإدارة الموارد المالية بفعالية

2.1 تحسين عملية إعداد الموازنة
2.2 تحسين عملية تنفيذ الموازنة
2.3 تحسين إدارة النقد وتطبيق حساب الخزينة الموحد للدولة
2.4 تحسين نظام المشتريات الحكومية

تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية

3.1 تحسين نظام المحاسبة الحكومي ومعايير التدقيق المحاسبي

الاستغلال الأمثل لأصول الدولة والتمويل المبتكر

4.1 تعزيز إدارة الأصول المملوكة للد و لة
4.2 وضع إطار لتوقّعات العوائد
4.3 تحديد توقعات العوائد وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تعزيز مكانة المملكة اقليميا ودوليا

5.1 تعزيز الحضور الدولي

تمكين التحول الرقمي للوزارة

6.1 التحول الرقمي
6.2 ذكاء الأعمال

تأهيل الكوادر البشرية ضمن بيئة منتجة

7.1 تطوير الموارد البشرية
7.2 إعادة هيكلة الوزارة

تعزيز إدارة التغيير والتواصل

8.1 إدارة التواصل الداخلي والخارجي
8.2 إدارة التغيير
8.3 تصميم نظام إدارة الأداء



برنامج تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية

انطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ومساهمة وزارة المالية الفاعلة لتحقيق مستهدفاتها، تم تفعيل أحد البرامج الاستراتيجية بوزارة المالية والمبنية على سياسات مالية وحوكمة فاعلة لتطوير الأنظمة المالية للجهات الحكومية وتفعيل دورها بشكل متكامل للحصول
على المعاملات المالية بكل شفافية ودقه، لتساهم بدعم عمليات الرقابة وصنع القرارات، وتحسين عمليات التخطيط والتوقعات المبنية على رؤية متكاملة حول الأصول والالتزامات للدولة.



معالي الأستاذ

عبدالعزيز الفريح

رئيس اللجنة التوجيهية بوزارة المالية

نتطلع إلى أن يكون لدينا نظام مالي متكامل مبني على معايير وسياسات محاسبية موحدة، وأن يكون لدينا مركز مالي على مستوى الدولة يقوم على تلك المعايير والسياسات التي تنبع منها، بحيث تكون أدوات القياس للأداء المالي متسقة وموضوعية.

وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات



سعادة الأستاذ
حمد الكنهل
وكيل الوزارة للشؤون المالية والحسابات

هي إحدى الركائز المهمة لتطوير العمل الحكومي المالي والمحاسبي. وفي ضوء عملية التحول الكبيرة في كافة النواحي داخل الوزارة وخارجها؛ تسعى بشكل دؤوب إلى التطوير؛ لتكون نموذجاً أمثل للأعمال المحاسبية والمالية للقطاع العام وفق أفضل الممارسات العالمية، وبما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وما يضمن المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة.

الرؤية:

وكالة رائدة تتبنى أفضل الأنظمة والمعايير المالية والمحاسبية وتعمل كشريك استراتيجي وممكن لرفع كفاءة القطاع العام وضبط المالية العامة.



الرسالة:

شريك استراتيجي ممكن وداعم للخدمات المالية والمحاسبية وحوكمة العمل المالي في القطاع العام، بكوادر بشرية متميزة من خلال تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية وأحدث التقنيات.

القيم:

- الشفافية
- الإلتزام
- الشراكة
- الإنجاز

تمثل المحاور الاستراتيجية للوكالة نقطة الانطلاق والتغيير ورسم خطة التحول للوكالة، من خلال تفعيل خطط وأنشطة للتواصل والتغيير بشكل فعال.

إدارة النقد

إدارة الموارد المالية للدولة بفعّالية (بما يتضمن: أوامر الدفع التي تم صرفها، تعظيم العوائد على الأصول المالية، الانحرافات بين الأداء الفعلي للخطط المالية لدى وزارة المالية عن التنبؤات، وغيرها).



الحسابات العامة والتقارير

رفع جودة البيانات والتقارير المالية، تمكين الجهات الحكومية من تطبيق المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق. بالإضافة إلى إستكمال نشر بيانات إحصاءات مالية الحكومة على مستوى الحكومة العامة وفقا لمتطلبات صندوق النقد الدولي وخلال الفترات الزمنية المحددة.





الرقابة المالية

تطوير البيئة الرقابية في الجهات الحكومية لتمكينها من أداء أعمالها بكفاءة وفعالية والتحول نحو الرقابة الذاتية.



السياسات وحوكمة الشؤن المالية والحسابات

تطوير السياسات والاجراءات المتعلقة بأعمال الوكالة وتحسين وتطوير أعمال الوكالة من خلال تقديم التوصيات لإتمام جميع أعمال الوكالة.



أهم المبادرات الاستراتيجية للوكالة

الرقابة المالية

تهدف المبادرة إلى تطوير دور الوزارة الرقابي من خلال خلق مزيج رقابي فعال يضمن تعزيز القدرة والبيئة الرقابية في الجهات الحكومية ويبني على التطور التقني في الأنظمة المالية. لتشكيل منظومة رقابية حديثة و متكاملة.

التحول للأساس الاستحقاق

تقوم هذه المبادرة على أساس تحول الدولة إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.



حساب الخزينة الموحد

تقوم هذه المبادرة على مركزية الخزينة في وزارة المالية (إدارة النقد) لتحسين العمليات الرئيسية مثل تنبؤات التدفقات النقدية وإدارة السيولة والاستغلال الأمثل للموارد المالية.

إحصاءات مالية الحكومة

تقوم هذه المبادرة على تحسين عمليات جمع وتصنيف وتوحيد بيانات احصاءات مالية الحكومة بناء على دليل GFSM 2014 من خلال:

1. انشاء وتفعيل إدارة مختصة داخل الوكالة.
2. العمل على إتمام هذه العمليات من خلال انشاء بوابة الكترونية.



التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقـــاق

الأهداف الاستراتيجية



01 تعزيز الشفافية

مشاركة المعلومات وزيادة التركيز لتعزيز الرقابة والشفافية.

02 المركز المالي للدولة

حصر كافة أصول والتزامات الجهات الحكومية، وبالتالي تعزيز المركز المالي على مستوى الدولة. مما يسهل ويدعم عملية التقييم الإئتماني.

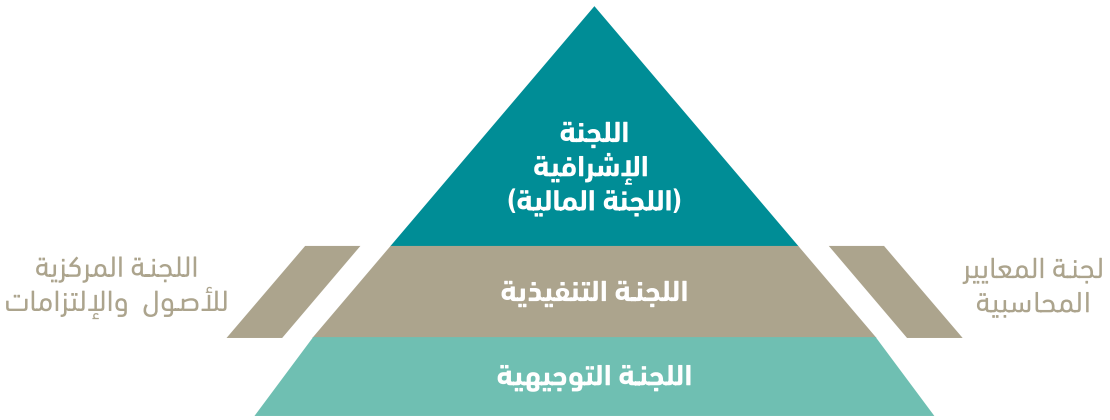
03 نظام مالي متكامل

بناء نظام مالي متكامل وتوحيد المعايير المحاسبية بالقطاع العام وإعداد التقارير المالية بناءً على هيكل حسابات وسياسات محاسبية موحدة.

04 دعم اتخاذ القرارات

توفير معلومات أدق وأشمل لتعزيز عمليات التخطيط وصنع قرار وقياس الأداء.

حوكمة المشروع



اللجنة المالية

هي اللجنة الإشرافية للمشروع، والتي تقوم باتخاذ القرارات على مستوى وطني.

اللجنة التنفيذية

هي لجنة تقوم بالتحقق من سير مشروع التحول على أساس الاستحقاق المحاسبي.

اللجنة التوجيهية

هي لجنة على مستوى توجيهي تقوم بمتابعة سير مشروع التحول على أساس الاستحقاق المحاسبي.



اللجان المساندة

اللجنة المركزية للأصول والإلتزامات

لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام

لجنة التدريب

لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام

تماشياً مع الأمر السامي الكريم رقم (51574) بتاريخ 13/09/1440هـ، القاضي بأن تتولى وزارة المالية -من خلال اللجنة- مسؤولية اعتماد وتطوير وتحديث دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة في القطاع العام، وإصدار الآراء والتفسيرات والسياسات والإجراءات والإرشادات ذات الصلة بالمحاسبة في القطاع العام بالمملكة.

وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

متابعة **تطوير إطار مفاهيم المحاسبة** والمعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات المتعلقة بها في القطاع العام.

الاطلاع على ما يصدر من المجالس ذات الصلة والنظر لملاءمتها وإعداد ونشر الإرشادات والنماذج التوضيحية المتعلقة بالمعايير وتقديم المعلومات والدعم المنهجي والعملي.

دعم تنفيذ المعايير وحل الإشكاليات الناشئة عن التطبيق وإصدار التفسيرات والآراء المحاسبية والقيام بإجراء البحوث و دراسة المسائل والقضايا المستجدة.

اعداد التقارير بشأن المشاريع المتعلقة بالمعايير وتلقي رسائل التعليقات الصادرة منها وعقد لقاءات لمناقشتها مع ذوي الاهتمام والاختصاص.

التحديث المستمر للإرشادات والإجراءات المتعلقة بالمعايير عند الحاجة، وتعميمها على الجهات الحكومية.

التنسيق مع مركز الاستحقاق لعقد **ورش العمل** المساعدة في إيضاح وتطبيق المعايير المحاسبية بالقطاع العام وتنسيق الجهود والمعلومات مع المركز.

عقدت لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام اجتماعها الأول بتاريخ 3 ديسمبر 2020م، بحضور أعضاء اللجنة، وترحيب من معالي رئيس اللجنة بأصحاب المعالي والسعادة أعضاء اللجنة، شاكراً لهم تفضلهم بالمشاركة في هذه اللجنة التي يؤمل منها المساهمة الفاعلة في تطوير معايير المحاسبة والسياسات المحاسبية للقطاع العام؛ باعتبارها رافداً أساسياً لمشروع تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق الذي يُعدُّ مشروعاً استراتيجياً ووطنياً. وخرجت اللجنة بالكثير من القرارات المرتبطة بتحسين وتطوير جودة العمل المحاسبي، والاستخدام الأمثل لمعايير المحاسبة بالقطاع العام؛ لتحقيق المنافع المطلوبة من تطبيق المعايير.

اللجنة المركزية لحصر وقياس وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية

تهدف اللجنة إلى التنظيم والرقابة على أعمال حصر وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية بغرض التوصية للجنة التنفيذية لاعتماد الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وفقاً لمعايير المحاسبة بالقطاع العام والسياسات والإرشادات المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق.

وتقوم اللجنة بالمهمات التالية:

الإشراف على لجان حصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات في الجهات الحكومية.

استلام تقارير وبيانات حصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات من الجهات.

اعتماد ومتابعة الخطط الزمنية المرفوعة من الجهات الحكومية لحصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات.

الإشراف والمتابعة على سير إجراءات حصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات للجهات الحكومية.

وضع إرشادات أو إجراءات إضافية بشأن حصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات إذا رأت ضرورة ذلك.

دراسة ما قد يتبين من تداخل بين ملكية أصول أو تحمل التزامات بين أكثر من جهة حكومية والتوصية بالإجراء المقترح.

وعقدت اللجنة اجتماعها الأول بتاريخ **8** ديسمبر **2020**م، بحضور أعضائها، وترحيب من معالي رئيس اللجنة بأصحاب المعالي والسعادة أعضاء اللجنة. وتم استعراض ونقاش أهم محاور أجندة الاجتماع للخروج بقرارات وتوصيات يتم الاستناد إليها خلال المراحل المقبلة لأعمال حصر وقياس وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية.

المرحلتين الأولى والثانية

دراسة الفجوات –التخطيط والممكنات



المرحلة الثالثة (1/3)

الإعداد والتهيئة

التطبيق التجريبي

معايشة التحديات الفعلية.

اختبار ممكّنات التحول المطورة بالمرحلة الثانية.

الاستفادة من التجربة عند الانتقال للتطبيق الفعلي.

إدارة التدريب والتطوير والتغيير

منصة تحول

خطة التدريب

خطة إدارة التغيير

الموقع الالكتروني

برنامج تمهير مرحلة 1

دراسة الشمولية

متطلبات الجهات

الدروس المستفادة

الدراسة والتحليل

- خارطة طريق 2023
- تقدير تكاليف
- المبادرات والكراسات
- الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول

المبادرات

محاور التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي

- الحوكمة
- تنمية الكوادر البشرية
- الأعمال المحاسبية/ حصر وتقييم الأصول
- تقنية المعلومات

المرحلة الثالثة (2/3)

منهجية تنفيذ مبادرات التحول (مركزي- الجهات الحكومية)

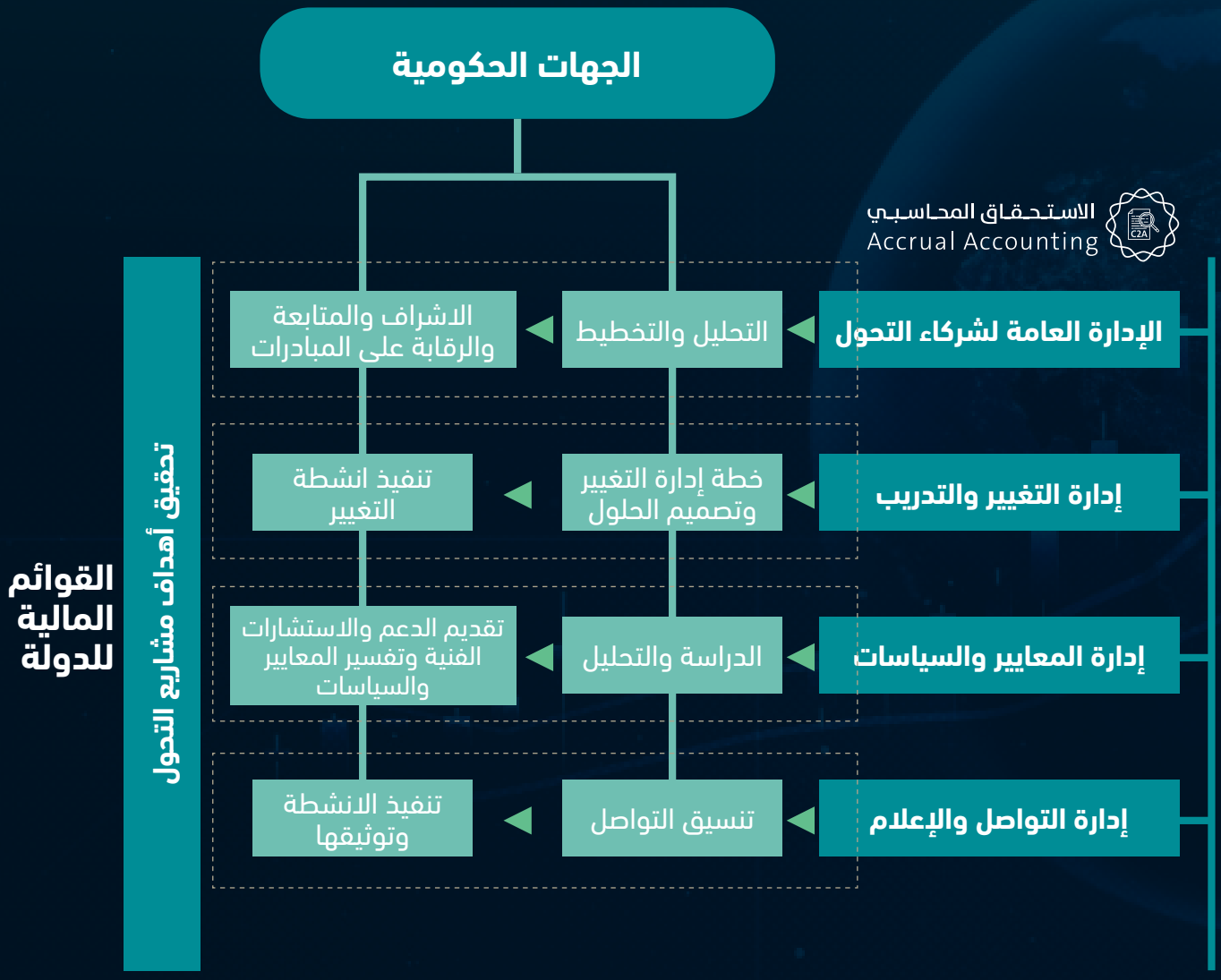


توفير الممكنات الداعمة لتنفيذ هذه المبادرات
الإشراف والمتابعة



المرحلة الثالثة (3/3)

تفعيل النموذج التشغيلي لمركز الاستحقاق المحاسبي



المرحلة الرابعة (1/2)
رحلة التحول للجهات

مرحلة الاطلاق والتهيئة

الإطلاق:
- التواصل وتحديد أصحاب المصلحة.
- تفعيل الحوكمة وميثاق المشروع.

مواءمة نطاق العمل:
- تحليل طبيعة العمليات.
- اختبار انطباق المعايير.
- مواءمة نطاق العمل المطلوب.

مبادرة الممكّنات التقنية الداعمة:
- مواءمة متطلبات الممكّنات التقنية.
- تطبيق الممكّن التقني وعقد ورش عمل تدريبية.
- تفعيل الدورات المستندية.

مرحلة اعداد الأرصدة ومسك السجلات

مواءمة وطرح الكراسات:
- مواءمة نطاق العمل وطرح الكراسات.

اعداد الأرصدة الافتتاحية:
- إعداد أوراق العمل والمستندات الثبوتية.
- إصدار كشوفات الأرصدة الافتتاحية.

مسك السجلات المحاسبية:
- مسك السجلات.
- الإقفالات الشهرية وميزان المراجعة.

مرحلة حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة

حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة:
- قوائم الحصر المبدئي المكتبي والجرد الميداني للأصول.
- سجل الأصول الثابتة وما يتضمنه من قيم أولية للأصول.

المرحلة الرابعة (2/2)

مرحلة اصدار القوائم المالية

إصدار القوائم المالية:

- إعداد القوائم المالية.

مرحلة تجويد القوائم المالية

تجويد القوائم المالية:

- إعداد خطة تجويد القوائم المالية.
- التأكد من جودة القائمة المالية.

مرحلة ضمان استمرارية الأعمال

ضمان استمرارية الأعمال:

وضع خطة استمرار الأعمال وتسجيل العمليات المحاسبية. بالتنسيق مع وكالات الوزارة المختصة.

مركز الاستحقاق المحاسبي

يأتي إنشاء مركز الاستحقاق المحاسبي وفقاً لأفضل الممارسات والتجارب العالمية والاستفادة منه في استدامة التطوير للمنظومة المحاسبية والمالية وتحقيق الهدف المنشود كما ورد في الفقرة 5 من الأمر السامي بأن «تقوم وزارة المالية بتوفير مركز اتصال لدعم الجهات الحكومية على التحول، وتقديم الاستشارات، كما يتم توفير استشاريين في الوزارة للتواصل مع الجهات الحكومية لمساعدتهم على التحول وتقديم الاستشارات لها متى ما تطلب الأمر ذلك».

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

أخبارنا



المهذل يشارك في منتدى الميزانية في حوار حول الاستحقاق المحاسبي

يشارك سعادة الوكيل المساعد للسياسات والحوكمة، ورئيس مركز الاستحقاق المحاسبي، في المنتدى الذي تقيمة وزارة المالية يوم الأربعاء 20 اكتوبر 2021 تحت عنوان "منتدى الميزانية".

وسيتناول المهذل خلال مشاركته عدد من المواضيع المتعلقة بالتحول إلى الاستحقاق المحاسبي، ودور هذا التحول في تطوير النظام المحاسبي في الجهات الحكومية بالاضافة لعدد من المواضيع الأخرى.



سعادة الأستاذ
عبدالله المهذل
رئيس مركز الاستحقاق المحاسبي

استراتيجية المركز:

الرؤية:

مركز تواصل ودعم رائد وممكن لتحـــول الجهـــات الحكومية لأساس الاستحقاق المحاسبي وبناء المركز المالي للدولة بحلول 2023

الرسالة:

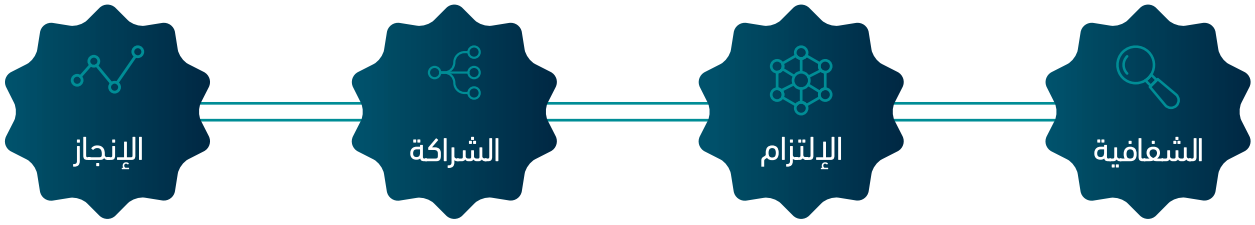
تقديم خدمات بجودة عالية لتمكين الجهات الحكومية للتحول لأساس الاستحقاق المحاسبي، وخلق بيئة فاعلة توفر الكفاءات المتميزة وتعمل على نقل المعرفة واستغلال الأدوات التقنية المتطورة.

> مركز الاستحقاق المحاسبي يضم نخبة من الموظفين المختصين بالعمل المحاسبي موزعين على أقسام داخلية بهدف ضمان وتكامل الأنشطة الداعمة لتحول الجهات الحكومية لأساس الاستحقاق المحاسبي

منظومة السلوكيات:

العمل باحترافية	نقل المعرفة	الابتكار والابداع
الالتزام بالخطط	مشاركة المعلومات	مراجعة الأعمال بإستمرار

القيم:



الاتجاه الإستراتيجي لمركز الإستحقاق المحاسبي - الأهداف الإستراتيجية

01

ضمان تحقيق أهداف المبادرة:

تحقيق تدريجي لكافة اهداف مشاريع تحول الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق من خلال تفعيل الخطة الاستراتيجية ومنهجية دعم التنفيذ والحوكمة لتحقيق أهداف مبادرة التحول الى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق والتقليل من المخاطر من خلال وضع الخطط المناسبة للتعامل معها

02

بناء القدرات ونقل المعرفة:

تطوير وبناء قدرات الكوادر البشرية والمحافظة عليها بهدف ضمان نقل المعرفة المكتسبة أثناء التحول المحاسبي إلى أساس الاستحقاق

03

تنفيذ الأعمال بحسب منهجيات عالمية:

الاستناد على تطبيق المنهجيات العالمية بكفاءة وفاعلية وتعزيز ممارسات حوكمة الأعمال.

04

توفير البيانات والتقارير الدقيقة لتنفيذ المشاريع في الجهات الحكومية:

العمل على متابعة أعمال الجهات الحكومية عن كثب وتوفير التقارير والبيانات المحدثة والمنقحة بشكل دوري.

05

تعظيم تجربة أصحاب المصلحة:

إشراك أصحاب المصلحة وزيادة المشاركة وتبني الممارسات من خلال ضمان التواصل الفعال فيما بينهم ورفع درجة الوعي والتمكين من اتخاذ القرارات المناسبة.

06

تطوير أداء إدارة المالية العامة وتحسين جودة البيانات:

تطوير الرقابة المالية وقياس الأداء بالتنسيق مع الإدارات المختلفة في الوزارة والجهات الحكومية، وتحسين جودة البيانات وتدقيق القوائم المالية وإيجاد نظام مراجعة لزيادة كفاءتها والحصول على قوائم ترقى لطموحات مستخدميها.

07

توفير الوسائل والأدوات والخبرات:

توفير الخبرات الاحترافية التقنية والفنية اللازمة في جميع متطلبات التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق وكذلك في متابعة ودعم تنفيذ المشاريع الخاصة بها في الجهات الحكومية.



إدارة المعايير والسياسات المحاسبية



إدارة المعايير والسياسات المحاسبية

هي إحدى إدارات مركز الاستحقاق المحاسبي التي تهدف إلى تقديم الدعم المحاسبي والفني اللازم لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للتحول إلى أساس الاستحقاق وذلك من خلال تقديم الاستشارات وإعداد الدراسات وأوراق العمل حول القضايا الفنية المحاسبية المعقدة للجهات الحكومية أثناء مرحلة التنفيذ والتمكين للتحول وفقاً لمعايير المحاسبة والسياسات المحاسبية للقطاع العام المعتمدة. والعمل على متابعة تحديثات المعايير والسياسات المحاسبية واعتمادها وفقا للإجراءات المتبعة.

تهدف إدارة المعايير والسياسات إلى تمكين الجهات الحكومية من التحول إلى تطبيق المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة والسياسات المحاسبية للقطاع العام بكفاءة وفاعلية، وبشكل متسق. **وتعتمد** الإدارة في سبيل أداء أعمالها على مجموعة من المرتكزات المتمثلة في ممكنات التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، واتباع المنهج العلمي، والمعرفة، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، والتحليل المبني على الخبرة للقضايا المحاسبية، والتواصل الداخلي والخارجي لتحقيق فهم أفضل للتحديات، ومشاركة الجهات في طريقها نحو التحول خطوةً بخطوة، والنظر إلى تحديات التطبيق على أنها فرص للتحسين والتطوير المستمر.

وتقوم الإدارة كجزء من **مهامها** بدراسة وتحليل التغييرات والتحديثات التي تطرأ على المعايير والسياسات والإجراءات المحاسبية وتقديم التوصيات إلى لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام، كذلك تحليل الأثر المترتب عما يصدر من لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام بشأن المعايير والسياسات والإجراءات المحاسبية للجهات الحكومية وتقديم توصيات حول التشريعات المطلوب تعديلها إذا تطلب الأمر، ومتابعة تنفيذها من قبل الجهات المعنية، بالإضافة إلى المهام التالية:

- دراسة التشريعات والأنظمة واللوائح والأدلة المتعلقة بالشأن المحاسبي والمالي.
- دراسة ما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات للجهات الحكومية.
- تقديم الآراء والتفسيرات ودراسة الحالات العملية المترتبة على تطبيق المعايير والسياسات والإجراءات المحاسبية أثناء عملية التحول بالجهات الحكومية.
- المشاركة في دراسة جاهزية الجهات الحكومية من جانب المسائل المحاسبية والفنية.
- المشاركة في وضع الحلول والممكنات الفنية المحاسبية للجهات الحكومية.
- تقديم الاستشارات حول المسائل الفنية المحاسبية المعقدة للجهات الحكومية.
- دراسة الحالات المرفوعة من الجهات الرقابية و الجهات الأخرى ذات العلاقة حول الاختلافات في تطبيق المعايير والسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية إن وجدت.
- إعداد منهجيات إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية وتقديم الآراء والتوصيات المتعلقة بها.
- تطوير وتحديث الأدلة والممكنات والإجراءات اللازمة لتمكين تنفيذ تحول الجهات الحكومية لأساس الاستحقاق.
- تصميم وتطوير نماذج وأدوات من شأنها تيسير وتنظيم وتوحيد منهجية التحوّل لدى الجهات الحكومية.
- توفير الدعم الفني والإداري اللازم للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام واللجنة التحضرية للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام.

طورت إدارة المعايير والسياسات المحاسبية أدلة وممكنات تحول الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق وأعدت الدراسات المالية والمحاسبية المتعلقة بتطبيق المعايير والسياسات المحاسبية للقطاع العام، ونفذت عدد من ورش العمل التوعوية والمتخصصة للجهات الحكومية، ونشرت مشاريع إصدارات مجلس معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام International Public Sector Accounting Standards Board لذوي الاهتمام والاختصاص في المجال وذلك للمشاركة في التعليق على هذه المسودات، وأنجزت خلال العام إنجازات متنوعه ذات قيمة، أبرزها:

1- النموذج الاسترشادي للقوائم المالية الموحدة

أعدت إدارة المعايير والسياسات المحاسبية نموذج استرشادي للقوائم المالية الموحدة والذي يُساعد الجهات في إعداد قوائم مالية مبنية على أساس الاستحقاق المحاسبي متفقة مع نصوص المعايير والسياسات المحاسبية المعتمدة من وزارة المالية، والذي يوضح العرض والإفصاح الصحيح لبنود القوائم المالية.
كما قدمت الإدارة ورشة عمل مع ذوي الاهتمام والاختصاص للتحقق من شمولية النموذج وملاءمته للواقع العملي لدى الجهات الحكومية.

2- إعداد دراسة بشأن مؤشرات السيطرة والمعالجة المحاسبية لعقارات الدولة الخاضعة لإشراف الهيئة العامة لعقارات الدولة المخصصة لمنفعة الجهات الحكومية

في ظل التحديثات التنظيمية الجديدة على عقارات الدولة وما صدر عن مجلس إدارة الهيئة العامة لعقارات الدولة من «لائحة التصرف في عقارات الدولة» المتضمنة الترتيبات التنظيمية للهيئة العامة لعقارات الدولة والتي تهدف إلى توضيح دور الهيئة في تنظيم ما يتصل بشؤون عقارات الدولة وحمايتها والمحافظة عليها وكيفية التصرف بها، واستغلالها واستخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل، والإشراف عليها، وتوحيد رسم السياسات المتعلقة بها، وتخصيصها للاستخدامات المختلفة، وإلغاء تخصيصها عند الاقتضاء.

ونتيجة لهذه التحديثات التنظيمية وإجابة للاستفسارات الواردة من الجهات الحكومية بشأن مدى سيطرة الجهات محاسبيا على العقارات المملوكة للدولة والخاضعة لإشراف الهيئة العامة لعقارات الدولة، فقد تمت دراسة التحديات والبحث عن حلول محاسبية مقبولة حيث تجاوزت الاجتماعات التي تمت بهذا الشأن عدد 25 اجتماع نتج عنه تطوير مؤشرات السيطرة والمعالجة المحاسبية للعقارات الخاضعة لإشراف الهيئة المخصصة لمنفعة الجهات الحكومية في ضوء النصوص النظامية ومتطلبات معايير المحاسبة للقطاع العام، ومعايير المحاسبة الوطنية في الدول الأخرى، والممارسات الدولية -وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة لعقارات الدولة- وتم عرض مخرجات هذه الدراسة على لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام واللجنة التحضيرية لها واعتمادها بتاريخ 18 جمادى الأول 1443هـ الموافق 22 ديسمبر 2021م.

3- دراسة الآثار المحاسبية والمالية لمشاريع التخصيص على الحسابات الحكومية والتقارير المالية للقطاع العام في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الآثار المحاسبية والمالية لمشاريع التخصيص – وتحديداً مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) – على الحسابات العامة والتقارير والقوائم المالية وتقارير أداء الميزانية. ويأتي إعداد تلك الدراسة في إطار دعم الدور المنوط بوكالة الشؤون المالية والحسابات بوزارة المالية في إجراءات اعتماد مشاريع التخصيص.





4- دراسة منهجية إثبات الايرادات وتطوير وإعداد أمثلة توضيحية للممارسات العالمية للأسقف السلبية وقائمة الأمانة

أعدت الإدارة دراسة عن منهجية إثبات الإيرادات والمتعلقة بالأسقف السلبية وقائمة الأمانة (Trust State-ment) وذلك بحضور مالا يقل عن 10 اجتماعات بداية من صياغة وفهم التحدي المحاسبي ثم مرحلة البحث في الممارسات الدولية للنظر في الحلول المقترحة لذلك التحدي، ثم وضع بدائل الخيارات الملائمة للتطبيق العملي في المملكة العربية السعودية والتي تتسم بسهولة التطبيق، وقدمت ورشة عمل لممثلي وكالة الإيرادات وذلك لاستعراض الممارسات العالمية و آلية تطبيق قائمة الأمانة. حيث توضح الدراسة بأن قائمة الأمانة يتم إعدادها من قبل الجهات المحصلة للإيرادات بالنيابة عن الخزينة الموحدة، ويتم إعداد و عرض تلك القائمة بصورة منفصلة عن مجموعة القوائم المالية للجهة ،حيث يُدرج فيها تفاصيل الإيرادات والنفقات المحصلة بالنيابة عن الأصيل، ويمكن الاستفادة من هذه الممارسة الدولية في تسجيل الإيرادات الذاتية وإيرادات الجهات المستقلة التي يتم تحصيلها بالنيابة عن وزارة المالية.

5- دراسة التجارب الدولية والدراسات البحثية لخيارات تمويل التحويلات الحكومية والتدابير الأخرى للبنية التحتية والصناعات الناشئة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض التجارب والممارسات الدولية والدراسات البحثية ذوات العلاقة بآليات وخيارات تمويل التحويلات الحكومية في مجال البنية التحتية ودعم القطاعات الناشئة، وكذلك استعراض التدابير الحكومية الأخرى ذات العلاقة. ويأتي إعداد تلك الدراسة في إطار الدعم لوكالة الشؤون المالية والحسابات بوزارة المالية.

6- دراسة أثر التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي على المعالجة المحاسبية للإيرادات النفطية والخصومات ذات العلاقة (دراسة تحليلية)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل عناصر الإيرادات النفطية، و تحليل عناصر الخصومات ذات العلاقة بتلك الإيرادات، مع إبراز المعالجات المحاسبية وفقاً لأساس الاستحقاق من حيث الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي عن الإيرادات النفطية والخصومات التي تتم عليها ذات العلاقة. ويأتي إعداد تلك الدراسة في إطار دعم مركز الاستحقاق لوكالة الإيرادات بوزارة المالية.



الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
قائمة الأشكال	3
قائمة الجداول	3
ملخص	4
مقدمة	5
1- الإطار العام للدراسة	5
1-1طبيعة مشكلة الدراسة	5
1-2 أهداف الدراسة	5
1-3 منهجية الدراسة	6
1-4 حدود الدراسة	7
2- تحليل عناصر / مكونات الإيرادات النفطية	8
3- المعالجة المحاسبية لعناصر الإيرادات النفطية	12
3-1 المعالجة المحاسبية لإيرادات ربع النفط	12
3-1-1 ماهية ربع النفط	12
3-1-2 الإثبات المحاسبي لإيرادات ربع النفط	13
3-1-3 القياس المحاسبي لإيرادات ربع النفط	16
3-1-4 الإفصاح المحاسبي عن إيرادات ربع النفط	18
3-2 المعالجة المحاسبية لتوزيعات أرباح شركة أرامكو السعودية	19
3-3 المعالجة المحاسبية للضريبة المستحقة على شركة أرامكو السعودية	21
4 - تحليل عناصر / مكونات الخصومات من الإيرادات النفطية	26
5- المعالجة المحاسبية لعناصر الخصومات	30
5-1 المعالجة المحاسبية للتكافؤ السعري	30
5-1-1 ماهية التكافؤ السعري	30
5-1-2 الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي للتكافؤ السعري	34
5-2 المعالجة المحاسبية للضمان الحكومي	36
5-2-1 ماهية الضمان الحكومي	36
5-2-2 الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي للضمان الحكومي	38
5-3 المعالجة المحاسبية للمشاريع الحكومية	42
5-3-1 ماهية المشاريع الحكومية	42
5-3-2 الاثبات والقياس والإفصاح المشاريع الحكومية	43
5-4 المعالجة المحاسبية للخزن الاستراتيجي	44
5-4-1 ماهية الخزن الاستراتيجي	44
5-3-1 الاثبات والقياس والإفصاح المحاسبي للخزن الاستراتيجي	44
5-5 المعالجة المحاسبية للخصومات الأخرى	45
6 - النتائج والتوصيات	46
6-1 النتائج	47
6-2 التوصيات	50
المراجع	51

7- إعداد و تقديم ورشتي عمل لذوي الاهتمام و الاختصاص بشأن معيار المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية، و معيار المحاسبة للقطاع العام 42، المنافع الاجتماعية.

وجهت لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام بإعداد ورشة عمل وتشكيل مجموعات تركيز «Focus group» تتكون من عدد من ذوي الاهتمام أصحاب الخبرات والكفاءات لمناقشة مشاريع المعايير الجديدة. وعليه قدمت الإدارة هاتين الورشتين وناقشت مشروعي المعايير والبدائل المحاسبية المقترح الأخذ بها في السياسات المحاسبية بحضور إجمالي 56 شخص من المسؤولين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، والمستشارين بالشركات الخاصة، وتم إدخال تعديلات على فقرات مشروعي المعيارين والسياسات المحاسبية وفقا لما توصلت إليه الإدارة بعد دراسة ملاحظات ذوي الاهتمام والاختصاص وتم عرض المخرجات على لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام واللجنة التحضيرية لها.









8- تطوير وتحديث ممكنات التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي

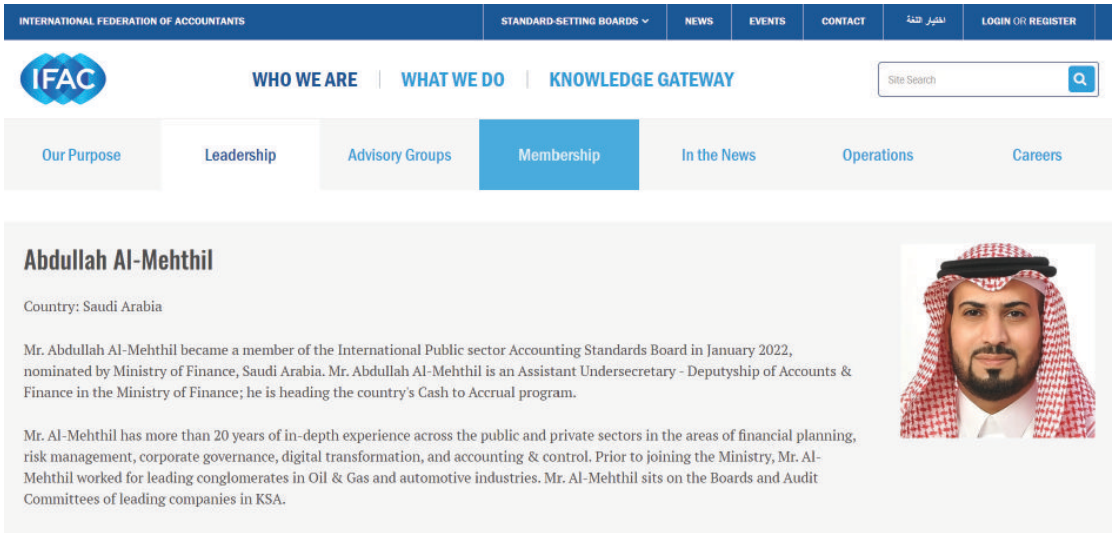
نتيجة للتحديثات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وفي ضوء ما لوحظ من احتياجات للجهات الحكومية أثناء التطبيق العملي، عملت إدارة المعايير والسياسات المحاسبية على تحديث عدد من أدلة وممكنات التحول وذلك لتسهيل عملية التحول للجهات الحكومية وللوفاء باحتياجاتهم. وعلى سبيل المثال، فقد تم البدء بتحديث دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام ودليل السياسات والإرشادات المحاسبية للقطاع العام وذلك لعكس التعديلات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام نسخة 2021م، و كذلك تحديث دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد ليتوافق مع التطبيق العملي للجهات الحكومية.

وقد وردت للإدارة العديد من **الاستفسارات المحاسبية المختلفة** والتي ترتبط بالإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي في ظل المعايير والسياسات المحاسبية للقطاع العام المعتمدة من وزارة المالية، كالإثبات والتصنيف المحاسبي للأصول، والإثبات المحاسبي لإيرادات الجهات وفقا لمبدأ الأصيل والوكيل، والأطراف ذوي العلاقة، وغيرها. حيث وردت هذه الاستفسارات من عدة جهات مختلفة مثل: وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، الهيئة الملكية لمحافظة العلا، المركز الوطني لإدارة الدين العام، مجلس الشورى، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، هيئة كفاءة الانفاق والمشروعات الحكومية، وزارة الصحة، المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، وغيرها من الجهات الحكومية و الإدارات المستفيدة الأخرى والتي بلغ إجماليها ما يقارب 70 جهة وإدارة مستفيدة.

وتتابع الإدارة عن دأب **الإصدارات التي يتم نشرها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASB ودراستها،** وتساعد في نشرها للتعليق من ذوي الاهتمام والاختصاص، ثم تعد التعليقات الملائمة على هذه الإصدارات في ضوء التطبيق والاحتياج العملي لدى جهات القطاع العام في المملكة العربية السعودية، كما أن مسؤولية الإدارة زادت أهمية من حيث متابعة التحديثات والمشاركة في التعليق عليها بعد **صدور قرار تعيين رئيس مركز الاستحقاق المحاسبي كعضو للمجلس وممثل للمملكة العربية السعودية والذي بدوره يعتبر أول عضو مشارك على مستوى الوطن العربي في مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام،** ومن أمثلة الإصدارات التي تمت دراستها والتعليق عليها هي دراسة والتعليق على مسودة العرض 76، تحديث الإطار

المفاهيمي: الفصل السابع، قياس الأصول والالتزامات في البيانات المالية، مسودة العرض 78، العقارات و الآلات و المعدات، مسودة العرض 79، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة، مسودة العرض 80 تحسينات على معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، 2021م، وغيرها.





وتقوم الإدارة **بإعداد الدراسات وأوراق عمل** إما لغرض البحث عن حلول لبعض القضايا المحاسبية التي تمثل تحدي في تطبيق المعايير والسياسات المحاسبية في القطاع العام، أو لغرض تسليط الضوء على بعض الجوانب التطبيقية للتحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي. وفي سبيل إعداد تلك الدراسات وأوراق العمل؛ فقد تم اتباع المنهج العلمي من استقراء واستنباط، والاستفادة من تجارب الدول وأفضل الممارسات الدولية، وصولاً إلى نتائج وتوصيات تعطي قيمة مضافة للجهات عند التحول، ومن أمثلة ذلك، الدراسة التي تم إعدادها بشأن الإثبات المحاسبي لإيرادات الجهات المستقلة والصناديق، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

كما أن لإدارة المعايير والسياسات المحاسبية دوراً مهماً **في تحسين جودة القوائم المالية للجهات الحكومية قيد التحول** ، حيث تصدر الإدارة تقريرًا بالملاحظات علي تلك القوائم المالية الواردة من تلك الجهات ، مما يساعد الجهات على اتباع المعايير والسياسات المحاسبية المعتمدة من وزارة المالية وتطبيقها بصورة جيدة من حيث العرض والإفصاح والقياس والإثبات المحاسبي لبنود القوائم المالية. ومن أمثلة الجهات المستفيدة خلال عام 2021م هي وزارة الاسكان، وهيئة الطيران المدني، والهيئة العامة للإحصاء.

أضف إلى ذلك أن لإدارة المعايير والسياسات دوراً مهماً في **مراجعة النظم واللوائح والتعليمات والإجراءات و الأدلة التشغيلية لإجراءات العمل ذات الصلة بالشأن المالي والمحاسبي** ، والصادرة عن الجهات والمؤسسات والهيئات التي تقع تحت مظلة القطاع العام بطريقة أو بأخرى، وذلك لغرض التأكد من مدى اتساق تلك الإصدارات القائمة والحديثة مع معايير المحاسبة والسياسات المحاسبية للقطاع العام متى انطبق، ومن ثم إبداء مقترحات للتحسين والتطوير.

ولا تتوانى إدارة المعايير والسياسات المحاسبية عن المشاركة مع الإدارات الأخرى داخل مركز الاستحقاق المحاسبي في إطار تكاملي؛ من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمركز الاستحقاق المحاسبي؛ حيث تساند إدارة المعايير والسياسات المحاسبية **إدارة التدريب والتطوير والتغيير** في إعداد وتنفيذ بعض المواد التدريبية وأداء ورش العمل المُخطط لها في البرامج التدريبية للجهات الحكومية ، و كذلك إبداء المرئيات و الملاحظات على المواد العلمية و الحقائب التدريبية التي تُعد من قبل إدارة التدريب و التطوير و التغيير.

كما أن إدارة المعايير والسياسات شريك دائم مع **الإدارة العامة لشركاء التحول** من خلال تقديم المشورة الفنية المحاسبية، والتواصل المستمر معهم ومناقشة ما يرد إليهم من استفسارات من الجهات الحكومية قيد التحول، بالإضافة إلى مساندة إدارة المعايير والسياسات المحاسبية **لإدارة الجودة والالتزام والتميز المؤسسي** من خلال المشاركة في مراجعة وتحديث الأدلة وممكنات التحول ومخرجات الإدارة الأخرى لضمان اتساقها مع المعايير والسياسات المحاسبية في القطاع العام.

كما أن لإدارة المعايير والسياسات دوراً تفاعلياً مع **إدارة التواصل والإعلام** من خلال المشاركة الفاعلة فيما تنظمه من فعاليات ولقاءات حول التحول إلى أساس الاستحقاق، وإثراء تلك الفعاليات بدراسات وأوراق عمل، وعروض تقديمية، مُعدة خصيصاً لهذا الغرض.

أهم الأعمال التي قامت بها لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام

تعزيز دور المملكة دوليا ومحليا في مجال تطوير معايير المحاسبة للقطاع العام

- تمثيل المملكة في مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.
- إنشاء علاقات مع الجهات الواضعة للمعايير الوطنية في الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.
- تقديم ملاحظات على عدد 10 مشاريع معايير صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

مواكبة التطورات الدولية والمحلية على معايير المحاسبة للقطاع العام

- تحديث معايير المحاسبة للقطاع العام
- تحديث السياسات المحاسبية للقطاع العام
- الموافقة على مشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية
- الموافقة على مشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 42، المنافع الاجتماعية
- الموافقة على مشروع السياسة المحاسبية لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية
- الموافقة على مشروع السياسة المحاسبية لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42، المنافع الاجتماعية

دعم تحول جهات القطاع العام إلى تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق

تطوير حلول في صورة سياسات و/أو إجراءات و/أو إرشادات أخرى لمعالجة مشاكل التطبيق والمسائل المحاسبية الناشئة الشائعة في القطاع العام التي يرصدها مركز الاستحقاق المحاسبي، وذلك بالتشاور مع ذوي الاهتمام والاختصاص.

تعزيز مشاركة ذوي الاهتمام والاختصاص من المسؤولين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، والمستشارين في الشركات المحاسبية المهنية في عملية تطوير معايير أو سياسات أو إجراءات جديدة أو معدلة

توعية ذوي الاهتمام والاختصاص بالتطورات على معايير المحاسبة والسياسات والإجراءات المحاسبية للقطاع العام في المملكة.
التواصل مع ذوي الاهتمام والاختصاص وطلب مرئياتهم بشأن مشاريع مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ليتم دراستها وتقديمها للمجلس

الأعمال التي قامت بها اللجنة مقارنة بخطتها السنوية لعام 2021م

يبين الجدول أدناه عرضاً للمواضيع التي شملتها خطة عمل لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام لعام 2021م ومؤشرات أدائها وموقفها ونسبة الإنجاز، ويتبين منه أنه تنفيذ 26 موضوعا ويمثل ذلك ما نسبته 86.7% وثلاثة مواضيع تم تنفيذها جزئيا ويمثل ذلك ما نسبته 10% وموضوع تم تأجيل تنفيذه ويمثل ذلك ما نسبته 3.3%، وسيتم العمل على استكمال المواضيع المتبقية خلال 2022م.

المواضيع	مؤشرات الأداء	الموقف	نسبة الانجاز
معيار المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية	إعداد مشروع المعيار، ونشره لذوي الاهتمام والاختصاص، ودراسة مرئياتهم وإعداد المعيار بصيغته النهائية.	✓	100%
معيار المحاسبة للقطاع العام 42، المنافع الاجتماعية	إعداد مشروع المعيار، ونشره لذوي الاهتمام والاختصاص، ودراسة مرئياتهم وإعداد المعيار بصيغته النهائية.	✓	100%
السياسة المحاسبية لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، الأدوات المالية	إعداد مشروع السياسة المحاسبية للمعيار، ونشرها لذوي الاهتمام والاختصاص، ودراسة مرئياتهم وإعداد السياسة المحاسبية بصيغتها النهائية.	✓	100%
السياسة المحاسبية لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42، المنافع الاجتماعية	إعداد مشروع السياسة المحاسبية للمعيار، ونشرها لذوي الاهتمام والاختصاص، ودراسة مرئياتهم وإعداد السياسة المحاسبية بصيغتها النهائية.	✓	100%
تحديث معايير المحاسبة للقطاع العام	- تحديث معايير المحاسبة للقطاع العام لتعكس التحسينات السنوية والتعديلات الأخرى التي جرت على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام منذ إصدار طبعة عام 2017م وحتى نهاية عام 2020م. - مشاركة أي أخطاء تحريرية أو أخطاء أخرى يتم التعرف عليها في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مع مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.	✓	100%

تحديث السياسات المحاسبية للقطاع العام	تحديث السياسات المحاسبية للقطاع العام لتعكس التحديثات على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام منذ إصدار عام 2017م وحتى نهاية 2020م بما في ذلك تحديث نموذج القوائم المالية لجهات القطاع العام.	✓	100%
تحديث دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد للقطاع العام	تحديث دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد للقطاع العام للاستجابة لاحتياجات ذوي الاهتمام والاختصاص ولعكس التحديثات على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام منذ إصدار عام 2017م وحتى نهاية 2020م.	جزئيا	50%
مشروع معيار 75، عقود الإيجار	- طلب مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص بشأن مشروع معيار جديد مقترح من مجلس معايير المحاسبة الدولية يحل محل معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 13، عقود الإيجار ومتوائم بشكل كبير مع المعيار الدولي للتقرير المالي 16، عقود الإيجار - دراسة مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص وإعداد مرئيات اللجنة وتقديمها إلى المجلس.	✓	100%
طلب مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام معلومات حول عقود الإيجار الميسرة والترتيبات الأخرى المماثلة لعقود الإيجار	- طلب إجابات ذوي الاهتمام والاختصاص في المملكة على طلب معلومات نشره مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لجمع معلومات عن المسائل التي يلزم نظرها عند المحاسبة عن عقود الإيجار الميسرة والترتيبات الأخرى المماثلة لعقود الإيجار والتي تعد شائعة جداً في القطاع العام. - دراسة إجابات ذوي الاهتمام والاختصاص وإعداد إجابات اللجنة وتقديمها إلى المجلس.	✓	100%

مشروع معيار 76، إطار المفاهيم – تحديث محدود النطاق	- طلب مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص بشأن تعديلات محدودة مقترحة من مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على إطار المفاهيم للمواءمة مع متطلبات القياس في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعكس الخبرة في استخدام الإطار منذ نشره في عام 2014م، والتطورات اللاحقة لعام 2014م التي جرت على إطار المفاهيم الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. - دراسة مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص وإعداد مرئيات اللجنة وتقديمها إلى المجلس.	✓	100%
مشروع معيار 77، القياس	- طلب مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص بشأن مشروع معيار جديد مقترح من مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يوفر إرشادات تفصيلية حول تطبيق أسس القياس الشائع استخدامها في القطاع العام والظروف التي يتوقع أن تُستخدم أسس القياس هذه في ظلها. - دراسة مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص وإعداد مرئيات اللجنة وتقديمها إلى المجلس.	✓	100%
مشروع معيار 78، العقارات والآلات والمعدات	- طلب مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص بشأن التعديلات المقترحة من مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 17، العقارات والآلات والمعدات بشأن الأصول التراثية وأصول البنية التحتية. - دراسة مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص وإعداد مرئيات اللجنة وتقديمها إلى المجلس.	✓	100%

مشروع معيار 79، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة	- طلب مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص بشأن مشروع معيار جديد مقترح من مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام متوائم مع المعيار الدولي للتقرير المالي 5، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة. - دراسة مرئيات ذوي الاهتمام والاختصاص وإعداد مرئيات اللجنة وتقديمها إلى المجلس.	✓	100%
توعية ذوي الاهتمام والاختصاص بالتطورات على معايير المحاسبة والسياسات والإجراءات المحاسبية للقطاع العام في المملكة	تنفيذ أنشطة توعية (مراسلات/ فاعليات) لإحاطة ذوي الاهتمام والاختصاص بالتطورات التي جرت على معايير المحاسبة والسياسات والإجراءات المحاسبية للقطاع العام في المملكة نتيجة لمشاريع اللجنة خلال السنة.	✓	100%
أساليب التواصل مع ذوي الاهتمام والاختصاص ونطاقها ونماذجها	- اعتماد أساليب التواصل مع ذوي الاهتمام والاختصاص ونطاقها ونماذجها للأغراض المختلفة بما في ذلك أخذ المرئيات والاستقصاء والتوعية.	✓	100%
مشاكل التطبيق والمسائل الناشئة	- إجراء استقصاء سنوي للتطبيق في الجهات التي تحولت إلى تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	سيتم تنفيذه بعد صدور القوائم المالية لعام 2021م في هذه الجهات	0%
	- تطوير حلول في صورة سياسات و/أو إجراءات و/أو إرشادات أخرى لمعالجة مشاكل التطبيق والمسائل المحاسبية الناشئة الشائعة في القطاع العام التي يرصدها مركز الاستحقاق المحاسبي، وذلك بالتشاور مع ذوي الاهتمام والاختصاص.	✓	100%
	- النظر في التعديلات المقترحة على الأنظمة واللوائح لتتوائم مع تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام.	جزئيا	80%
	- مشاركة مشاكل التطبيق والمسائل الناشئة في المملكة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.	✓	100%

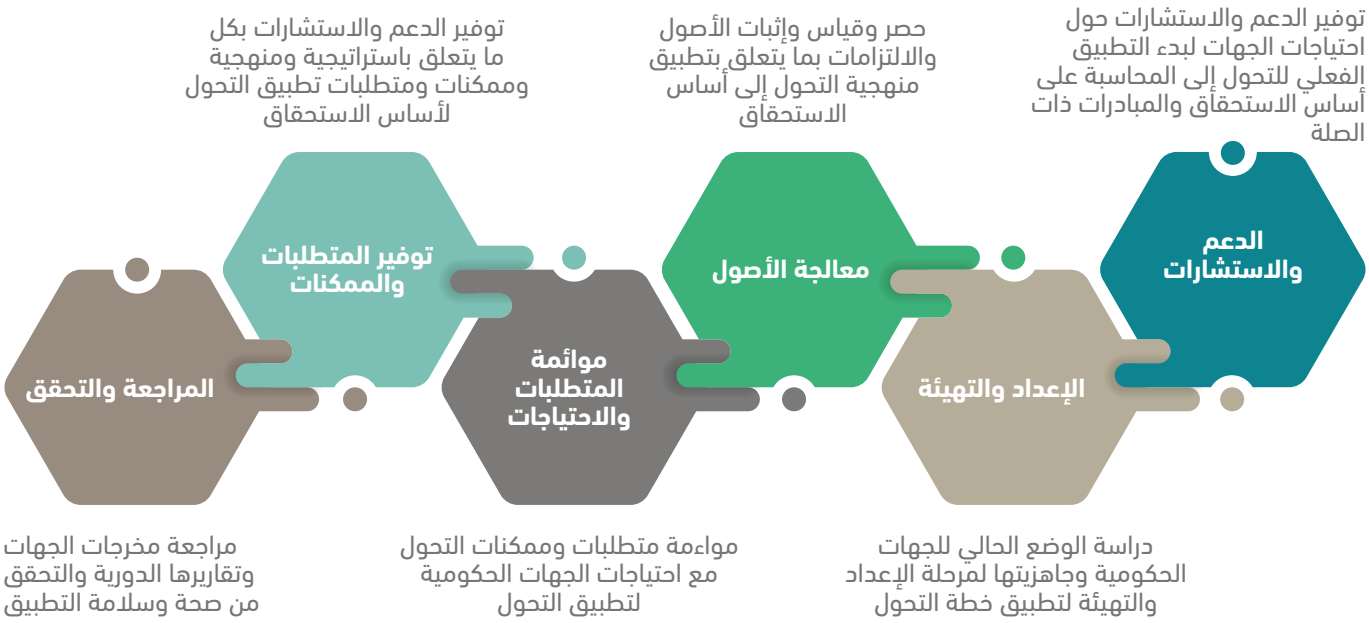
تمثيل المملكة في مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام واللجنة الاستشارية للمجلس	دعم ترشيح ممثلين عن المملكة في مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام واللجنة الاستشارية للمجلس.		100%
تطوير منهج المحاسبة الحكومية في الجامعات السعودية	النظر في المنهج المقترح لمادة المحاسبة الحكومية في الجامعات السعودية المبني على معايير المحاسبة للقطاع العام.	جزئيا	25%
إنشاء علاقات مع الجهات الواضعة للمعايير الوطنية في الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام	إنشاء علاقات أولية مع عدد من الجهات الواضعة للمعايير الوطنية وعلى الأخص في الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لبحث أوجه الاهتمام المشترك ومن ثم تفعيلها والاستفادة من خبرة هذه الجهات.		100%
متابعة أنشطة التعليم المهني والتدريب للكوادر الحكومية	متابعة الأنشطة التي يتم القيام بها من قبل الجهات المعنية لتوفير التعليم المهني والتدريب للكوادر الحكومية لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام بما في ذلك برامج الشهادات المهنية والبرامج والدورات التدريبية وتقديم المقترحات وذلك من حيث المحتوى والتنفيذ		100%



الإدارة العامة
لشركاء التحول



2.4 دور فريق شركاء التحول



تقوم الإدارة العامة لشركاء التحول بالعديد من المهام في سبيل تحقيق الهدف المناط بها، وذلك من خال:

1- توفير الدعم والاستشارات بكل ما يتعلق باستراتيجية ومنهجية وممكنات ومتطلبات تطبيق التحول لأساس الاستحقاق لكافة الجهات الحكومية المشمولة بنطاق التحول.

2- التأكد من مواءمة خطة عمل مبادرات التحول بالجهة الحكومية مع الخطة الاستراتيجية والتفصيلية للتحول.

3- جمع المعلومات من الجهات الحكومية حول احتياجات التحول والمدة الزمنية والتكاليف المتوقعة لمبادراتهم والتأكد من قيام الجهات بإدراج تلك التكاليف في الموازنة السنوية لها.

4- دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية وجهوزيتها لمرحلة الإعداد والتهيئة لتطبيق استراتيجية وخطة التحول التفصيلية للجهة الحكومية

5- اقتراح وتصميم الحلول المناسبة للجهة ومواءمة متطلبات وممكنات التحول مع احتياجات الجهات الحكومية ضمن مرحلة الإعداد والتجهيز.

6- تزويد الجهات الحكومية بكراسات الشروط والمواصفات لمبادرات التحول ومواءمة نطاق العمل المطلوب مع احتياجات الجهة قبل الطرح.

7- التنسيق مع إدارة المعايير والسياسات وإدارة التغيير والتدريب واللجنة المركزية لحصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات بما يتعلق بتطبيق منهجية التحول إلى أساس الاستحقاق وخطة التطبيق المعتمدة في الجهات الحكومية

8- التنسيق مع فريق تنفيذ المشاريع والتأكد من تشكيل فرق العمل الفنية والإدارية بالجهات وتفعيل دورها، وتحديد شركاء التحول لتقديم الدعم والاستشارات لها بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للتحول لأساس الاستحقاق.

9- تقديم الدعم والاستشارات حول الاحتياجات للتطبيق الفعلي للتحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق والمبادرات ذات الصلة.

10- توفير المعايير والسياسات والاجراءات المحاسبية بالقطاع العام والأدلة والإجراءات التفصيلية لتنفيذ أعمال ومتطلبات التحول ذات الصلة الصادرة من وزارة المالية.

11- مناقشة المتطلبات والمسائل والتحديات التي تواجه الجهة الحكومية وتصميم الحلول المناسبة لها ضمن منهجية عمل موحدة وتقديم الاستشارات والأدوات التقنية اللازمة لتسهيل العمل مع الجهة الحكومية ورفع التقارير عنها.

12- استلام وإرسال الحالات العملية والمسائل المحاسبية المعقدة واستفسارات الجهات إلى إدارة المعايير والسياسات ونشر الأجوبة للجهات.

13- التنسيق مع (إدارة المعايير والسياسات) ووكالة الوزارة للتقنية والتطوير لتوفير الدعم الفني والتقني بما يخص تنفيذ الخصائص الفنية والتقنية للنظام المالي والمحاسبي بالجهات المركزية واللامركزية.

14- توفير النماذج والأدوات التي من شأنها تيسير وتنظيم وتوحيد منهجية التحوّل لدى الجهات الحكومية.

15- مراجعة مخرجات الجهات وتقاريرها الدورية والتأكد من صحة وسامة التطبيق والارتباط والاعتمادية ما بين متطلبات التنفيذ الأخرى بالتنسيق مع فريق تنفيذ المشاريع.

16- توثيق كافة الدروس المستفادة وتعميمها على الجهات الحكومية للاستفادة منها في التطبيق الفعلي ومشاركة المعلومات التي من شانها تعزيز التجربة ونقل المعرفة بين الجهات.

17- التنسيق مع فريق تنفيذ المشاريع لإعداد التقارير الدورية عن سير العمل مع الجهات الحكومية وأي انحرافات لدى الجهة عن الخطة والتقرير عن الجهات المتعاونة وغير المتعاونة ومتابعة ما يستجد بشأنها.

18- التأكد من وضع خطة استدامة لتنفيذ التحول بالجهة عند انتهاء تنفيذ مبادراتها واستلام المخرجات النهائية والانتقال للتشغيل الفعلي بالتنسيق مع وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات.

19- التنسيق مع فريق تنفيذ المشاريع لوضع خطط العمل السنوية والجداول الزمنية المناسبة لنشاطات القسم والعمل على تنفيذها بعد إقرارها.

20- بناءً منهجية تنفيذ محكمة وضحت الأدوار والمسؤوليات لفرق عمل المركز وبيّنت عمليات تنفيذ ومتابعة الأنشطة الداخليه وآليات التواصل والمتابعة مع الجهات الحكومية بما يضمن إطاق مبادرة التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي بثقة ونجاح وتنفيذ الأنشطة الخاصة بالتحول بمهنية وجودة عالية ويحقق عناصر النجاح المطلوبة، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار خال مراحل تطوير المنهجية تسهيل مهام فرق العمل على مستوى ادارة المركز والجهات المنفذة للتحول على حد سواء والتركيز على انسيابية الأنشطة المنفذة وما يرتبط بها من معالم ومخرجات.

21- تم اعداد وتطوير منهجية التنفيذ وفقا لثاث مراحل رئيسة متتالية تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة التخطيط تليها مرحلة إطاق المبادرة والمراحل الخاصة بها وأخيرًا مرحلة متابعة تنفيذ مبادرة التحول الى أساس الاستحقاق.

قامت الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي بمركز الاستحقاق المحاسبي بتطوير منهجية إدارة تنفيذ مشاريع تحول الجهات الحكومية للمحاسبة على أساس الاستحقاق من خال بناء منهجية تنفيذ محكمة وضحت الأدوار والمسؤوليات لفرق عمل المركز وبيّنت عمليات تنفيذ ومتابعة الأنشطة وآليات التواصل والمتابعة مع الجهات الحكومية بما يضمن اطلاق مبادرة التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي بثقة ونجاح وتنفيذ الأنشطة الخاصة بالتحول بمهنية وجودة عالية وتحقيق عناصر النجاح المطلوبة وضمان انسيابية الأنشطة المنفذة وما يرتبط بها من معالم ومخرجات.

منهجية التنفيذ

مرت المبادرة خال الأشهر السابقة بعدة مراحل مكنتها من الانطاق وبدء أنشطة التحول مع الجهات بثقة ونجاح:

مرحلة التخطيط

بناء الخطط

1. تحليل الأعمال وبناء الخطط التنفيذية
2. الانتهاء من تصميم لوحة القيادية لحالة المبادرة
3. تطوير الحوكمة والنموذج التشغيلي لمركز استحقاق

بناء فريق العمل

1. تشكيل فرق شركاء التحول
2. ورش العمل لتدريب شركاء التحول على آليات تنفيذ التحول
3. تمكين شركاء التحول للبدء في التواصل مع الجهات.

مرحلة الاطلاق

التواصل مع الجهات

1. جمع معلومات التواصل
2. تحديد مسؤولي الجهات
3. ارسال ايميل الاطلاق الرسمي
4. تحديد موعد الاطلاق

اجتماعات الاطلاق

عقد اجتماعات الاطلاق شرح آليات ومنهجيات تنفيذ التحول لدى الجهة الحكومية وتحديد الأدوار والمسؤوليات

ارسال الممكنات

إرسال الأدلة والمعايير والنماذج الاسترشادية وكافة الممكنات التي تم تطويرها من قبل المركز لتمكين الجهات الحكومية في أنشطة التحول

متابعة التنفيذ

1. مواءمة الكراسات مع الجهات الحكومية التي تم الاطلاق معها
2. متابعة أنشطة ومهام التنفيذ كما وردت في الخطة التنفيذية
3. تطوير منهجية لمسار السريع لمبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية.

متابعة التنفيذ مع الجهات الحكومية حتى تحقيق التحول الناجح الى أساس الاستحقاق



مرحلة التخطيط

تم إعداد تقارير ودراسات متخصصة لقياس درجة الجاهزية لدى الجهات الحكومية للتحول الى اساس الاستحقاق وتحليل النتائج الخاصة بتلك التقارير والدراسات والوقوف على أبرز المخاطر والتحديات التي قد تواجه المبادرة وأخذها بعين الاعتبار عند تطوير الخطط الخاصة بالتنفيذ. حيث شكّلت التقارير والدراسات قاعدة الانطلاق لإعداد الخطط التنفيذية وكانت اللبنة الاساسية لها حيث تم تحليل نتائجها والأعمال المرتبطة بها ومن ثم إعداد الخطط التنفيذية وتطوير التقارير اللازمة للمتابعة والإشراف وتصميم لوحة القيادة لضمان التحديث المستمر لنتائج التنفيذ.

تم تقسيم المراحل الخاصة بعملية التخطيط الى مرحلتين رئيستين هما مرحلة التخطيط وبناء الخطط وما يرتبط بها من تصميم لوحة القيادة والنموذج التشغيلي والحوكمة ومرحلة التخطيط المرتبطة ببناء الفريق المسؤول عن تنفيذ الخطط.

بناء الخطط

01 تحليل الأعمال وبناء الخطط التنفيذية

1. مراجعة خارطة الطريق لكل الجهات الحكومية
2. مراجعة كراسات التحول
3. مراجعة الأدلة والمعايير
4. بناء الخطط التنفيذية المفصلة للتحول لكل الجهات الحكومية.

02 الانتهاء من تصميم لوحة القيادة لحالة المبادرة

1. تصميم مؤشرات الأداء الرئيسية وعكسها على لوحة القيادة:
2. حالة الأداء، المخاطر، التحديات، والدعم المطلوب ومؤشر التعاون

03 تطوير الحوكمة والنموذج التشغيلي لمركز استحقاق

1. تحديد دور المركز وطبيعة عمله في متابعة الجهات
2. تطوير الهيكل التنظيمي للمركز
3. تحديد أدوار ومسؤوليات موظفي المركز
4. رسم وتحديد آليات التواصل الداخلية والخارجية للمركز

04 تشكيل فرق شركاء التحول

1. توزيع شركاء التحول على 7 قطاعات رئيسية
2. توزيع الأدوار والمسؤوليات حسب حوكمة المركز

05 تدريب شركاء التحول على آليات تنفيذ التحول

1. مشاركة الممكنات مع شركاء التحول لمراجعتها
2. عقد ورش عمل لتدريب شركاء التحول على أساس الاستحقاق وشرح المعايير والنماذج وآليات العمل وبيان الخطط التفصيلية للجهات

06 تمكين شركاء التحول للبدء في التواصل مع الجهات

1. عقد اجتماعات تحضيرية مع شركاء التحول لعرض منهجية الاطلاق
2. التدريب على منهجية الاطلاق والأدوار والمسؤوليات للمركز والجهات

قامت الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي باعتماد معايير مبنية على الأسس المهنية والكفاءة والخبرة في مجال المحاسبة في اختيار الكوادر البشرية السعودية المؤهلة ليكونوا "شركاء التحول" مع الجهات الحكومية في رحلتهم نحو التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي ويقدموا الدعم والتمكين لتلك الجهات لتذليل العقبات التي يمكن أن تعيق الجهات الحكومية في تنفيذ عمليات التحول. حيث تم تسكين شركاء التحول ضمن قطاعات متجانسة شملت جميع الجهات الحكومية.

تم تمكين فريق العمل بالإدارة من خال التدريب والتطوير لضمان سامة الدعم المقدم أثناء التحول الى أساس الاستحقاق في الجهات الحكومية ورفع نوعية وجودة الخدمات المساندة المقدمة من قبلهم، حيث تم التدريب بحرفية على آليات تنفيذ مبادرات التحول والتواصل الفعّال مع الجهات الحكومية.

وفي مرحلة الاطاق ومتابعة التنفيذ، تم توجيه فريق العمل للتواصل مع الجهات والعمل على جمع البيانات الخاصة بها وتحديد أصحاب المصلحة فيها لاستهدافهم بنشاطات تعريفية حول المبادرة وأهدافها والحصول منهم على الدعم الازم والترتيب لإطاق المبادرة لديهم كخطوة أولى من خطوات ومراحل تنفيذ المبادرة.

قبل الإطلاق

1. مراجعة الحوكمة والنموذج التشغيلي
2. مراجعة عرض الاطلاق لدى الجهة
3. مراجعة الخطة التنفيذية للجهة
4. مراجعة نماذج التقارير الدورية
5. الاطلاع على نماذج محاضر الاجتماعات
6. الاطلاع على سجل المخاطر والتحديات
7. الاطلاع على لوحة القيادة
8. الاتفاق على جدول الاطلاق للجهات
9. الاطلاع على هيكل الملفات والمجلدات
10. الاطلاع على سجل المهام الاسبوعي

عند الإطلاق

تقديم عرض الاطلاق لدى الجهة
مشاركة الجدول الزمني التفصيلي
تحديث سجل أصحاب المصلحة
ارسال الممكنات للجهات
تسجيل محاضر الاجتماعات.

بعد الإطلاق

متابعة الاعمال اليومية مع الجهات
تحديث سجل الدروس المستفادة
تحديث سجل المهام الأسبوعي Action Log
تحديث التقرير الأسبوعي
تحديث التقرير الشهري
تحديث سجل التغذية الراجعة للحوكمة.



إطلاق مبادرات التحول مع الجهات

سعت الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي الى المحافظة على المهنية العالية خلال إطلاق مبادرات التحول لأساس الاستحقاق مع الجهات الحكومية من خلال تجهيز العروض التقديمية حول المبادرة وأهدافها ومسارات التحول التي يجب على الجهات العمل على تنفيذها للتحول الناجح من العمل على الأساس النقدي الى العمل على أساس الاستحقاق المحاسبي، وتم تمكين فريق العمل من محتويات تلك العروض والمهارات اللازمة لذلك قبل القيام بالاجتماع مع الجهات المستهدفة للتأكد من وضوح وشمولية المعلومات المراد ايصالها للجهات لشركاء التحول.

قام شركاء التحول بترتيب الاجتماعات الخاصة بالإطلاق وفقاً لجداول زمنية محددة ومتفق عليها مع أصحاب المصلحة في الجهات الحكومية، وتركزت الاجتماعات على إطلاق الجهات الحكومية على أهداف ومنافع التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي وما يتطلبها من أنشطة وأعمال متعلقة بالتحول الى أساس الاستحقاق وماهية المخرجات المتوقعة خال فترة تحول الجهة، إضافة الى الدعم الذي سيقوم المركز بتقديمه لتلك الجهات خلال التنفيذ.



جهة حكومية تم اطلاق مبادرات التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي معها خلال العام 2021

الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي في مواجهة التحديات التي صاحبت تنفيذ مبادرات التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق

ظهرت بعض التحديات التي تواجه تنفيذ المبادرة في الجهات، والتي كان أبرزها عدم توفر الميزانية لدى العديد من الجهات، وظروف العمل ضمن جائحة كورونا وغيرها من التحديات الأخرى، وللعمل على تخطي هذا التحديات تم تصميم عدة منهجيات تهدف الى تخفيف أثر هذه التحديات، وهي:

1- مواءمة نطاق عمل كراسات مبادرات التحول لأساس الاستحقاق وتحديث وتحليل المعلومات الحالية بالجهات وربطها بنطاق عمل الكراسات، بحيث تعكس الاحتياج الفعلي للعمل المطلوب وتحديد فيما أن كان هناك أية مهمات تم إنجازها من قبل الجهة قبل إطاق التحول تقع ضمن عملياتها التشغيلية اليومية وتتقاطع مع نطاق عمل مسارات التحول وتغطي جزءًا من المعالم والمخرجات المخطط لها للتحول. كما هدفت المواءمة أيضاً الى بيان قدرة الجهة لتنفيذ بعض المهام داخلياً بدلًا من الاستعانة باستشاري خارجي، حيث تدعم مخرجات هذه المواءمة إمكانية تخفيض نطاق العمل مما ينعكس إيجاباً على تقليل التكلفة المتوقعة من الاستعانة باستشاري خارجي وتخفيض الأعمال المطلوبة منه.

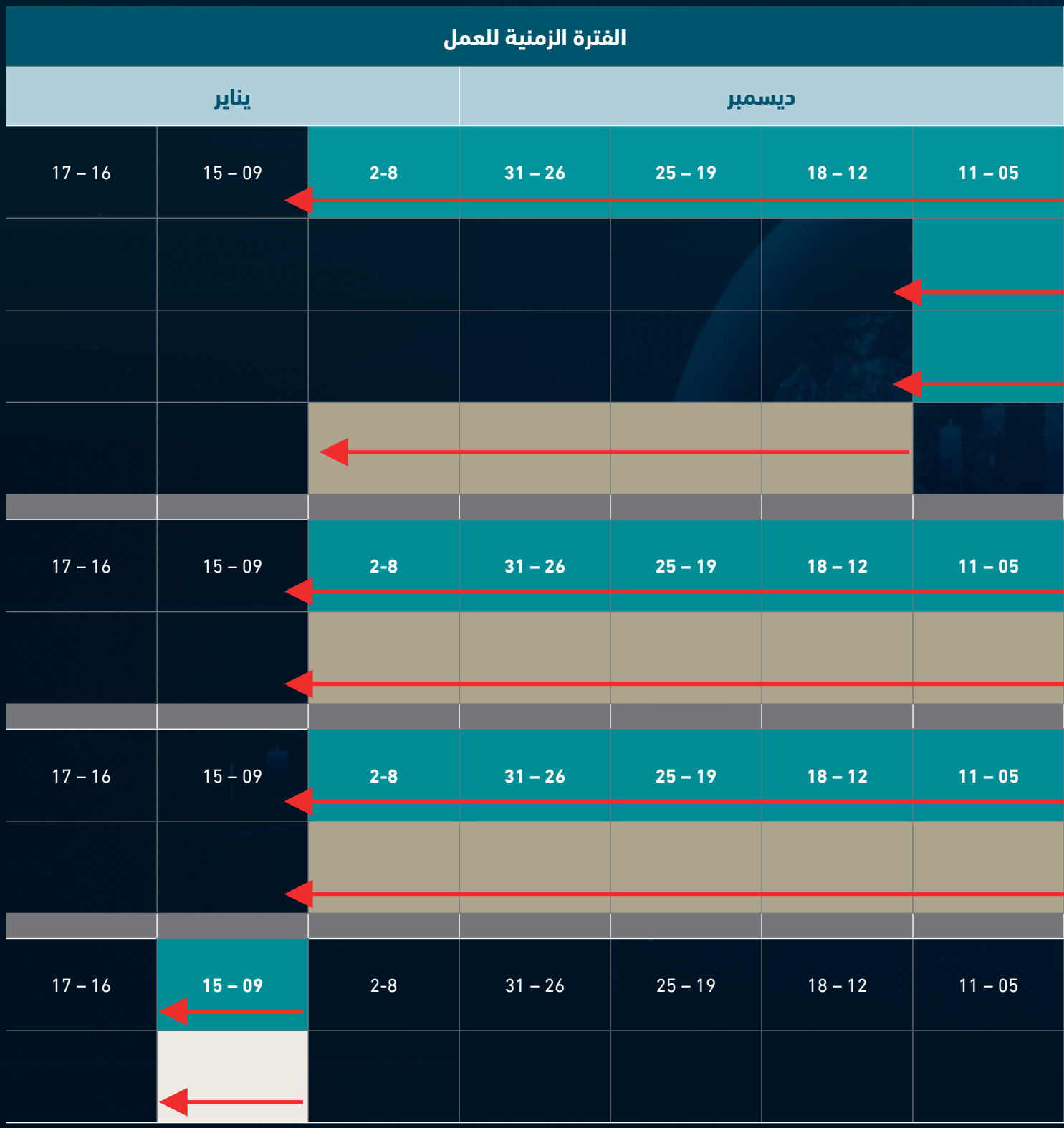
2- تحليل نطاق العمل والأنشطة المرتبطة بعملية التحول لأساس الاستحقاق واستحداث المسار السريع لعملية التحول، حيث تم الوقوف على مجموعة الأنشطة المرتبطة بنطاق العمل والبدء بجمع المعلومات المرتبطة بها بعد تحديد مصادر تلك المعلومات والتعاون مع منسوبي الجهات لتنفيذها.

3- استخدام الوسائل التقنية المتعددة لتسهيل التواصل مع الجهات الحكومية وعقد الاجتماعات وورش العمل.

آلية تنفيذ مبادرات التحول المحاسبي لجهات المسار السريع

الخط الزمني لتنفيذ مبادرة المسار السريع 2-1

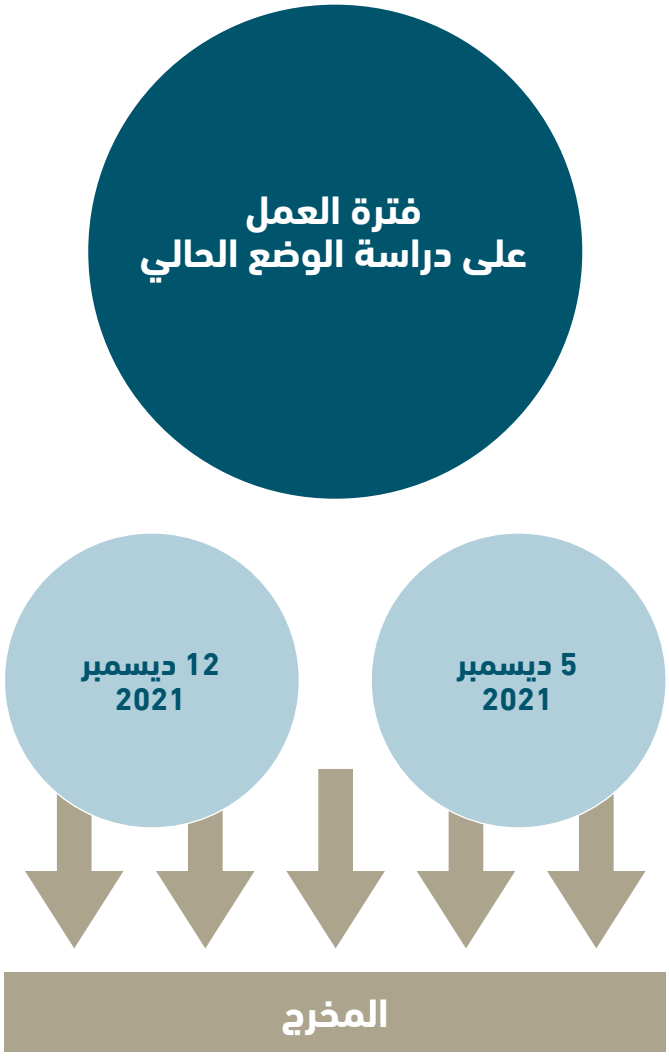
	المرحلة / المخرج	تاريخ الإنجاز
1	**1- دراسة الوضع الحالي** **2- تطوير دليل السياسات والاجراءات للجهة**	
1.1	تقرير بالوضع الحالي وتحليل الفجوات	12 ديسمبر 2021
1.2	قائمة بتصنيف العقود وأوامر الدفع (ما تخص 2021 وما يخص السنوات ما قبل 2021)	12 ديسمبر 2021
1.3	تطوير دليل سياسات وإجراءات على مستوى الجهة	6 يناير 2022
2	**أرصدة افتتاحية ما قبل 2021**	
2.1	تعبئة قوالب رفع الأرصدة الافتتاحية على المنصة	6 يناير 2022
3	**مسك سجلات 2021**	
3.1	ميزان مراجعة مكتمل (بعد التسويات) لعمليات 2021	6 يناير 2022
4	**اصدار القوائم المالية 2021**	
4.1	إصدار قوائم مالية 21 بالإيضاحات	13 يناير 2022


الفترة الزمنية للعمل
ديسمبر
يناير
11 – 05
18 – 12
25 – 19
31 – 26
2-8
15 – 09
17 – 16

2\1 المنهجية العامة لدراسة الوضع الحالي وتطوير دليل السياسات والاجراءات للجهة

المدخلات الأساسية لدراسة الوضع الحالي

تنظيم الجهة
تبليغ الميزانية
الهيكل التنظيمي
اللوائح والسياسات المالية الداخلية
لائحة واجراءات المخزون
لائحة وإجراءات الأصول
تحليل المصروفات والارادات والأصول
أوامر سامية متعلقة بالايرادات او الاستثمار
استبيان انطباق المعايير
استبيان السيطرة
التحقق من الأطراف ذات العلاقة
دراسة دورة الشراء والمخزون والأصول والايرادات
التأكد من تشكيل وتفعيل أدوار اللجان



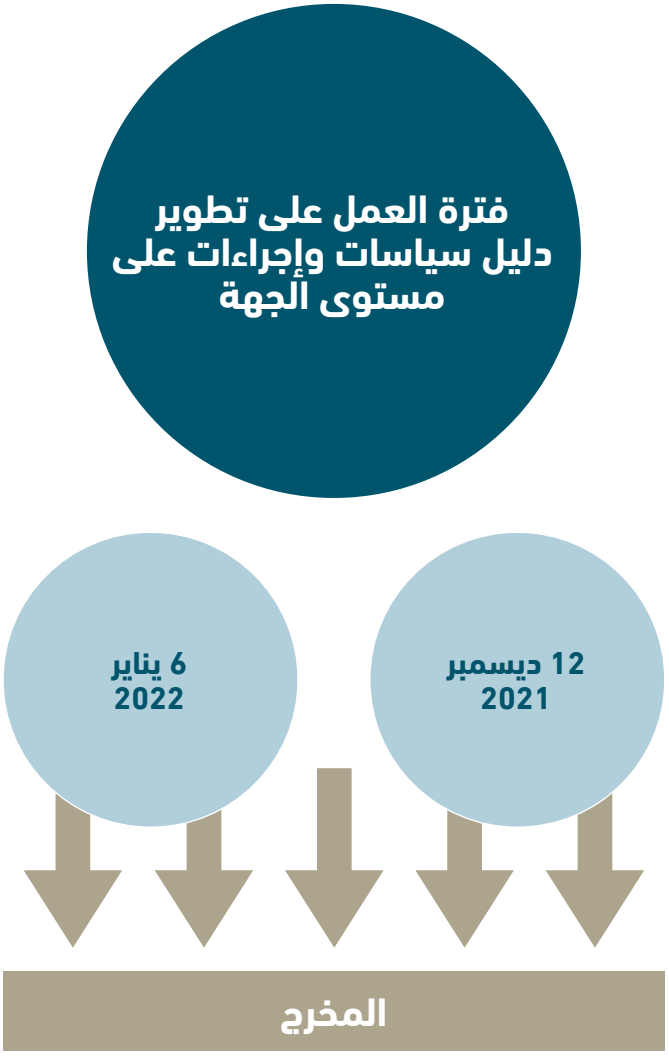
تقرير بالوضع الحالي وتحليل الفجوات

قائمة بتصنيف العقود أوامر الدفع (ما يخص 2021 وما تخص السنوات ما قبل 2021)

2\2 المنهجية العامة لدراسة الوضع الحالي وتطوير دليل السياسات والاجراءات للجهة

المدخلات الأساسية لتطوير دليل سياسات وإجراءات على مستوى الجهة

تحليل متطلبات انضمام الجهة لمنصة تحول
تحديد الحسابات الطبيعية المنطبقة على الجهة
تحديد المعايير والسياسات المنطبقة
تحديد بنود القوائم المالية المنطبقة

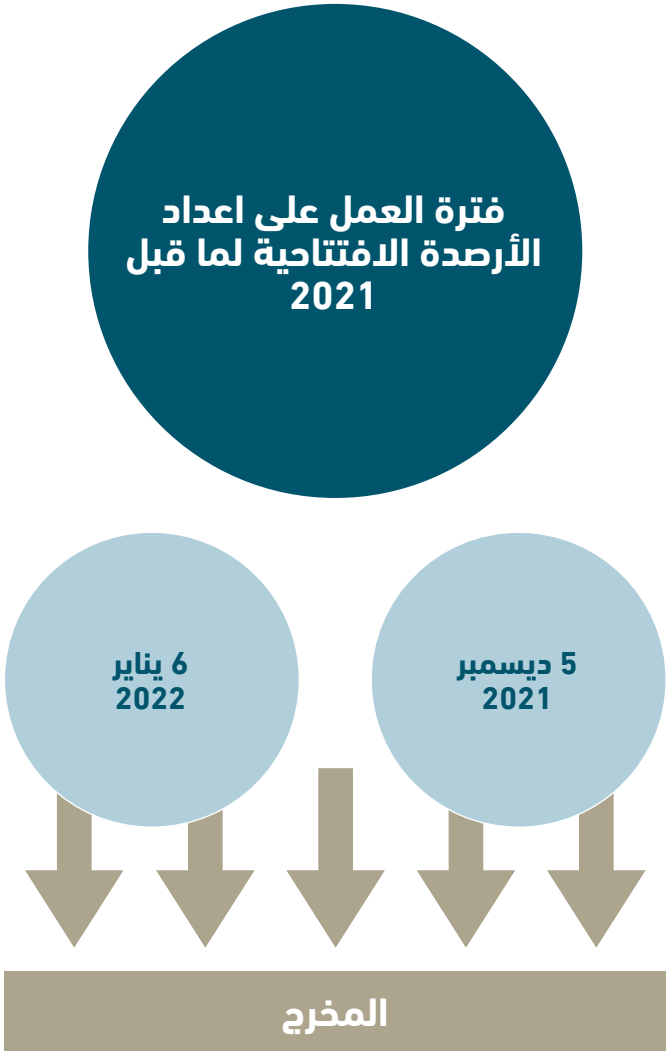


تطوير دليل سياسات وإجراءات على مستوى الجهة

المنهجية العامة لاعداد الأرصدة الافتتاحية لما قبل 2021

المدخلات الأساسية لاعداد الأرصدة الافتتاحية لما قبل 2021

- تحليل العقود التي انشئت ما قبل 2021 *
- تحليل الحساب الختامي
- محاضر الجرد
- محاضر الإتلاف
- أي سجلات للأصول
- أي مصادر أخرى متوفرة



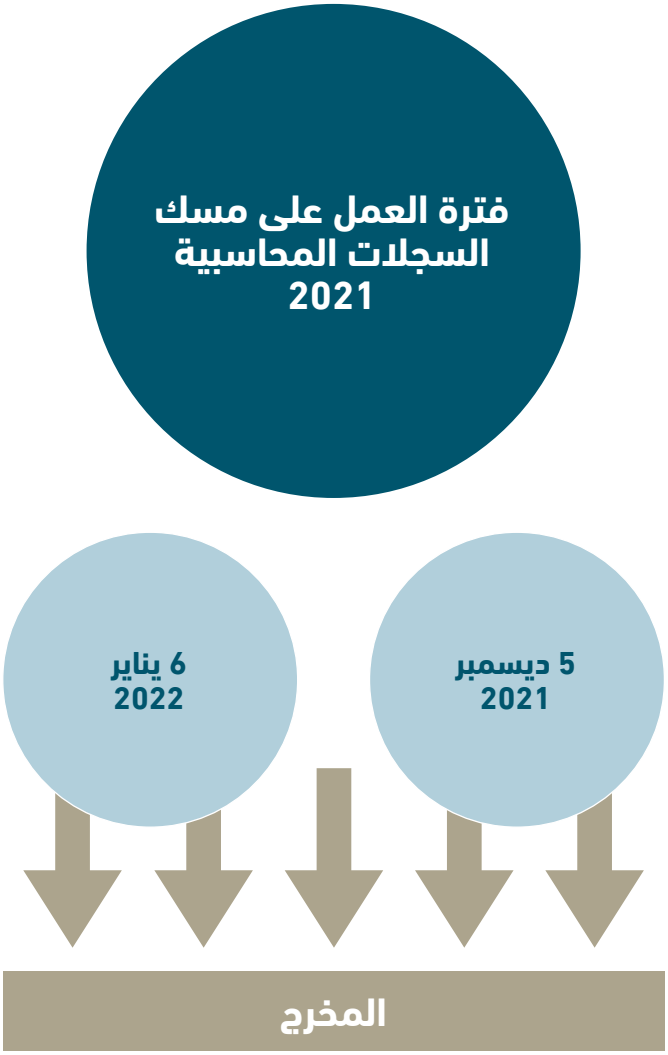
تعبئة قوالب رفع الأرصدة الافتتاحية على المنصة (مرفق)

* تعتمد بدورها على مخرج قائمة تصنيف العقود

المنهجية العامة لمسك السجلات المحاسبية 2021

المدخلات الأساسية لمسك السجلات المحاسبية 2021

تحليل العقود التي انشئت في 2021 *
الفواتير المباشرة
نموذج تسجيل منافع الموظفين
تسويات نهاية السنة



ميزان مراجعة مكتمل (بعد التسويات) لعمليات 2021

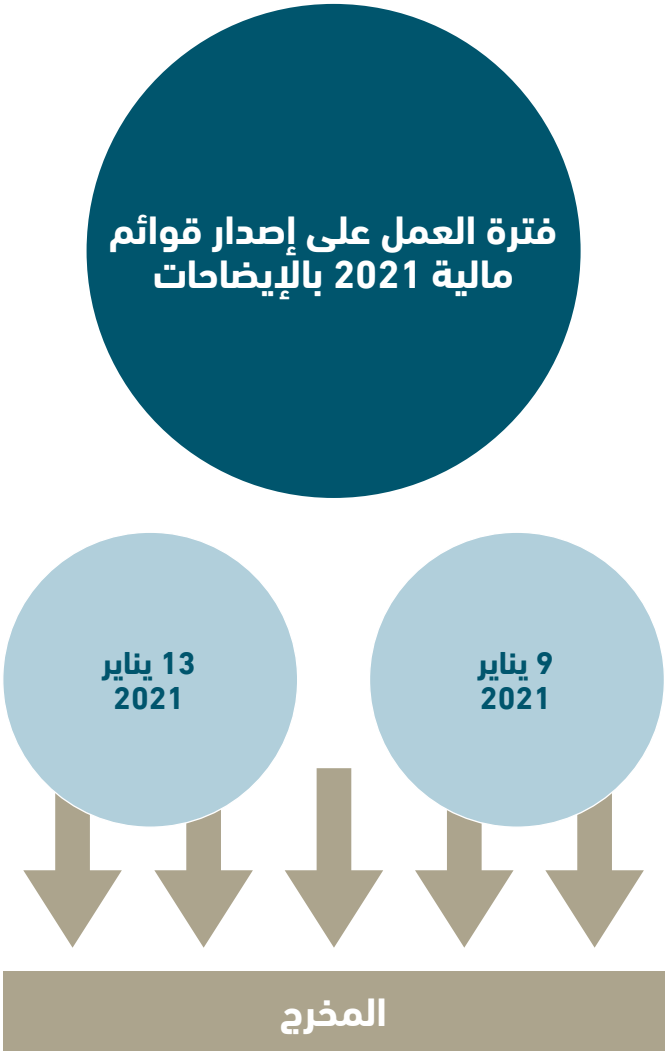
* تعتمد بدورها على مخرج قائمة تصنيف العقود

المنهجية العامة لإصدار قوائم مالية 2021 بالإيضاحات

المدخلات الأساسية لإصدار قوائم مالية 2021 بالإيضاحات

ميزان مراجعة مكتمل(بعد التسويات) لعمليات 2021

تطوير دليل سياسات وإجراءات على مستوى الجهة



إصدار قوائم مالية 2021مع الإيضاحات

عرض أعمال المبادرة

مراحل العمل لمبادرة التحول

مراحل العمل:
لغايات متابعة سير عمل المبادرات وللحرص على نقل حالة المبادرات بأوضح صورة, تم العمل على تقسيم مراحل العمل في المبادرات الى اربع مراحل رئيسية كمال يلي :

مرحلة الاطلاق

حيث تم فيها الإعلان عن بداية التنفيذ لمبادرات التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي ، و تعتبر نقطة البداية للتنفيذ ومنها تبدأ المتابعة على الأعمال والتقدم في التنفيذ، وجمع معلومات الانجاز واستخراج تقارير سير العمل.

مرحلة ما قبل التنفيذ

وهي المرحلة التي يتم فيها موائمة وطرح الكراسات وترسية الاستشاريين المنفذين لمبادرات التحول, بالإضافة الى تفعيل الممكن التقني الداعم للتحول الى اساس الاستحقاق للجهة

مرحلة التنفيذ

وهي المرحلة التي يبدأ فيها تنفيذ عمليات التحول من الاساس النقدي الى اساس الاستحقاق في مبادرتي اعداد الارصدة الافتتاحية ومسك السجلات و حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة

مرحلة تجويد القوائم المالية

وهي المرحلة التي يتم فيها تجويد القوائم المالية الاولية الصادرة من الجهات وموائمتها مع المعايير المحاسبية المستخدمة من قبل مركز الاستحقاق.

ملخص مراحل التحول

مرحلة الاطلاق

- عقد الاجتماعات وورش العمل
- مشاركة الممكنات والنماذج مع الجهات
- استلام القوائم والسجلات من الهيئات

مرحلة ما قبل تنفيذ التحول

- مواءمة وطرح الكراسات
- ترسية الاستشاريين للمبادرات
- مواءمة الممكن التقني للجهات
- تفعيل الممكن التقني للجهات

مرحلة تنفيذ التحول

- عقد اجتماعات الاطلاق وبدء تنفيذ المبادرات
- المتابعة على الاستشاريين والتأكد من مواءمة مواعيد مخرجاتهم مع الامر السامي

مرحلة تجويد القوائم المالية

مراجعة القائمة المالية بغرض الجودة.

- التأكد من مواءمتها مع معايير مركز الاستحقاق.

مرحلة اطلاق رحلة التحول

219
جهة مستهدفة

مرحلة الاطلاق:
حيث تم فيها الإعلان عن بداية التنفيذ لمبادرات التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي ، و تعتبر نقطة البداية للتنفيذ ومنها تبدأ المتابعة على الأعمال والتقدم في التنفيذ، وجمع معلومات الانجاز واستخراج تقارير سير العمل.

يتخلل مرحلة الاطلاق عدد من الاجتماعات و ورش العمل وذلك للتأكد من وضع الجهات على المسار الصحيح للتحول واستدامة الاعمال, ادناه احصائية عن الاجتماعات و ورش العمل المنعقدة خلال المرحلة:

- **221+** اجتماع اطلاق تم للجهات
- **350+** ورشة عمل تدريبية
- **5100+** اجتماع تحديث حالات أداء الجهات
- **340+** زيارة ميدانية للجهات
- **241+** اجتماع موائمة كراسات

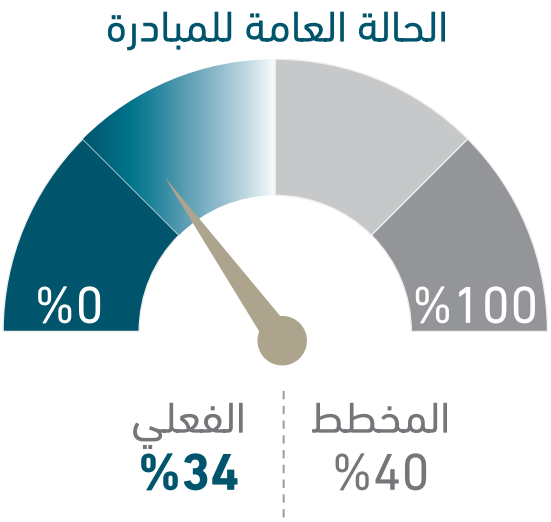
350+
ورشة

لغايات نقل المعرفة وضمان استمرارية الاعمال تم عقد اكثر من 350 ورشة عمل بالتعاون مع ادارة التدريب والتغيير في مركز الاستحقاق و الاستشاريين الداعمين للمركز حيث تمثلت هذه الدورات في محورين اساسين كما يلي:

- **100+** ورشات عمل متعلقة بالممكن التقني
- **250+** ورشات عمل فنية (المحور المحاسبي)

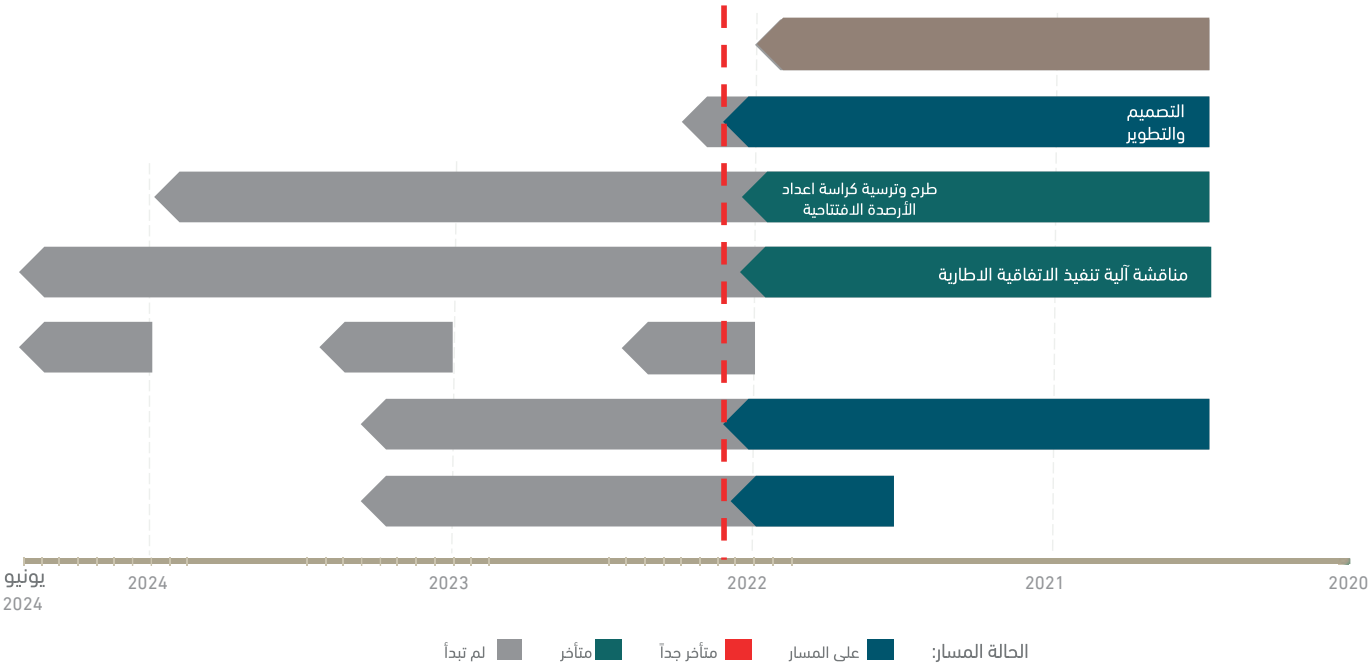
المقدمة

مسارات المبادرات – المرحلة الرابعة



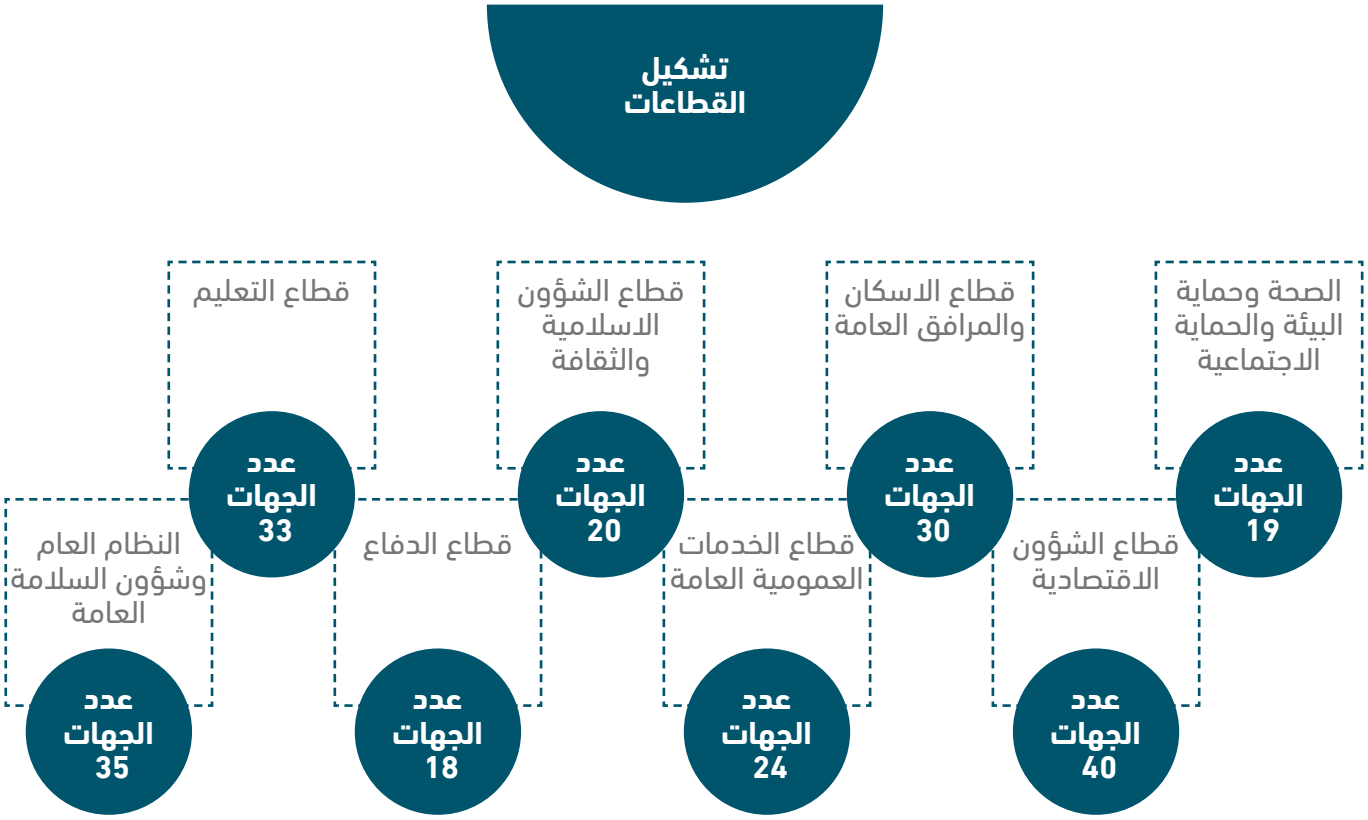


الجهات المستهدفة
219 جهة



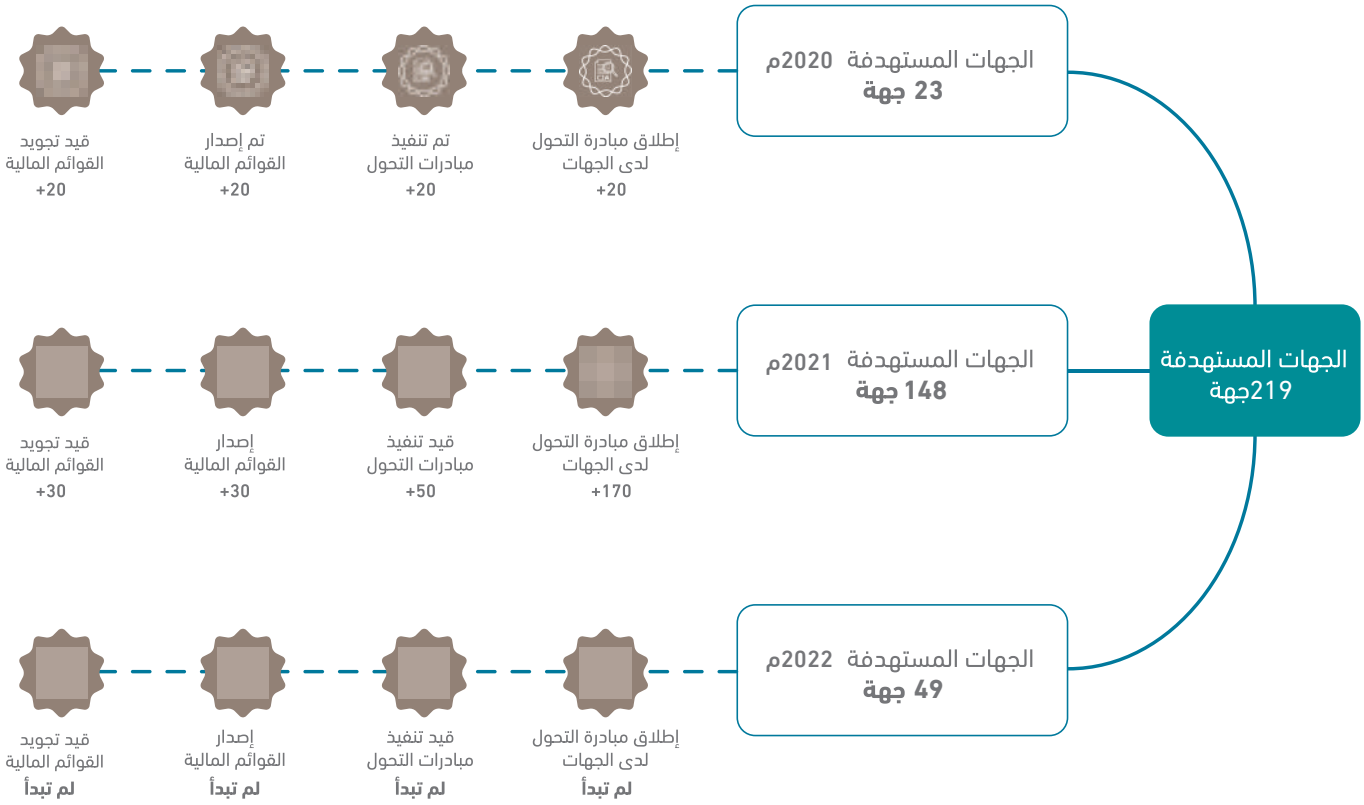
مرحلة ما قبل التنفيذ

مرحلة ما قبل التنفيذ:
وهي المرحلة التي يتم فيها موائمة وطرح الكراسات وترسية الاستشاريين المنفذين لمبادرات التحول, بالإضافة الى تفعيل الممكن التقني الداعم للتحول الى اساس الاستحقاق للجهة.

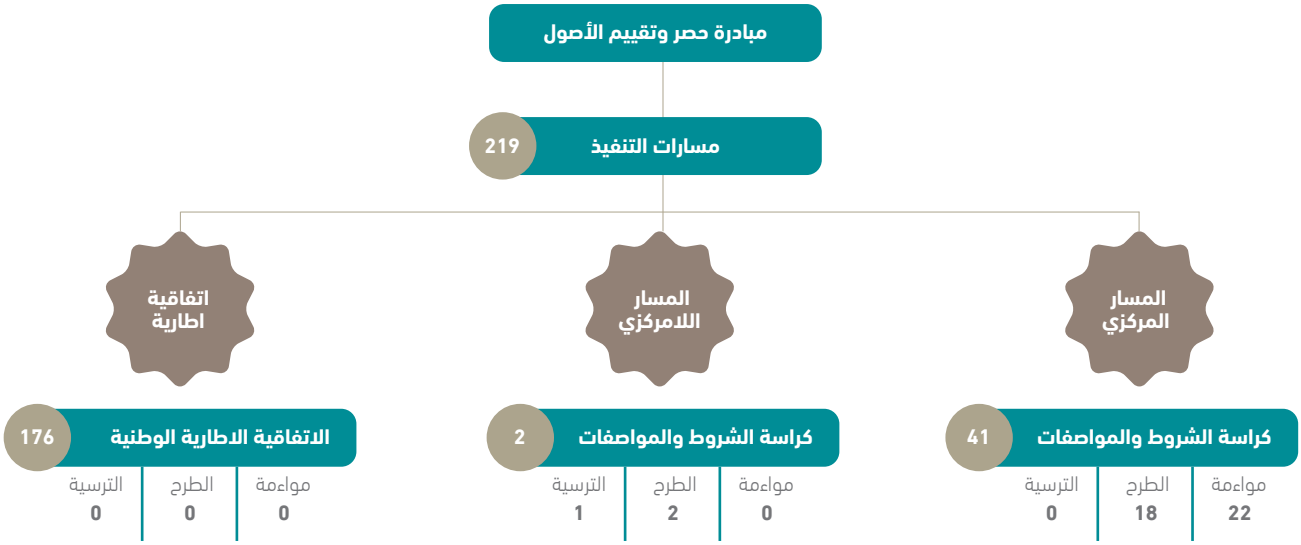


الإدارة العامة لشركاء التحول:

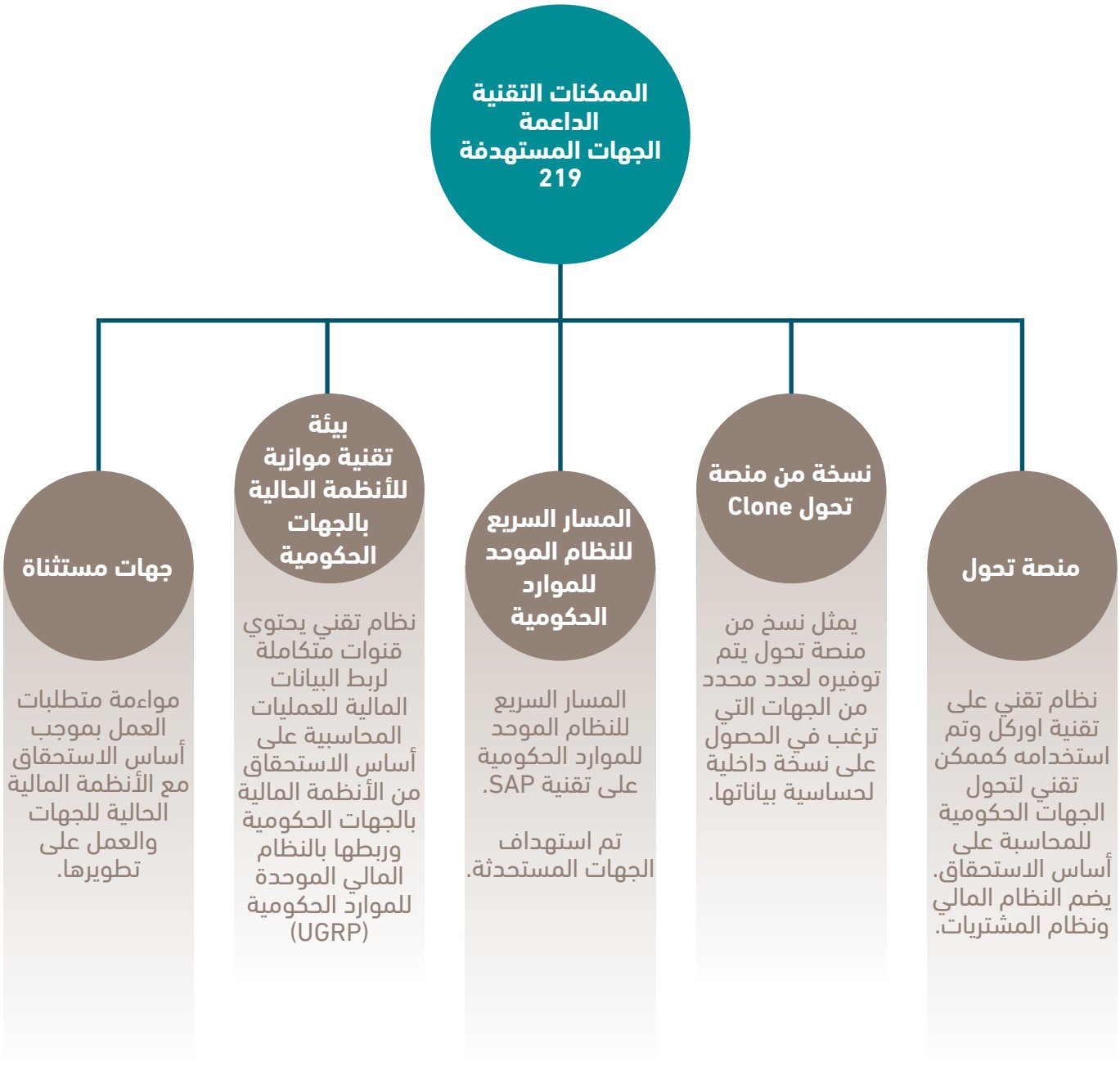
حالة مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية



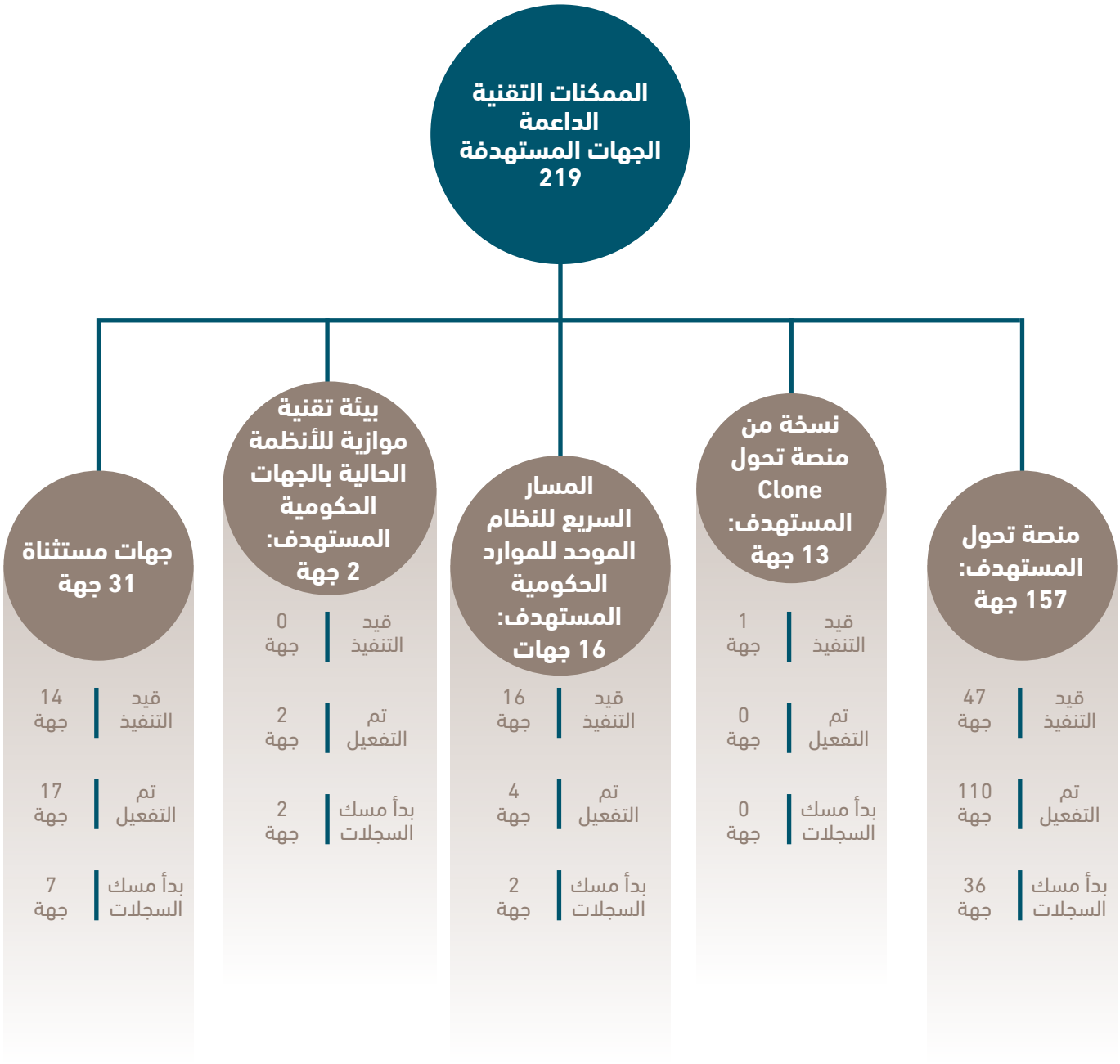
حالة مبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة



حالة تفعيل الممكنات التقنية



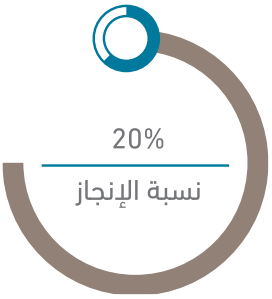
حالة تفعيل الممكنات التقنية



المنجزات خلال فترة التقرير

أبرز الإنجازات على مستوى القطاعات







قطاع الشؤون الاقتصادية

تشكيل اللجنة الفرعية لحصر واثبات الأصول والالتزامات لتسع جهات حكومية.

إطلاق مشروع التحول المحاسبي إلى أساس الاستحقاق مع ست جهات حكومية.

الانتهاء من مواءمة كراسة الشروط والمواصفات لمبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية لأربع جهات حكومية.

طرح كراسة مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية لتسع جهات حكومية.



قطاع الصحة وحماية البيئة والحماية الاجتماعية

تشكيل اللجنة الفرعية لحصر واثبات الأصول والالتزامات لخمس جهات حكومية.

إطلاق مشروع التحول المحاسبي إلى أساس الاستحقاق مع ست جهات حكومية.

عقد ورشة عمل لمبادرة حصر وجرد الأصول الخاصة ومراجعة سجلات الأصول الخاصة لخمس جهات حكومية.

البدء بتنفيذ أعمال مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية لثلاث جهات حكومية.
طرح كراسة مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية لثلاث جهات حكومية.

الانتهاء من كراسة الشروط والمواصفات لمبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية لأربع جهات حكومية.

عقد ورشة عمل منصة تحول لثلاث جهات حكومية.

المنجزات خلال فترة التقرير

أبرز الإنجازات على مستوى القطاعات

قطاع الخدمات العمومية

تشكيل اللجنة الفرعية لحصر واثبات الأصول والالتزامات لتسع جهات حكومية.

مراجعة جودة إعداد القوائم المالية للعام 2020 من قبل مركز الاستحقاق.

طرح كراسة مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية لإحدى عشر جهة حكومية.

الانتهاء من مراجعة متطلبات منصة التحول الخاصة بمركز الاستحقاق المحاسبي بوزارة المالية.

البدء بتنفيذ أعمال مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية للديوان العام للمحاسبة.

قطاع الشؤون الإسلامية والثقافة

طرح كراسة مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية لإحدى عشر جهة حكومية.

الانتهاء من مراجعة متطلبات منصة التحول لجهتين حكومية.

البدء بتنفيذ أعمال مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية لبرنامج جودة الحياة.

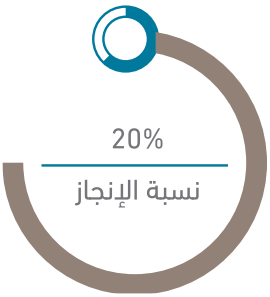
متابعة ودعم العمل على إعداد الأرصدة الافتتاحية بوزارة الثقافة.

الانتهاء من كراسة الشروط والمواصفات لمبادرة حصر وتقييم الأصول لوزارة الرياضة.

المنجزات خلال فترة التقرير

أبرز الإنجازات على مستوى القطاعات







قطاع الإسكان والمرافق العامة

البدء بتنفيذ أعمال مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية **للهيئة العامة للعقار**.

تشكيل اللجنة الفرعية لحصر واثبات الأصول والالتزامات **لأربع جهات حكومية**.

حصر كافة بيانات الأصول الثابتة لديوان **أمانة المنطقة الشرقية**.

طرح كراسة مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية **لتسع جهات حكومية**.

إطلاق مشروع التحول المحاسبي إلى أساس الاستحقاق مع **هيئة تطوير منطقة حائل.**



قطاع التعليم

مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية **لسبعة عشر جهة حكومية**.

الانتهاء من مواءمة كراسة الشروط والمواصفات لمبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية **لثلاث جهات حكومية**.

الانتهاء من مراجعة متطلبات منصة تحول وعقد ورشة عمل منصة التحول **لجهتين حكومية**.



قطاع النظام العام وشؤون السلامة العامة

طرح كراسة مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية **لإحدى عشرة جهة حكومية**.

متابعة ودعم العمل على إعداد الأرصدة الافتتاحية **بوزارة الداخلية**.



قطاع الدفاع

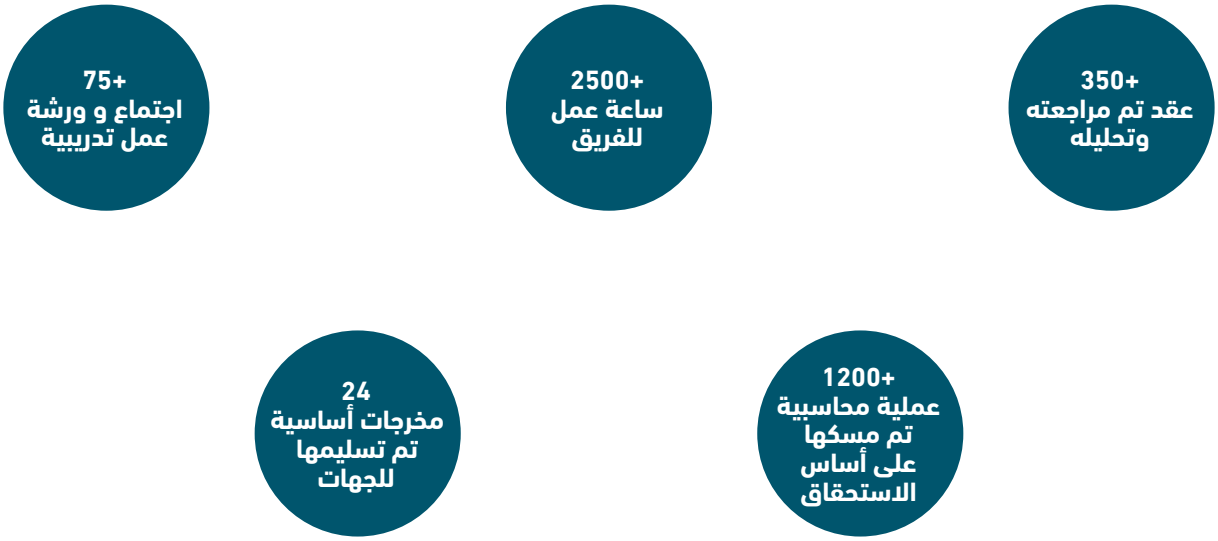
طرح كراسة مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية **لثلاث جهات حكومية**.

عقد ورشة عمل لمبادرة حصر وجرد الأصول الخاصة ومراجعة سجلات الأصول الخاصة **لرئاسة الاستخبارات العامة**.

قصة نجاح 4 جهات في قطاع الصحة وحماية البيئة والحماية المجتمعية

1. **الهيئة الملكية لتطوير محمية الامام عبدالعزيز بن محمد**
2. **هيئة رعاية الأشخاص ذوي الاعاقة**
3. **الهيئة الملكية لتطوير محمية الأمير محمد بن سلمان**
4. **الهيئة الملكية لتطوير محمية الملك عبدالعزيز**

امتثالا واستجابة للأمر السامي الكريم رقم (13059) وتاريخ 16/3/1438هـ القاضي بالموافقة على مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، تبلورت قصص نجاح لتحويل 4 جهات في قطاع الصحة وحماية البيئة والحماية الاجتماعية من الأساس النقدي الى أساس الاستحقاق من خلال فريق مركز الاستحقاق:



وادناه تجدونه التفاصيل لعملية التحول في الجهات والمراحل التي تم العمل بها:

- **مرحلة الاعداد والتهيئة:**

1. قام شركاء التحول بالإعداد لاجتماع الاطلاق وترتيب عقد اجتماع على أعلى مستويات في الجهات، والغاية من الاجتماع تمحورت في توضيح أهمية وفوائد الانضمام وتلبية متطلبات المشروع.
2. تم مشاركة ممكنات التحول الى أساس الاستحقاق والدعم المقدم من المركز مع الجهات.
3. تم تحديد آلية للتواصل مع الجهات والاجابة على جميع الاستفسارات المتعلقة بأعمال المشروع.

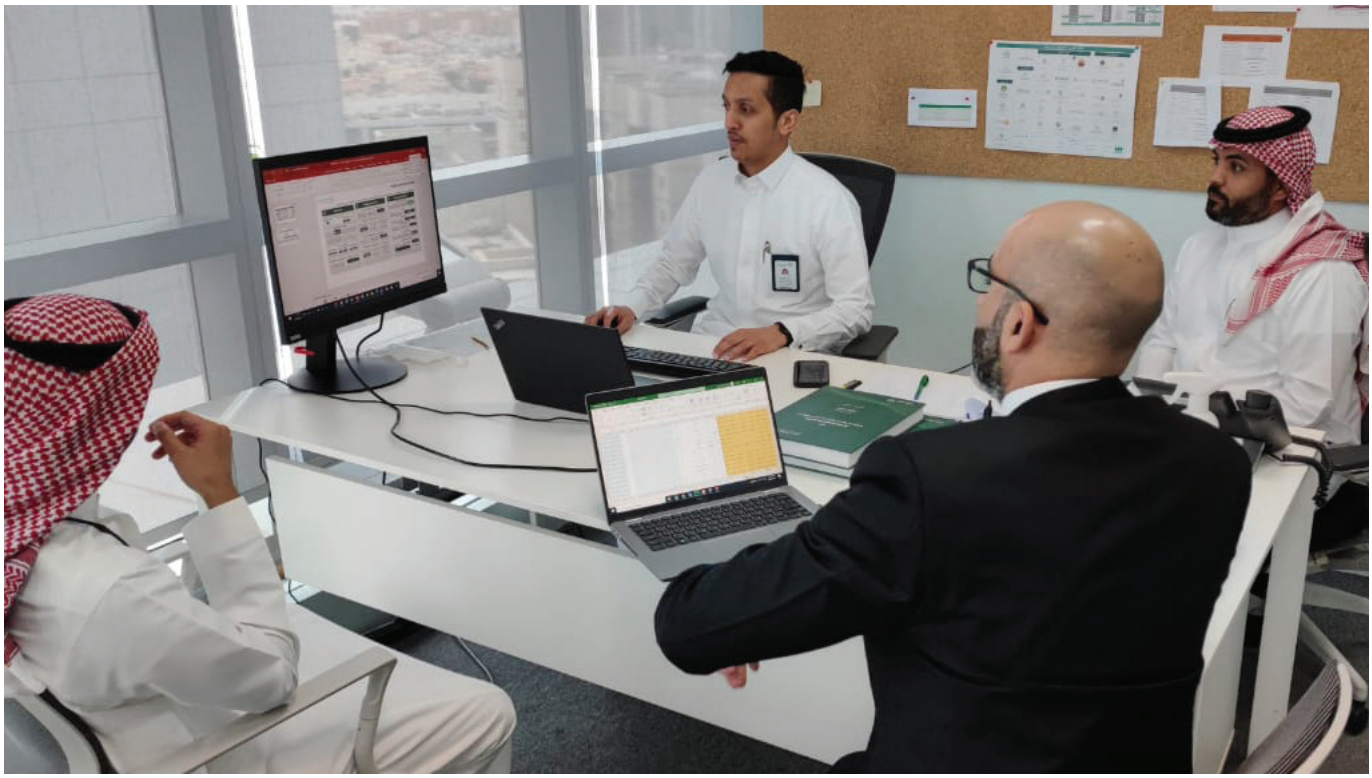
- **تطبيق الممكن التقني:**

1. تم التخاطب مع الجهات وعقد ورشة تعريفية عن الممكن التقني – منصة تحول.
2. قام شركاء التحول بمواءمة ملفات الممكن التقني ولاحقا تفعيل منصة تحول في الجهات.
3. تم عقد ورشتين عمل للحرص على نقل المعرفة لموظفين الجهات بخصوص منصة تحول.
4. قام موظفين الجهات بتسجيل 1217 عملية بنجاح على منصة تحول.

- **تنفيذ مبادرة اعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات:**

1. تم عقد اجتماع مع الجهات لتوضيح أهداف وآلية تنفيذ أعمال المبادرة ضمن خطة عمل واطار زمني مخصص للمبادرة.
2. تم الاتفاق على آلية تواصل بشكل دوري للحرص على متابعة أعمال التنفيذ وتجنب المخاطر وحل التحديات.
3. بعد ما تم مسبقا من توعية ومتابعة، قامت الجهات بتشكيل اللجنة الفرعية ولجنة تحول.
4. تم عقد ورشة عمل إعداد سجلات الأصول الثابتة الافتتاحية للجهات.
5. قام شركاء التحول تزامنا بالعمل على مخرجات المبادرة والتي تتضمن (دراسة الوضع الحالي، تطوير دليل السياسات والإجراءات للجهات، اعداد قائمة مركز مالي افتتاحي، اعداد ميزان مراجعة، وإصدار قوائم مالية تتضمن الإيضاحات).
6. تم تقديم الدعم والمشورة بشكل يومي وعلى مدار 6 أسابيع لكادر الجهات وعلى جميع المستويات، خلال أعمال تحليل وتسجيل العمليات على أساس الاستحقاق وتطبيق المعايير الدولية للقطاع العام.
7. تم عرض المخرجات على إدارة مركز الاستحقاق لغايات التغذية الراجعة.
8. وبانتهاء تنفيذ أعمال المبادرة ، تم عرض المخرجات على مجلس إدارة الجهات ومشاركتها مع اللجان المعنية ليتم اعتمادها في الجهات.



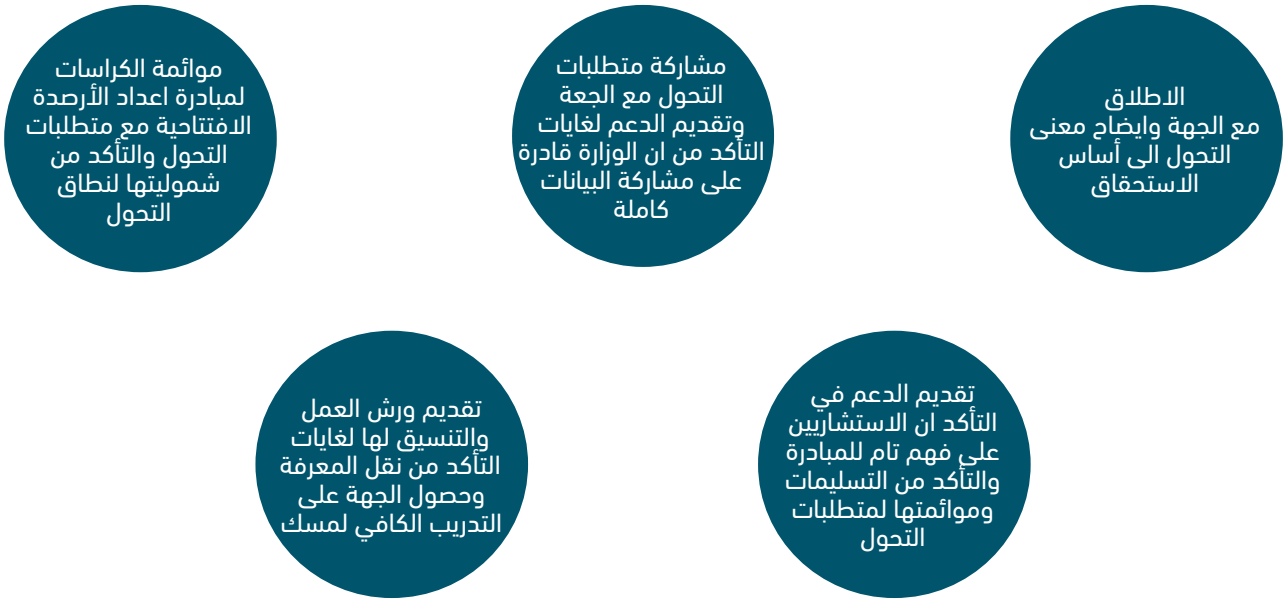






قصة نجاح وزارة الصناعة والثروة المعدنية

امتثالا واستجابة للأمر السامي الكريم رقم (13059) وتاريخ 16/3/1438هـ القاضي بالموافقة على مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، تبلورت قصة نجاح تحول وزارة الصناعة والثروة المعدنية من الأساس النقدي الى أساس الاستحقاق من خلال الدعم المتواصل والحثيث من فريق مركز الاستحقاق حيث تلخصت كما يلي:



وتمثلت تفاصيل التحول للجهة والدعم المقدم من المركز بما يلي :

- **مرحلة الاعداد والتهيئة:**

تم دراسة الوضع الحالي للجهة من ناحية عدد العمليات المالية وحجم المصروفات الرأس مالية وعدد أوامر الدفع عن طريق شركاء التحول وبالدعم من رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية .

وبناءا على دراسة الوضع الحالي للوزارة تم اطلاق مشروع التحول الى أساس الاستحقاق في تاريخ 9 – يوليو – 2020 وتم مشاركة ممكنات التحول الى أساس الاستحقاق والدعم المقدم من المركز مع الجهة مع توضيح أدوار شركاء التحول وآلية الدعم المقدم.

ولغايات تجاوز العقبات اثناء التنفيذ تم مناقشة المخاطر المتعلقة بالتحول الى أساس الاستحقاق المتوقعة مع الوزارة والية تجاوزها والتعامل معها.

وللتأكد من ان يتم تنفيذ مبادرة التحول بالطريقة المطلوبة والنطاق المخصص تم تشكيل لجنة التحول في الوزارة لغايات الرقابة من ناحية والتنفيذ من ناحية أخرى.

- **مبادرة اعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات:**

تم بدء العمل مع الوزارة وتقديم الدعم لفريق الوزارة لإعداد كراسة الشروط والمواصفات لمبادرة اعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات.

من بعد الطرح تم متابعة الأعمال المتعلقة بالطرح والتأكد من فهم وقدرة صاحب العرض الفائز على تنفيذ مبادرات المشروع.

ولغايات تأكيد الدعم للوزارة والتأكيد على مسؤولية المركز في عملية التحول تم حضور اجتماع الاطلاق مع الاستشاري والتأكد من التزامه بالجدول الزمني والمخرجات التعاقدية للمشروع.

- **مبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول:**

تم البدء بالمبادرة بالعمل مع الوزارة على تشكيل اللجنة الفرعية لحصر وتقييم الأصول لغايات رقابة التنفيذ للمبادرة.

ثم تم بدء العمل مع الوزارة وتقديم الدعم لفريق الوزارة لإعداد كراسة الشروط والمواصفات لمبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول.

من بعد الطرح تم متابعة الأعمال المتعلقة بالطرح والتأكد من فهم وقدرة صاحب العرض الفائز على تنفيذ مبادرات المشروع.

ولغايات تأكيد الدعم للوزارة والتأكيد على مسؤولية المركز في عملية التحول تم حضور اجتماع الاطلاق مع الاستشاري والتأكد من التزامه بالجدول الزمني والمخرجات التعاقدية للمشروع.

بالتعاون ما بين مركز الاستحقاق المحاسبية و وزارة الصناعة والثروة المعدنية تم اختيار واعتماد الاعمار الإنتاجية لأصول الوزارة.

تم تقييم الأصول العقارية مركزيا (من خلال المركز) من خلال استلام نموذج (ج) من الجهات وتحليله وتقييم الأصول المذكورة فيه.

مخرجات مراحل مشروع التحول الى أساس الاستحقاق في وزارة الصناعة والثروة المعدنية

مخرجات كل مرحلة

مرحلة مبادرة الاعداد والتهيئة

- عقد اجتماع الاطلاق
- تشكيل لجنة التحول
- استلام سجل المفوضين
- استلام استبيان الوضع الحالي
- استلام سجل المخاطر والتحديات
- استلام استبيان السيطرة

مرحلة مبادرة اعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات

- تقرير تحليل الفجوات للسياسات والإجراءات المحاسبية
- دليل السياسات والإجراءات المحاسبية المطور (للجهة)
- نموذج القوائم المالية بما في ذلك إيضاحات القوائم المالية
- تقرير تحليل الفجوات لدليل الحسابات وتوافر المعلوماتة
- مذكرة عن تحديد طبيعة العلاقة مع الجهات المسيطر عليها أو المُسيطرة
- تقرير تقويم سياسات وإجراءات (الجهة)
- خطة تحول (الجهة) إلى تطبيق معايير المحاسبة والسياسات المحاسبية للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق
- تقارير الجرد والحصر والتقييم للبنود المشمولة بنطاق العمل
- تقرير الأرصدة الافتتاحية وقائمة المركز المالي الافتتاحي (للجهة)
- تقارير عن أعمال مسك الحسابات والإقفالات الشهرية والدورية والسنوية
- القوائم المالية السنوية المنفصلة (والموحدة إذا انطبق ذلك) (للجهة) للسنوات المالية المنتهية في (30/12 من كل سنة ميلادية) بما تشمله من إيضاحات، وأوراق العمل ذات الصلة
- تقرير شهري عن سير أعمال المشروع شاملاً التنفيذ مقابل نطاق عمل الاستشاري والخطة المعتمدة لتحول (الجهة)

مرحلة مبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول

- الخطة التفصيلية لتنفيذ المشروع
- تقارير تقييم توضح المنهجية المتبعة والافتراضات الرئيسية فنيا وماليا
- سجلات الحصر لجميع الأصول الواردة في نطاق عمل الكراسة
- قوائم وتقارير الجرد التي سيتم ارسالها الى مركز الاستحقاق
- سجل أصول شامل تصنيف وترميز الأصول
- سجل الأصول الثابتة تحت التنفيذ
- تقرير يتضمن التقييم والقيم الافتتاحية للأصول



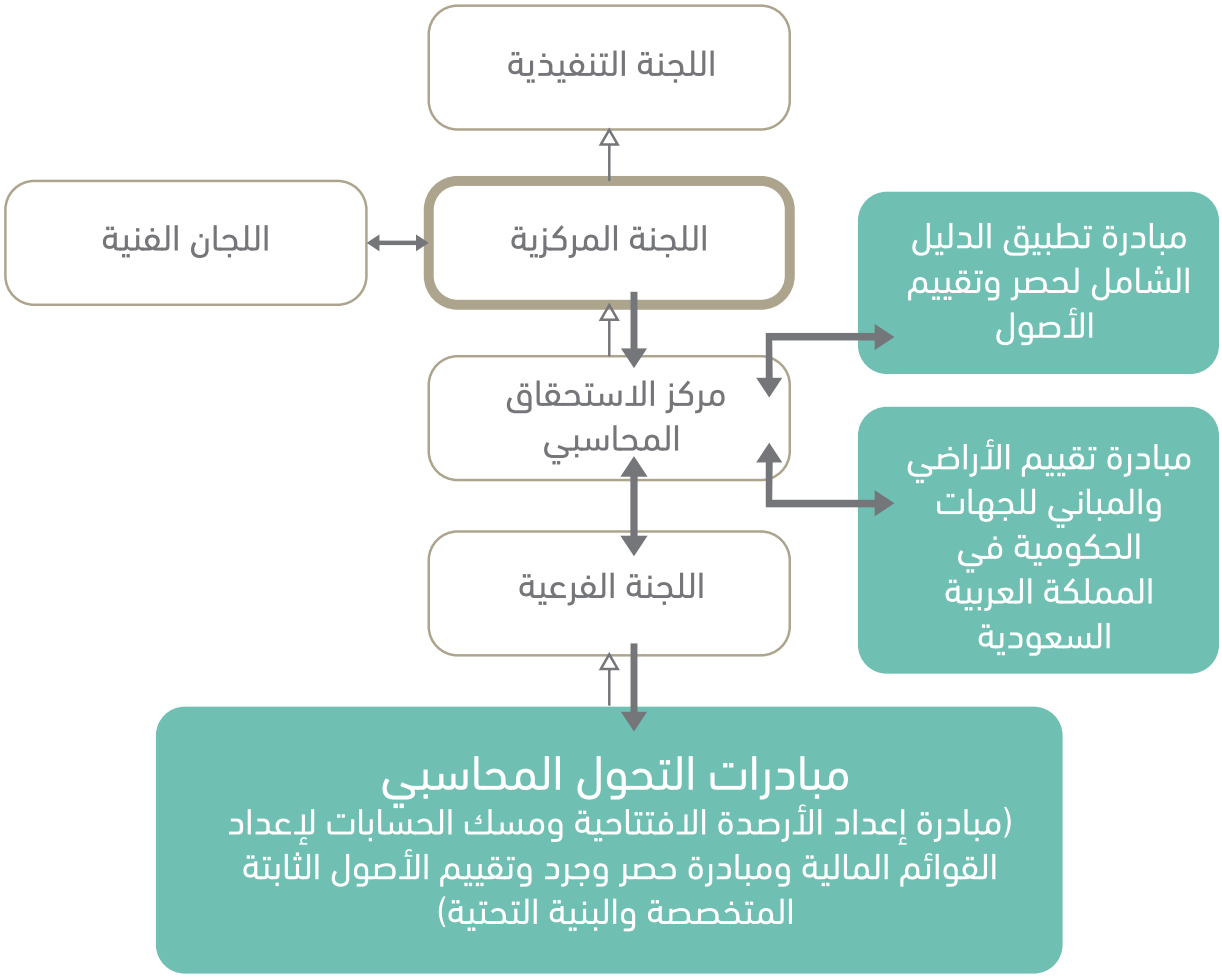
إدارة المبادرات المركزية



الهيكل التنظيمي لدعم المبادرات

تم تشكيل اللجنة المركزية لحصر وقياس وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية بموجب قرار من معالي وزير المالية بناءً على موافقة اللجنة التنفيذية، وعضوية ممثلين عن الجهات الحكومية ذات الصلة.

تتولى اللجنة المركزية لحصر وقياس وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية التنظيم والرقابة على المبادرات التالية لحصر وقياس وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية وذلك بغرض التوصية للجنة التنفيذية لاعتماد الأرصدة الافتتاحية لأول قوائم مالية للجهات الحكومية.



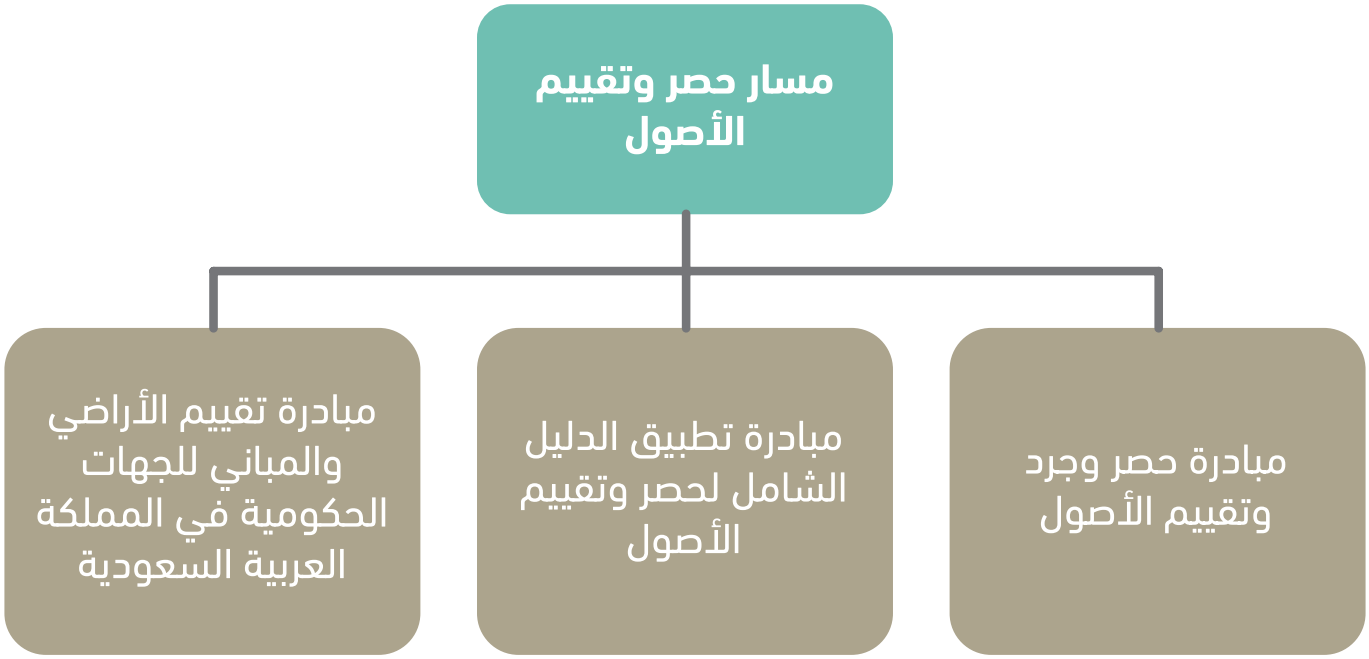
المبادرات التي تشرف عليها اللجنة المركزية

رفع التقارير ← التوجيه ↔ الاستعانة ومشاركة العمل

التقرير السنوي للجنة المركزية لحصر وقياس وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية لعام 2021م

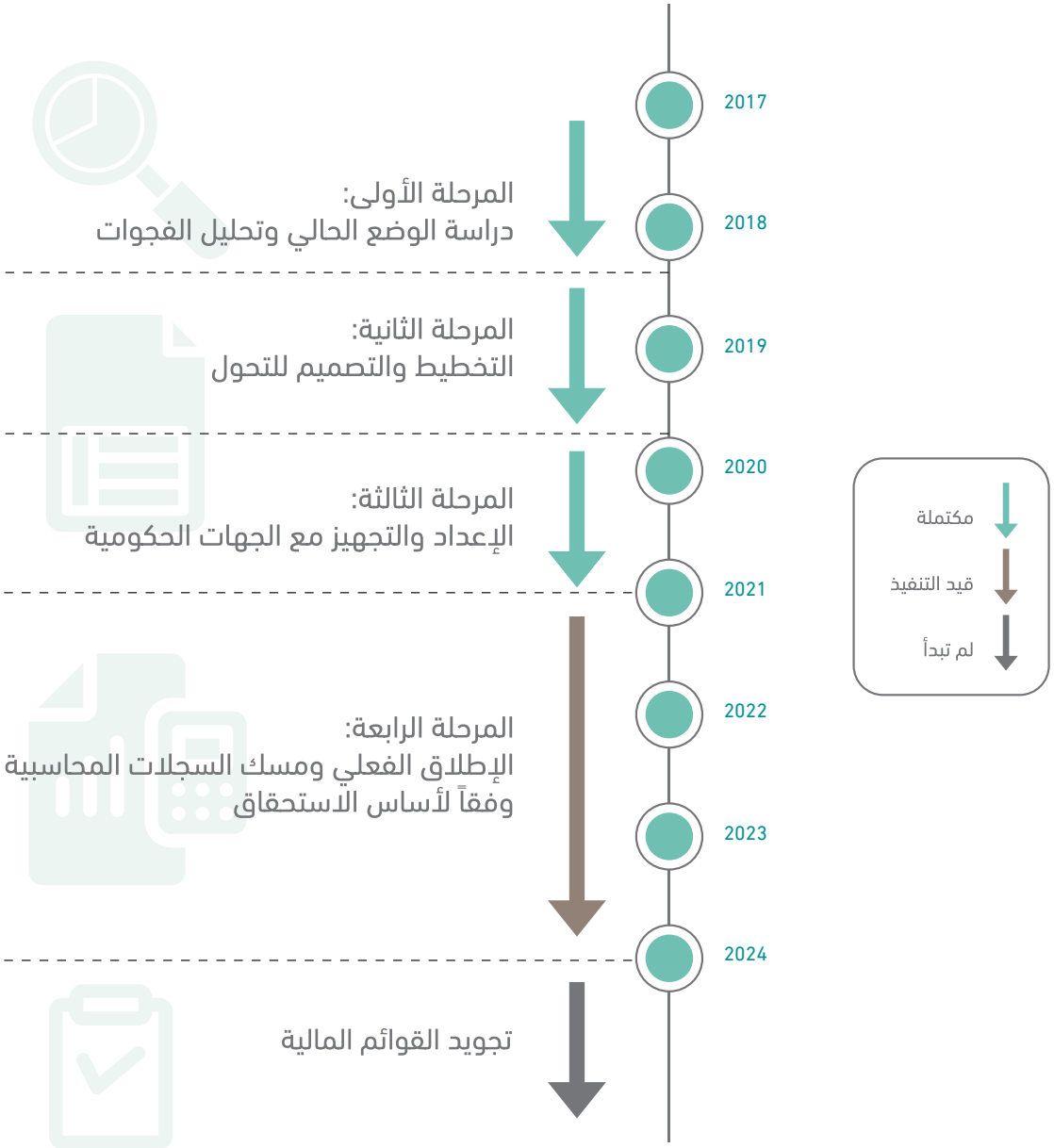
مسار الأصول الثابتة

تم التوجيه من قبل اللجنة المركزية في **اجتماع اللجنة المركزية الثاني** على بناء مسار خاص لحصر وتقييم الأصول الثابتة والذي يتكون بشكل أساسي من المبادرات التالية بدعم من مركز الاستحقاق ومتابعة من اللجنة المركزية على دعم الجهات في بناء سجلات أصول ثابتة تتوافق مع المعايير وسياسات المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في المملكة العربية السعودية.



وفقاً للأمر السامي الكريم رقم (13059) وتاريخ 16 ديسمبر 2016م، والأمر السامي الكريم رقم (51574) وتاريخ 13 مايو 2019م، القاضي بتنفيذ مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، قام مركز الاستحقاق المحاسبي ببناء خطط التنفيذ للمشروع لضمان تحقيق المستهدفات الواردة في الأوامر السامية بدعم الجهات الحكومية بمسك السجلات المحاسبية على أساس الاستحقاق تدريجياً حتى عام 2023م.

ومن مهام اللجنة المركزية تأييد اعتماد مخرجات مبادرات التحول المحاسبي المتعلقة بالأصول والالتزامات. وشرعت اللجنة المركزية على متابعة أعمال التحول المحاسبي وذلك من خلال تذليل الصعاب و الربط مع الأطراف ذات العلاقة.



مبادرات التحول المتعلقة بالأصول والالتزامات في الجهات الحكومية

مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك الحسابات لإعداد القوائم المالية
مبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول لغرض اعداد المركز المالي

أهداف المبادرة

مباشرة الجهات الحكومية بالأعمال المحاسبية الحكومية اليومية المبنية على أساس الاستحقاق. والبدء بإصدار جميع المستندات والنماذج الموحدة، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر: الدفاتر اليومية ودفاتر الحسابات الالكترونية وإصدار التقارير الأسبوعية والشهرية والربع سنوية والسنوية وأي من التقارير والمستندات الموضحة في سياسات وإجراءات المحاسبة الحكومية على أساس الاستحقاق.

نطاق العمل

- استخدام الدفاتر اليومية والمحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق في التسجيلات اليومية، وبشكل موازي على الأساس النقدي لمدّة سنة واحدة لحين التأكد من صحة البيانات المخرجة من الأنظمة المحاسبيّة الجديدة.

- رفع التقارير والمستندات على النظام المحاسبي

- إصدار القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الأداء المالي، قائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكيّة، قائمة التدفقات النقديّة، الإيضاحات)

- توحيد القوائم المالية على مستوى الجهات الاقتصادية (group reporting entities) ومشاركة القوائم المالية مع الجهات المعنية للمراجعة.

المخرجات لمبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك الحسابات لإعداد القوائم المالية

- التقارير المحاسبية على أساس الاستحقاق.

- موازين المراجعة والقوائم المالية السنوية للجهات الحكومية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م / السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م حسب الجهة وخارطة الطريق الموضحة في القسم التالي من هذا التقرير.

مبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول لغرض اعداد المركز المالي

مبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك الحسابات لإعداد القوائم المالية
مبادرة حصر وجرد وتقييم الأصول لغرض اعداد المركز المالي

أهداف المبادرة

- حصر وجرد ترميز الأصول الثابتة (المعدات والآلات والبنية التحتية)
- تقييم هذه الأصول واحتساب القيم الافتتاحية لأغراض محاسبية

نطاق العمل

- تصميم نماذج الحصر والجرد
- إعداد الخطط التفصيلية لعملية الجرد والترميز
- اصدار قوائم جرد دورية لهذه الأصول حسب نماذج الحصر بالاضافة الى اصدار تقارير دورية تعنى بحالة سير المشروع وحالة الأصول التي تم جردها
- تقييم الأصول واحتساب القيم الافتتاحية لأغراض محاسبية
- إصدار تقارير التقييم لتوضيح المنهجية المتبعة و الافتراضات لدعم القيم العادلة ا لمحتسبة

المخرجات

- نماذج الحصر و الجرد للألات والمعدات والبنية التحتية.
- قوائم الجرد للآلات والمعدات والبنية التحتية.
- سجلات مالية للمعدات والآلات والبنية التحتية تتضمن نتائج التقييم والقيم الافتتاحية.
- تقارير تقييم توضح المنهجية المتبعة والافتراضات الرئيسية.

رحلة التحول – الأنشطة والمعالم (المرحلة الرابعة)



1 الإطلاق

- بدء التواصل مع الجهة
- تحديد أصحاب المصلحة والمفوضين في الجهة
- عقد اجتماع إطلاق مشروع التحول في الجهة
- تفعيل دور الحوكمة واللجان بالجهة
- تحديد ومناقشة أبرز المخاطر والتحديات
- توقيع ميثاق المشروع

2 مواءمة نطاق العمل

- تحليل طبيعة العمليات من مصروفات وايرادات وأصول والتزامات
- اختبار انطباق المعايير ومؤشرات السيطرة و متطلبات توحيد القوائم المالية
- العمل على مواءمة نطاق عمل المطلوب

3 مبادرة الممكنات التقنية الداعمة

- مواءمة متطلبات الممكنات التقنية مع الجهة
- تطبيق الممكن التقني وفقا لمتطلبات وسياسات الجهة الداخلية
- عقد ورش عمل تدريبية في الجهة
- تطوير دليل المستخدم ومنح الصلاحيات لمنسوبي الجهة
- تفعيل الدورات المستندية وإطلاق عملية مسك السجلات على أساس الاستحقاق

مرحلة إعداد الأرصدة ومسك السجلات

4

العملية مواءمة وطرح الكراسات

مواءمة نطاق العمل مع الجهات الحكومية وطرح الكراسات

5

إعداد الأرصدة الافتتاحية

- تقرير تحليل الفجوات المحاسبية
- إعداد أوراق العمل والمستندات الثبوتية
- إصدار كشوفات الأرصدة الافتتاحية

6

مسك السجلات المحاسبية

- تنفيذ العمليات ومسك السجلات بشكل يومي
- تقارير الاقفالات الشهرية
- اعداد ميزان مراجعة الدوري وتنفيذ إجراءات إقفال الحسابات
- إعداد التقارير الشهرية وأوراق العمل والتقارير المالية الأولية وما تتضمنه من إيضاحات

مرحلة حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة

7

حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة

- إعداد تقرير تحليل الوضع الحالي وتحليل الفجوات
- إعداد قوائم الحصر المبدئي المكتبي وشجرة مواقع الأصول
- إصدار قوائم الجرد الميداني للأصول بشكل دوري وتصنيفها وترميزها
- إعداد سجل الأصول النهائي وما يتضمنه من قيم أولية وقيمة تاريخية
- تقرير بالأصول التالفة والمفقودة ومؤشرات الهبوط إن وجد

مرحلة إصدار القوائم المالية

مرحلة تجويد القوائم المالية

مرحلة ضمان استمرارية الأعمال

8

إصدار القوائم المالية

- إعداد التقارير والقوائم المالية السنوية لأول مرة مع الإيضاحات المطلوبة

9

تجويد القوائم المالية

- إعداد خطة تجويد القوائم المالية
- العمل مراجعة الأرصدة الافتتاحية (بيان المركز المالي الافتتاحي)
- تجويد شهادة قبول الإيضاحات والإفصاحات

10

ضمان استمرارية الأعمال على أساس الاستحقاق المحاسبي

- إغلاق مبادرة التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي في الجهة ووضع خطة استمرار الاعمال وتسجيل العمليات المحاسبية فيها على أساس الاستحقاق المحاسبي بالتنسيق مع وكالات الوزارة المختصة



مستهدفات مبادرات التحول

استمرار الأعمال والاجتماعات بين المركز وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية

بداية ورش العمل للفريق المشترك

1

28 فبراير 2021
إعداد خطاب ونموذج ابداء الرغبة
الاتفاق على استبيان مجالات الخبرة ومجموعات الأصول
مشاركة المخرجات مع مركز كفاءة الإنفاق
إرسال الدعوات للمقاولين المحتملين بالتعاون ما بين: مركز الاستحقاق المحاسبي، مشروعات، مركز كفاءة الإنفاق، الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين وغرفة الرياض

2

29 مارس 2021
عقد ورشة عمل للتعريف بنطاق عمل المبادرة والاتفاقية الإطارية

3

31 مارس 2021
إرسال خطاب ونموذج إبداء الرغبة لمقدمي الخدمات من خلال منصة اعتماد

4

10 يونيو 2021
مشاركة المخرجات مع مركز كفاءة الإنفاق
وإعداد الكتالوج الخاص بكل فئة من فئات الأصول

5

07 يوليو 2021
إجراءات الاعتماد والطرح
في مرحلة مناقشة ملاحظات الإدارة القانونية في هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية على الاتفاقية الإطارية

بتوجيهات اللجنة المركزية المتعلقة بالمواءمة وتوحيد جهود حصر وتسجيل أصول الجهات العامة وقع مركز الاستحقاق المحاسبي في وزارة المالية والبرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة "مشروعات"؛ مذكرة تفاهم تهدف إلى توحيد الجهود ورفع مستوى المواءمة بين الجهتين فيما يتعلق بدعم الجهات العامة في عمليات حصر وتسجيل الأصول، وبما يخدم رفع كفاءة إدارتها وتشغيلها للتحول نحو منهجية إدارة الأصول والمرافق، بالإضافة إلى دعم خطة التحول الحكومي لأساس الاستحقاق المحاسبي.



الأعمال المنجزة للمواءمة مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية

1. عقد عدة اجتماعات مع فريق العمل من الوزارة لفهم محاور الاتفاقية الإطارية للكراسات التي ستطرح من مسار مركزي و تقديم الدعم لمركز الاستحقاق لوضع أسس تنفيذ الاتفاقية الإطارية وتحضير الورشة التعريفية للمقاولين و العمل على الاجابة على الاسئلة بما يخص الاتفاقية الإطارية

2. العمل على فهم الوضع الحالي لمبادرة هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية وتقاطعها مع مبادرة تطبيق الدليل الشامل

3. ربط تصنيفات الأصول الثابتة في وزارة المالية نموذج (أ) لتصنيف وترميز الأصول مع تصنيفات الأصول لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية ووضعها في نموذج (ه) ربط تصنيفات الأصول مع الحسابات الطبيعية المتعلقة بها

4. تحديث نماذج الحصر والجرد (ج) ومنهجية التنفيذ بحسب أعمال المواءمة مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية و قاعدة البيانات مع الأخذ بعين الاعتبار في النماذج سيكون حسب تعريف الأصل المالي في الدليل الشامل

5. العمل مع المركز لإرسال ورقة عمل التي تحتوي على تصنيفات الأصول والتي تم اعتماد تصنيفات المستوى الثاني لتكون ضمن قائمة التسعير مع مشروعات (هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية)

نتائج مناقشة ملاحظات كفاءة الإنفاق

- أنواع الخدمات المطلوبة في الكراسة
- آلية التسعير
- آلية التقييم الفني والمالي
- طلب المعلومات من المقاولين (RFI)

↓

- كراسة نموذجية لحصر وتقييم الأصول
- اتفاقية إطارية على مستوى الجهة الحكومية
- اتفاقية إطارية على المستوى الوطني

مبادرة تطبيق الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول

لتيسير تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في المملكة لأول مرة، تم إعداد الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية والذي يهدف إلى بيان إجراءات حصر وجرد وتصنيف وترميز وإثبات وقياس أصول الجهات الحكومية وذلك بغرض إعداد الأرصدة الافتتاحية لأول فترة محاسبية يعد عنها قوائم مالية وتسجيل الأصول بما يتوافق بشكل كامل مع تطبيق معايير وسياسات المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في المملكة العربية السعودية.

ولتسهيل التطبيق الفعلي للجهات تم إنشاء مبادرة تطبيق الدليل الشامل التي تقع تحت إشراف اللجنة المركزية

أهداف المبادرة

متابعة تطبيق الدليل الشامل من خلال تقديم الدعم اللازم لمركز الاستحقاق المحاسبي واللجنة المركزية والجهات الحكومية لتحضير السجلات الافتتاحية للجهات التي توضح الأصول المملوكة من قبل الحكومة وتصنيفها بناء على تعليمات موحدة مبنية على أساس الاستحقاق وبما يتوائم مع الدليل الشامل للأصول.

نطاق العمل (أبرز المهام)

- توفير الدعم الفني في عمليات الحصر والجرد والتقييم لمركز الاستحقاق واللجان الفرعية والإجابة على الاستفسارات.

- دعم مركز الاستحقاق بتحديد النماذج الموحدة ومراجعة تقارير بيانات الأصول قبل رفعها للجنة المركزية واعتمادها.

- دعم مركز الاستحقاق المحاسبي بالتأكد من اتباع الجهات الحكومية للإجراءات المعتمدة.

- دعم مركز الاستحقاق بالتوصيات والتحسينات الواجب أخذها بعين الاعتبار في الدليل الشامل.

- دعم مركز الاستحقاق بتحديد المتطلبات المرتبطة بنظام إدارة بيانات أصول الجهات الحكومية.

- القيام بزيارات ميدانية للجهات الحكومية في كافة أنحاء المملكة خلال فترة التنفيذ.

- المشاركة في ورش العمل التي تعدها اللجان للمساعدة.

مبادرة تقييم الأراضي والمباني للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية

1. عقد عدة اجتماعات مع المبادرة للاطلاع على المنهجية التي ستستخدم في تقييم الأراضي و المباني
2. مشاركة نموذج (ج) لحصر وجرد وتقييم الأصول مع المبادرة للاتفاق على الحقول الواجب تعبئتها أثناء عملية جمع البيانات والتي تساعد في عملية التقييم والاطلاع على المنهجية التي ستستخدم في تقييم الأصول الثابتة (الأراضي والمباني)
3. عرض الحلول التقنية و مناقشة وثيقة مواصفات الأعمال ليتم مواءمتها مع متطلبات مبادرة تقييم الأراضي والمباني للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية
4. مناقشة بعض التعريفات الخاصة بالأصول العقارية في الدليل الشامل لحصر وجرد و تقييم الأصول و مشاركة نموذج (أ) الخاص بتصنيف و ترميز الأصول الثابتة للاطلاع عليه والاسترشاد به من أجل تصنيف الأصول التي تم الحصول على بياناتها من أراضي و مباني
5. إعداد ومناقشة شجرة قرارات لتصنيف الأصول العقارية وتقييمها وما هي الأصول الواجب تقييمها و مشاركتها مع استشاري المبادرة مع ذكر تجارب السابقة للدول في عملية التقييم لوضع آلية مشتركة في عملية التقييم تتناسب مع إدارة السياسات والمعايير المحاسبية المنبثقة من معايير القطاع العام في المملكة العربية السعودية
6. عقد ورشة عمل مع المبادرة لشرح الدليل الشامل ومناقشة نماذج جمع البيانات وكيفية تعبئتها وبالأخص قسم الأراضي والمباني

إحصائيات أعمال مبادرة تطبيق الدليل الشامل



بناءا على توجيهات اللجنة المركزية، تعمل المبادرة على دعم مركز الاستحقاق المحاسبي من خلال القيام بأعمال على المستوى المركزي لتساند مركز الاستحقاق في القيام بالأعمال المتعلقة بالأصول الثابتة بشكل فعال. وما يلي أهم هذه الأعمال التي تمت:

1.1

دراسة ومقارنة تجارب سابقة

عرض تجارب الدول السابقة في التحول لأساس الاستحقاق والاستفادة من الدروس والتجارب التي تمت سواء على المستوى المحلي أو الخارجي لنقل تجربة التحول والمعوقات والدروس المستفادة

1.2

المواءمة مع المبادرات ذات الصلة

مواءمة الأعمال بين المبادرات المختلفة المتعلقة بالأصول الثابتة لتكون جميع المبادرات على نفس المستوى من الدراية بأعمال المشروع وتعزيز الوصول إلى الهدف المشترك وهو التحول لأساس الاستحقاق للجهات الحكومية

1.3

التحديث والتطوير للدليل الشامل

القيام بالتحديثات المطلوبة على الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول الثابتة ليتوائم مع التحديات التي يتم مواجهتها من قبل الجهات وتوضيح بعض المسائل المحاسبية للجهات الحكومية المختلفة

1.4

دعم وتمكين شركاء التحول

تقديم الدعم لشركاء التحول الذين يعتبرون ركيزة أساسية في برنامج التحول وتمكينهم من تنفيذ المهام المرتبطة ضمن مسار الأصول الثابتة والعمل على نقل المعرفة ومشاركة المعلومات لتحقيق الأهداف المرجوة

1.1 دراسة ومقارنة تجارب سابقة

بتوجيه من اللجنة المركزية تم دراسة تجارب دول سابقة في التحول لأساس الاستحقاق لنقل تجربة التحول والاستفادة من الدروس والتجارب التي تمت على المستوى المحلي والدولي ومشاركتها مع اللجنة المركزية وأصحاب الاختصاص للبحث في إمكانية تطبيق التجربة المتبعة في الخارج في التحول لأساس الاستحقاق ومدى نجاح تطبيقها في المملكة ,ومن هذه الدول التي تم دراسة تجربتها (المملكة المتحدة, نيوزيلاندا, ماليزيا, المانيا, الفيليبين, النمسا).

يمكن تقسيم الدراسات التي تمت إلى قسمين رئيسين: خبرات جهات دولية، وخبرات جهات محلية.

وتم عرض تجربة المملكة في التحول المحاسبي في مؤتمر دولي

تجارب الدول الأخرى

- تم عرض تجارب سابقة للتحول لأساس الاستحقاق للدول التالية (ماليزيا و المانيا و الفيليبين) على اللجنة المركزية في اجتماع اللجنة الرابع ومناقشة القضايا المتعلقة بذلك للاستفادة من خبراتهم و البحث في آلية تطبيقها في المملكة

- تم العمل على الإجابة على استفسارات أعضاء اللجنة المركزية المتعلقة بتجارب الدول الأخرى عن طريق عقد اجتماعات مع الأشخاص الممثلين لبلدانهم والذين قاموا بخوض تجربة التحول لأساس الاستحقاق

- البحث في تجارب الدول التالية **(المملكة المتحدة و كرواتيا و نيوزيلاندا و اليابان)** في النهج الذي تم استخدامه في عملية بناء نظام تسجيل الأصول الثابتة وكيفية جمع البيانات لعمل سجل أصول موحد, للاستفادة في كيفية بناء نظام موحد على مستوى المملكة

- البحث في تجارب الدولتين ماليزيا وكرواتيا في النهج المستخدم في عملية بناء نظام تسجيل الأصول الثابتة وكيفية تجميع البيانات لعمل سجل أصول موحد والأخذ بالطريقة الأنسب والقابلة للتطبيق في المملكة العربية السعودية

- عقد ورشة عمل لتجربة النمسا في طرح المعايير المستخدمة فيما يتعلق بإدارة الأصول العقارية للدولة و مركزيتها و المسؤوليات المترتبة عليها لمقارنتها بمسؤوليات الهيئة العامة لعقارات الدولة في المملكة للتوصل لأفضل ممارسة ممكن تطبيقها في إدارة عقارات الدولة

تجارب جهات محلية داخل المملكة

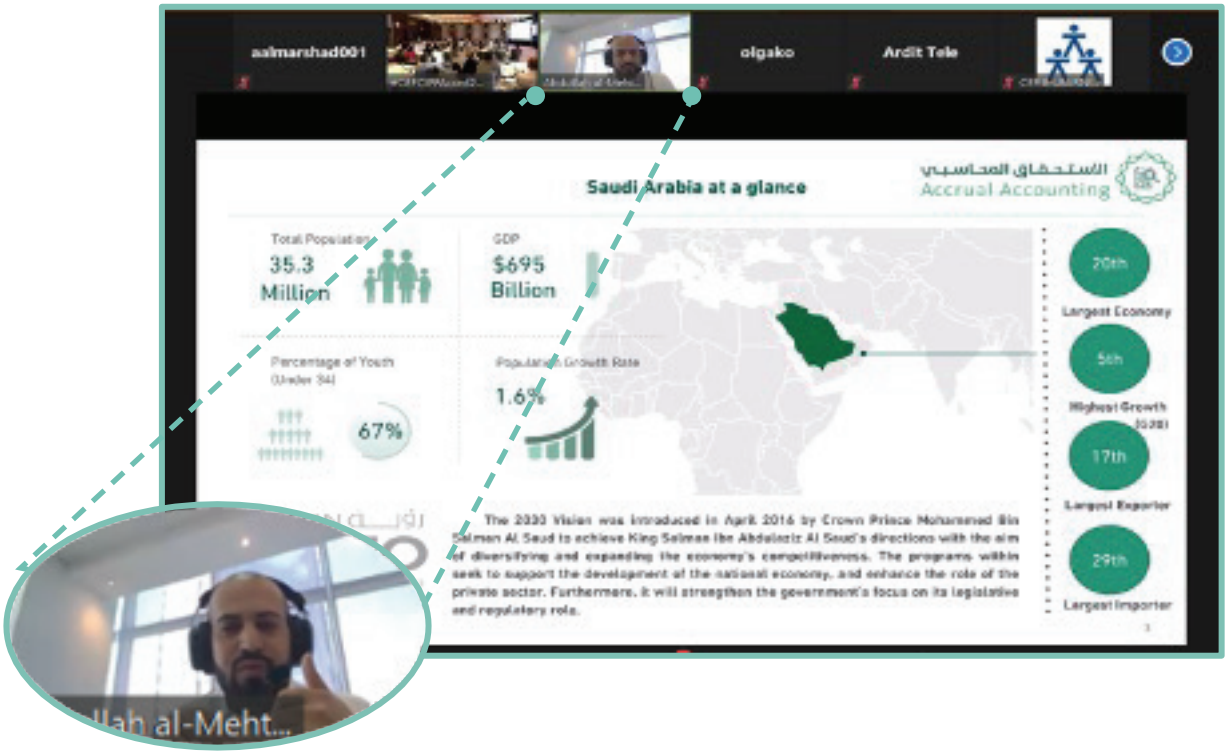
- عقد ورشة عمل لتجربة الهيئة الملكية لمحافظة العلا في مشروع حصر وجرد وتقييم الأصول و المعالجات المحاسبية الخاصة في الأصول الثابتة على مركز الاستحقاق المحاسبي حيث تعد الهيئة من أولى الجهات في المملكة العربية السعودية التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. حيث واجهنا الكثير من التحديات و استطعنا مواجهتها ووضع إجراءات وحلول مناسبة ساعدت على تخفيف وتجنب هذه التحديات وتمت الاستفادة منها وإثراء خبراتنا في هذا المجال

- عقد ورشة عمل لتجربة شركة مطارات القابضة في مشروع حصر وجرد وتقييم الأصول و المعالجات المحاسبية الخاصة في الأصول الثابتة على مركز الاستحقاق المحاسبي و هي شركة تابعة للهيئة العامة للطيران المدني السعودي (GACA) خلال السنوات السابقة قمنا بتنفيذ مشروعين لشركة مطارات لمساعدتهم في إنشاء السجلات الافتتاحية للأصول الثابتة حيث تضمن ذلك التنفيذ الواقعي لعمليات جرد ووضع العلامات على الأصول الثابتة وتقييمها

عرض تجربة المملكة العربية السعودية

على الصعيد الآخر، قام مركز الاستحقاق ممثلا بالأستاذ عبد الله المهذل بالمشاركة في مؤتمر دولي يضم أكثر من أربعين دولة تحت رعاية المعهد القانوني للتمويل العام والمحاسبة (CIPFA) ومركز التميز في التمويل (CEF) والذي كان بعنوان دعم تطورات وأوجه التعاون في المحاسبة والمراجعة.

حيث تم عرض تجربة المملكة في التحول المحاسبي ودور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمملكة العربية السعودية في تحسين إدارة أصول القطاع العام.



الأستاذ عبد الله المهذل

1.2 المواءمة مع المبادرات ذات الصلة

إن من أهم الركائز لنجاح التحول المحاسبي هو العمل على المواءمة بين جميع المبادرات المتعلقة بمشروع التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي بشكل عام والمواءمة مع الجهات المرتبطة بمسار الأصول الثابتة مثل الهيئة العامة لعقارات الدولة, وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان, هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية

الجهات التي تتم المواءمة معها

- هناك عدة جهات أو مبادرات تتم المواءمة معها لتحقيق الأهداف المرجوة من التحول وهي:
- مبادرة تقييم الأراضي والمباني للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية
- هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية.
- الإدارة العامة للمعايير والسياسات.
- المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية.
- مبادرة ضبط الجودة

المخرجات

- عمل وثيقة متطلبات الأعمال لبناء نظام جمع بيانات الأصول الثابتة ومشاركته مع ادارة تقنية المعلومات ليتم تنفيذه.
- إعداد تصميم الحل الهندسي لنظام جمع بيانات الأصول.
- الدورة المستندية.
- إعداد الوثيقة الداعمة لمعلم أداء الربع الثالث (تقرير حصر الأصول للجهات الحكومية المجموعة الأولى) والتي تمثل 23 جهة حكومية.
- إعداد الوثيقة الداعمة لمعلم أداء الربع الرابع (تقرير حصر الأصول للجهات الحكومية المجموعة الثانية) والتي تمثل 29 جهة حكومية.

مبادرة تقييم الأراضي والمباني للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية

1. عقد عدة اجتماعات مع المبادرة للاطلاع على المنهجية التي ستستخدم في تقييم الأراضي و المباني
2. مشاركة نموذج (ج) لحصر وجرد وتقييم الأصول مع المبادرة للاتفاق على الحقول الواجب تعبئتها أثناء عملية جمع البيانات والتي تساعد في عملية التقييم والاطلاع على المنهجية التي ستستخدم في تقييم الأصول الثابتة (الأراضي والمباني)
3. عرض الحلول التقنية و مناقشة وثيقة مواصفات الأعمال ليتم مواءمتها مع متطلبات مبادرة تقييم الأراضي والمباني للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية
4. مناقشة بعض التعريفات الخاصة بالأصول العقارية في الدليل الشامل لحصر وجرد و تقييم الأصول و مشاركة نموذج (أ) الخاص بتصنيف و ترميز الأصول الثابتة للاطلاع عليه والاسترشاد به من أجل تصنيف الأصول التي تم الحصول على بياناتها من أراضي و مباني
5. إعداد ومناقشة شجرة قرارات لتصنيف الأصول العقارية وتقييمها وما هي الأصول الواجب تقييمها و مشاركتها مع استشاري المبادرة مع ذكر تجارب السابقة للدول في عملية التقييم لوضع آلية مشتركة في عملية التقييم تتناسب مع إدارة السياسات والمعايير المحاسبية المنبثقة من معايير القطاع العام في المملكة العربية السعودية
6. عقد ورشة عمل مع المبادرة لشرح الدليل الشامل ومناقشة نماذج جمع البيانات وكيفية تعبئتها وبالأخص قسم الأراضي والمباني

تطوير نظام إدارة بيانات الأصول للجهات الحكومية (1/2)

تنفيذا لتوجيهات اللجنة المركزية لتطوير حل/نظام مؤقت لمرحلة جمع البيانات لمشاريع الأصول الثابتة وتقديم إرشادات حول وظائف النظام والقدرة على نقل البيانات في المستقبل إلى نظام UGRP

دراسة تسجيل المعلومات التفصيلية المتعلقة بالأصول وصيانتها وتشغيلها ضمن (Data Warehouse) بنظام إدارة الموارد الحكومية الموحد (UGRP) للتمكن من إجراء المقارنات بين الأصول

بحث إمكانية بناء منصة إلكترونية لاستخدامها مرحلياً في جمع بيانات الأصول للجهات الحكومية ومن ثم تغذية الأنظمة المحاسبية وأنظمة الصيانة والتشغيل مستقبلاً من خلال المعلومات المسجلة بهذه المنصة

عرض ومناقشة الحل المقترح لقاعدة البيانات الحكومية للأصول الثابتة و تحديد المتطلبات في سلسلة من الاجتماعات مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية, و المسؤولين عن نظام المحاكاة, الهيئة العامة لعقارات الدولة و هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية

إعداد عرض لمناقشة خيارات بناء مستودع البيانات المركزي للأصول الثابتة في الجهات الحكومية على اللجنة المركزية

إعداد عرض المتطلبات الأساسية لمستودع البيانات وكيفية تواصل الأطراف مع النظام مع الأخذ بعين الاعتبار توصية اللجنة المركزية الموضحة كالتالي: يجب أن تكون المعايير الإرشادية عند النظر في الخيارات المتاحة لمستودع البيانات هي سهولة الاستخدام على الجهة الحكومية، وسهولة استرجاع البيانات واستخدام أدوات ذكاء الأعمال، والقدرة على نقل البيانات بسهولة إلى نظام UGRP في المستقبل

مناقشة متطلبات مستودع البيانات مع فريق الوزارة و فريق المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية لفهم الإمكانيات التقنية المتاحة

تطوير نظام إدارة بيانات الأصول للجهات الحكومية (2/2)

العمل مع فريق الوزارة وفريق المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية لعكس متطلبات مشروع خدمة جمع بيانات الأصول للجهات الحكومية على منصة (حصر) في النموذج الموحد لكتابة وثيقة مواصفات الاعمال (BRD)

عقد اجتماعات مع مبادرة تقييم الأراضي والمباني للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية وعكس متطلباتهم على وثيقة مواصفات الاعمال (BRD)

تطوير وتحديث النماذج الذي سيتم رفعها على النظام وتوضيح متطلبات جميع الحقول في هذه النماذج المرفقة مع وثيقة مواصفات الاعمال (BRD). والتحديث على وثيقة مواصفات الاعمال (BRD) على عدة نسخ

عكس وثيقة مواصفات الاعمال (BRD) على التصميم الهندسي للحل التقني (SAD) للبدء بتطوير النظام وعقد عدة اجتماعات مع فريق المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية للتأكيد على فهمهم للحل التقني

إعادة كتابة لوثيقة متطلبات الأعمال BRD بحيث تم كتابة الإصدار أول من وثيقة متطلبات الأعمال BRD للبدء في تطوير النظام والتي أما وثيقة متطلبات الأعمال BRD التي تم كتابتها سابقا، فستعتبر كإصدار ثاني وسيتم عكس متطلباتها لاحقا

العمل مع فريق الوزارة و فريق المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية لمناقشة كيفية وشكل البيانات من الناحية الهيكلية وكيفية الوصول لملفات البيانات

مبادرة ضبط الجودة

عقد عدة اجتماعات مع استشاري ضبط الجودة لمناقشة كيفية تقديم الدعم المطلوب في مراجعة المخرجات من الجهات الحكومية وضمان الامتثال لمتطلبات التحول لأساس الإستحقاق

طرح الأساليب المتبعة في جمع وضبط البيانات المتعلقة بنموذج (ج) لحصر وجرد وتقييم الأصول و المخرجات النهائية من سجلات الأصول الثابتة و كيفية قياس جودة البيانات و المخرجات النهائية

الاجتماع مع مكتب الجبر للاطلاع على خطة التحول للعشرين جهة بما يتعلق بمسار حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة

مناقشة الدورة المستندية و الملاحظات بشأن منهجية التحقق من بيانات الأصول والالتزامات ودور الممكن الرقمي

عرض الحلول المقترحة لمشروع جمع بيانات الأصول للجهات الحكومية على منصة حصر مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية والعمل على التأكد من جاهزية النماذج لضمان مستوى الجودة

1.3 التحديث والتطوير للدليل الشامل

تم إعداد الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول للجهات الحكومية والذي يهدف إلى بيان إجراءات حصر وجرد وتصنيف وترميز وإثبات وقياس أصول الجهات الحكومية وذلك بغرض إعداد الأرصدة الافتتاحية لأول فترة محاسبية يعد عنها قوائم مالية وتسجيل الأصول بما يتوافق بشكل كامل مع تطبيق معايير وسياسات المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في المملكة العربية السعودية.

يتم مراجعة محتويات الدليل والأخذ بعين الاعتبار تعليقات الجهات وأصحاب الاختصاص وأي حاجة اخرى للتحديث وبناءا على ذلك تم اصدار النسخة الثانية من الدليل لاعتمادها من قبل اللجنة المركزية

مواضيع التحديثات

- إضافة منهجية العمل إلى قسم الحوكمة
- تعديل أدوار ومسؤوليات اللجان بحسب اللوائح الصادرة من وزارة المالية
- إضافة جدول لشرح محتويات ملحقات الدليل
- إضافة ملحق دليل استخدام نظام بيانات الأصول الثابتة
- إضافة 6 تصنيفات من المستوى الثالث لأصول المعدات الطبية على نموذج (أ) لتصنيف وترميز الأصول

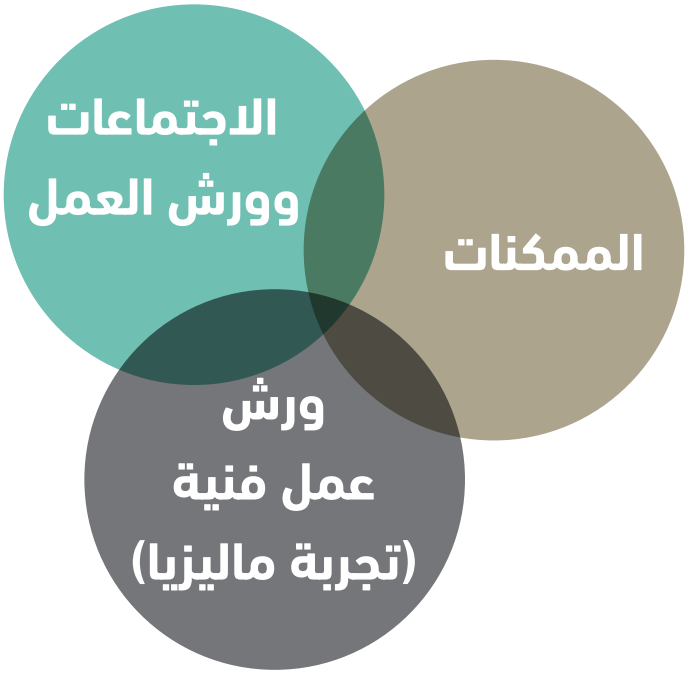
تم عقد إجتماع مع ممثل من وكالة الحسابات لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالدليل والنماذج المرفقة حيث تم القيام بالتحديثات على النماذج المرفقة مع الدليل مثل نموذج (ج) لحصر والجرد وتقييم الأصول حتى يتم اعتمادها و تضمينها للدليل وارسالها للجهات الحكومية و التحديث على نموذج (ب) لسجل الأصول لعكس التحديثات التي تمت على نموذج (ج) لحصر وجرد الأصول. بالاضافة الى عكس التحديثات على نموذج (ه) لنماذج ربط تصنيفات الأصول مع الحسابات الطبيعية المتعلقة بها.

1.4 دعم وتمكين شركاء التحول

يعتبر فريق شركاء التحول كنقطة التواصل بين مركز الاستحقاق في وزارة المالية والجهات الحكومية الاخرى، ويقوم الفريق بتوفير الدعم والاستشارات بكل مايتعلق باستراتيجية ومنهجية وممكنات ومتطلبات تطبيق التحول لأساس الاستحقاق لكافة الجهات الحكومية المشمولة بنطاق التحول ويعدوا نقطة تواصل مع الجهات الحكومية ولارتباط شركاء التحول الكبير بالجهات الحكومية واللجان المشكلة في عملية حصر و جرد وتقييم الأصول و الالتزامات لذا من المهم جدا تمكين شركاء التحول و تقديم الدعم لهم لضمان نقل المعرفة لهم وبناء القدرات فيما يتعلق بمبادرة الدليل الشامل لحصر وجرد وتقييم الأصول. تم توزيع الجهات الحكومية على ثمانية قطاعات رئيسية مبينة بالأسفل يندرج أسفلها شركاء التحول لدعم الجهات الحكومية والتواصل معهم:



يمكن تقسيم محاور الدعم الى ثلاث أقسام رئيسية كما يلي:



الاجتماعات وورش العمل

- تم عقد عدة اجتماعات تعريفية بمشروع تطبيق الدليل الشامل مع شركاء التحول في جميع القطاعات

- إعداد عروض لتعريف شركاء التحول بالدليل الشامل مع عرض أمثلة سابقة لمشاريع تم تنفيذها لحصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة

- عقد ورشة عمل مع شركاء التحول لشرح متطلبات تعبئة نموذج (ج) لحصر وجرد وتقييم الأصول والإجابة على استفسارات حول تعبئة النموذج قائمة (الأراضي والمباني) و المتعلقة بالأصول المستأجرة وإضافة البيانات المتعلقة بها

- عقد ورشة عمل لشركاء التحول مع إدارة مركز الاستحقاق يوم الخميس 8/7/2021 و تم فيها تغطية المواضيع التالية:
  1- مسار الأصول الثابتة ودور و مهام اللجان الفرعية لحصر و قياس الأصول والالتزامات
  2- شرح الدليل الشامل

الممكنات

- إعداد ممكنات لشركاء التحول لتسهيل القيام بأعمالهم، مثل: وثيقة تحليل سجل الأصول الثابتة و عرض نتائج تحليل سجلات الأصول الثابتة من مختلف القطاعات لتمكين شركاء التحول من استخدام الممكنات مستقبلا للقيام بأعمال تحليل سجلات الأصول للجهات

- إعداد ممكنات توضح آلية التعامل مع نموذج (ج) لحصر وجرد و تقييم الأصول وبناء قائمة تحقق توضح الأدوار والمسؤوليات على شركاء التحول والجهات الحكومية لتسهيل القيام بالأعمال

ورش عمل فنية (تجربة ماليزيا)

تم عقد ستة ورش عمل مع مركز الاستحقاق لعرض تجربة ماليزيا في المنهجية المستخدمة في حصر و جرد و تقييم الأصول الثابتة.

1	**منهجية تجميع البيانات لبناء الأرصدة الافتتاحية** تم طرح المواضيع التالية تجميع البيانات واستراتيجية الترحيل و قالب تجميع البيانات و استراتيجية التحقق من البيانات التي تم تطبيقها في ماليزيا
2	**الأراضي والمباني والأصول قيد الإنشاء والأصول التراثية** طرح إستراتيجية تجميع البيانات للأراضي والمباني والأصول قيد الإنشاء والأصول التراثية و تقسيم الأراضي إلى جزء سيتم تقييمه وجزء سوف يستثنى وعرض سيناريوهات عديدة على كل أصل
3	**الأصول المنقولة والأصول غير الملموسة** طرح تجربة الحكومة الماليزية في تجميع البيانات للأصول المنقولة والأصول غير الملموسة والاعتراف الاولى والاحق وتحديد فئات الأصول الغير ملموسة و المنقولة و الأعمار الإنتاجية لها وعرض سيناريوهات عديدة على كل نوع أصل
4	**الأصول البيولوجية والمخزون** طرح تجربة الحكومة الماليزية في تجميع البيانات للأصول البيولوجية والمخزونات والاعتراف الاولى والاحق وعرض سيناريوهات عديدة على كل نوع أصل
5	**الطرق والبنية التحتية** طرح تجربة الحكومة الماليزية في تجميع البيانات للطرق والبنية التحتية والاعتراف الأولي والاحق وعرض سيناريوهات عديدة على كل أصل
6	**أصول حق الامتياز** طرح تجربة الحكومة الماليزية في تجميع البيانات للأصول حق الامتياز والاعتراف الأولي واللاحق وعرض سيناريوهات عديدة وإعطاء أمثلة عديدة على الإيجار التمويلي

ورش عمل فنية (تجربة ماليزيا)

شملت ورش العمل مع مركز الاستحقاق لعرض تجربة ماليزيا في المنهجية المستخدمة في حصر و جرد و تقييم الأصول الثابتة التالي:

1- منهجية تجميع البيانات لبناء الأرصدة الافتتاحية

- شرح استراتيجية تنفيذ التحول للاستحقاق في ماليزيا.
- تحديد مصادر واكتمال تجميع البيانات.
- تحديد ملكية الأصول.
- تحديد طريقة التجميع والتكامل بالاعتماد على مصدر البيانات.
- تحديد الرصيد الافتتاحي في تاريخ القطع.
- طرق التقييم لقياس الأصول الثابتة سواء بالتكلفة التاريخية أو تكلفة استبدال أو القيمة السوقية.
- تقسيم فئات الأصول الثابتة إلى 6 أقسام رئيسية وبيان مصادر البيانات لكل فئة منها:



- شرح عن نموذج جمع البيانات: يجب أن تأخذ البيانات التي تم جمعها للأرصدة الإفتتاحية في الاعتبار المعلومات الأخرى المطلوبة لترحيل بيانات النظام لتجنب العمل المزدوج (مثل نوع الصندوق ، ورمز المشروع ، وما إلى ذلك)وبيان الحقول الاجبارية و الاختيارية.

- توضيح استراتيجية التحقق من البيانات و حوكمة عملية تجميع البيانات : تم وضع 3 خطوط دفاع (مدخل البيانات والموافق على هذه البيانات, مراجع داخلي, مراجع خارجي)

2- الأراضي والمباني والأصول قيد الإنشاء والأصول التراثية

- تحديد مصادر تجميع البيانات لكل من الأراضي والمباني والأصول تحت الانشاء والأصول التراثية
- تعريف الأصول التراثية وإعطاء أمثلة عليها و الخصائص التي تتميز بها
- تم تقسيم الأراضي إلى قسمين: أراضي سيتم تقييمها وأراضي لن تدخل بعملية الحصر مثل الوكالات الغير ربحية كالمدارس
- إعطاء أمثلة عديدة على الأراضي والمباني و الحالات وبيان كيفية الاعتراف بها والتصنيف لها.
- تجميع بيانات أصول تحت الإنشاء
- إعطاء أمثلة عديدة على الأصول تحت الإنشاء وبيان كيفية تصنيفها والاعتراف بها بناءا على الحالة
- شرح عن نطاق العمل الذي تم حصره للأصول التراثية وكيفية اختيارها
- كيفية قياس الأصول التراثية
- شرح عن الأصول التي يتغير العمر الإنتاجي لها سواء زيادة أو نقصان
- إعطاء أمثلة على انخفاض قيمة الأصول مثل: حدوث ضرر مادي للأصل, انخفاض القيمة السوقية للأصل بشكل مؤثر
- إعادة تقييم الأصول ومتى يستوجب عمل اعادة التقييم
- شرح للحالات التي ترسمل على الأصل عندما تزيد العمر الإنتاجي للأصل أو زيادة القدرة على توليد المنفعة الاقتصادية للأصل

3- الأصول المنقولة والأصول غير الملموسة

- الأصول المنقولة مثل (المركبات, الأثاث و التجهيزات, المعدات)
- الأصول غير الملموسة مثل (براءة الاختراع, حقوق التأليف والنشر, العلامة التجارية)
- تحديد مصادر تجميع البيانات لكل من الأصول المنقولة والأصول غير الملموسة
- شرح عن متطلبات المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام
- شروط الاعتراف الأولي بالأصول غير الملموسة وقياس هذه الأصول والقياس اللاحق لها
- إعطاء الأعمار الإنتاجية لفئات الأصول المنقولة و الأصول غير الملموسة
- إعطاء أمثلة عديدة على الأصول المنقولة و بيان كيفية تصنيفها والاعتراف بها بناءا على الحالة
- تحديد مصادر تجميع البيانات للأصول الغير ملموسة وأنواع هذه الأصول من برمجيات, تطوير نظام, ومتى يتم رسملة الأصول او اعتبارها أنها مصروف
- التفريق بين المصاريف الرأسمالية والغير رأسمالية مثل الرخص ترسمل بينما مصاريف الصيانة تعتبر مصروف
- الإطفاء للأصول الغير ملموسة, من المهم تحديد اذا كان الأصل غير الملموس له عمر إنتاجي محدد أو غير محدد

4- الأصول البيولوجية والمخزون

- تحديد مصادر تجميع البيانات لكل من الأصول البيولوجية والمخزون
- شرح عن متطلبات المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام للأصول البيولوجية
- شروط الاعتراف الأولي بالأصول البيولوجية وقياس هذه الأصول والقياس اللاحق لها
- العمل على تحديد الأهمية النسبية بناءا على أفضل ممارسات الصناعة ويخضع لاتفاق مدقق حسابات الدولة
- إعطاء أمثلة عديدة على الأصول البيولوجية و بيان كيفية تصنيفها والاعتراف بها وعملية القياس بناءا على الحالة
- شرح عن المخزون وما هي الحالات التي يتم بها رسملتها
- إعطاء أمثلة وحالات عديدة على المخزون و بيان كيفية تصنيفه وكيف يتم قياسه والاعتراف به
- بيان الحالات التي تستوجب تخفيض قيمة المخزون والحالات التي تستوجب شطب المخزون

5- الطرق والبنية التحتية

- تحديد مصادر تجميع البيانات لكل من الطرق مثل (الطرق السريعة, الجسور) والبنية التحتية مثل (شبكة الصرف الصحي, الأنهار)

- شرح عن متطلبات المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام للأصول الطرق والبنية التحتية

- تحديد مصادر تجميع البيانات لكل من الأصول الطرق و البنية التحتية مثل عقود التشغيل للطرق السريعة

- شرح عن عملية وضع الأرصدة الافتتاحية للطرق على أساس تكلفة الاستبدال حيث تم وضع محددين لتحديد التكلفة:
  - تحديد تكلفة الاستبدال بناءا على نوع الطريق و التضاريس
  - حصر الطرق بناءا على النوع و الفئة المحدد مسبقا

- تم تقسيم الطرق إلى نوعين: (طرق رئيسية, طرق فرعية) والاعتماد على 6 مكونات رئيسية في تحديد التكلفة:



- تحديد العناصر ونسب الاستهلاك بناءا على مؤشر جودة الطريق أو مؤشر الصيانة

- تم اعتبار الطرق السريعة على أنها أصول ترتيب امتياز تقديم الخدمات بناءا على معيار IPSAS 32

- شرح عن عناصر تكلفة بناء الطريق السريع من كلفة رئيسية (إضاءة الطريق, حواجز الحماية) وكلف لاحقة و كلفة الأرض.

- إعطاء أمثلة عديدة على الطرق وبيان كيفية تصنيفها والاعتراف بها و عملية القياس بناءا على الحالة.

- بيان أسس التقييم للبنية التحتية مثل: الجسور وسنة انشاءها, الصرف الصحي, الخ

أصول حق الامتياز

- تحديد مصادر تجميع البيانات
- شرح عن متطلبات المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام للأصول حق الامتياز وعقود الإيجار ومبادرات التمويل الخاص
- بيان كيفية الخصخصة التي تمت في المشاريع لمدة العقد
- شرح عن الأصول المستأجرة وأنواعها (تشغيلي أو تمويلي)
- إعطاء أمثلة عديدة على ترتيب امتياز الخدمات, الإيجار, ومبادرات التمويل الخاص
- تحديد متى يجب رسملة المشروع أو اعتباره على أنه مصروف عند تكبده
- بيان ترتيبات عقود الايجار وما المترتب على كافة الأطراف

أعمال المبادرة في دعم الجهات الحكومية

2.1	**مواءمة الخطط** دعم الجهات الحكومية في البدء بالأعمال المتعلقة بالتحول المحاسبي لأساس الاستحقاق و المتطلبات التي يجب توفيرها عند وضع الخطط المتعلقة بمشاريع حصر وجرد وتقييم الاصول الثابتة و توجيه الجهات للبدء بالمرحلة المناسبة لها حسب حالة الأصول الثابتة للجهات سواء كان لديها أصول متخصصة أو لم يكن.
2.2	**ورش العمل** هي اجتماعات تعقد مع الجهات الحكومية المتحولة وبمشاركة شركاء التحول في الوزارة يتم فيها شرح وعرض عدة مواضيع متعلقة بمسار الأصول الثابتة كعرض نماذج الحصر والجرد والتقييم و سجلات الأصول واعطاء امثلة واوراق عمل للجهات الحكومية للعمل على إيصال المعلومات بشكل واضح وبالإضافة إلى الإجابة على أسئلة الجهات وعقد ورشات العمل أما خارج المركز في قاعة كبيرة أو قد تكون في الوزارة نفسها

2.3	**الزيارات الميدانية** هي الزيارات التي تعقد بمشاركة شركاء التحول الى الجهات الحكومية للاطلاع على أصول الجهة و يتم شرح وتعريف أهم البنود المتعلقة بمسار الأصول الثابتة والحوكمة أثناء الزيارة وشرح الدليل الشامل كشرح النماذج وعرضها مع اعطاء امثلة والإجابة عن الاستفسارات التي تطرح من قبل الجهة فيما يتعلق بالأصول الثابتة
2.4	**الاجابة على الاستفسارات** دراسة وتحليل لجميع الاسئلة والاستفسارات التي تطرح من قبل الجهات الحكومية و المتعلقة بمسار الأصول الثابتة وعادة ما نستلم هذه الاستفسارات و الاسئلة عن الطريق البريد الالكتروني و في بعض الأحيان قد تكون عن طريق المكالمات الهاتفية و بعد الانتهاء من عمليات الدراسة والأسئلة يتم عرض الاجابات الى لجنة المعايير والسياسات للاطلاع على الاجابات وبعد التأكيد من قبلهم يتم مشاركة الاجوبة إلى شركاء التحول لعرضها على الجهات
2.5	**الدعم الفني** توفير ممكنات تحليل سجلات الأصول حيث تم تطوير الأدوات المناسبة ودعم شركاء التحول في التحليل وعقد اجتماعات معهم لمناقشة النقاط ونتائج التحليل. يقوم شريك التحول بمشاركة هذه النقاط مع الجهة ونقوم بتوفير الدعم للجهات من خلال الاجتماعات أو الزيارات إذ طلب الأمر لتمكين الجهات من إجراء التعديل المناسب على السجل.

2.1 مواءمة الخطط

العمل على موائمة الخطط و مراجعة خطط الجهات ودراسة وتحليل الخطط المتعلقة بمشاريع حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة حسب خطة ادارة مشاريع التحول المحدثة وفهم وضع الاصول الثابتة للجهات المتحولة و تحديد اولوية الجهات المستهدفة للتواصل معها خلال الفترة القادمة بناءا على الوضع الحالي.

المهام الرئيسية

- دراسة وتحليل خطط الجهات وأسباب التأخير لحصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة حسب خطة إدارة مشاريع التحول المحدثة
- فهم الوضع الحالي لمشاريع الأصول الثابتة للجهات من خلال شركاء التحول
- تحديد اولوية الجهات المستهدفة للتواصل معها خلال الفترة القادمة بناءا على الوضع الحالي
- الاجتماع مع الوزارات والجهات المتحولة لمناقشة ملاحظات كراسة مشروع إعداد الأرصدة الافتتاحية

الاجتماعات الدورية مع القطاعات

الاجتماعات الدورية مع القطاعات: تعقد عدة اجتماعات دورية لمختلف القطاعات يتم فيها المناقشة مع شركاء التحول للتأكد من المنهجية المتبعة لحصر وجرد وتقييم الأصول ومناقشة المواضيع المتعلقة بأصول الجهات التابعة لهذه القطاعات والتأكد من أن الخطط الموضوعة في إعداد الأصول تتوائم مع الدليل ومتطلبات اللجنة المركزية

الاجتماعات مع الجهات: عقد اجتماعات مع الجهات الحكومية و بالتنسيق مع شركاء التحول ليتم مناقشة وشرح عدة أمور تتعلق بالأصول الثابتة و التأكد من أن الجهات الحكومية تتبع المسار الصحيح في إعداد الأصول بما يتماشى مع متطلبات اللجنة المركزية

2.1 مواءمة الخطط

الجهات التي تم عقد معها الاجتماعات والمواضيع التي تم مناقشتها

وزارة النقل	وزارة الصحة	الديوان العام للمحاسبة	وزارة البيئة والمياه والزراعة
جامعة الملك سعود	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي		وزارة الشؤون البلدية والقروية
أمانة محافظة جدة	المؤسسة العامة للصناعات العسكرية		الهيئة العامة لعقارات الدولة

1. عرض نطاق العمل وتوضيح المتطلبات البدء في مشاريع الحصر وجرد والتقييم للأصول
2. مناقشة أعمال اللجنة والكراسات التي سيتم طرحها لحصر وتقييم أصول التجمعات الصحية وقياس جودة الأعمال السابقة التي أتممتها الوزارة
3. توضيح الأدوار والمسؤوليات على أصحاب المصلحة كافة
4. مناقشة الأصول العقارية و فيما يتعلق بالحصر والتقييم للأصول العقارية والإجابة على الاستفسارات

2.2 ورش العمل

تم عقد ورش عمل للجهات الحكومية التي تسعى للتحول من الأساس النقدي الى أساس الاستحقاق والتي من هدفها إيضاح وتطبيق إجراءات الحصر والقياس للأصول والالتزامات و توضيح المنهجية التي يجب على جميع الجهات أن تتبعها فيما يتعلق بحصر وجرد وتقييم الأصول عن طريق الشرح و إعطاء أمثلة و أوراق عمل تساعدهم على فهم الموضوع بطريقة سلسة وسهلة والإجابة عن الأسئلة والاستفسارات واردة من قبل شركاء التحول والجهات المتحولة إلى أساس الاستحقاق.

تم عقد 23 ورشة عمل للجهات الحكومية والتي شملت المواضيع التالية:

- التعريف عن المبادرة ومهام اللجان الفرعية وفهم حالة الأصول بالجهة
- شرح طريقة تعبئة نموذج (ج) لبعض الجهات لحصر و جرد الأصول العقارية
- مناقشة استفسارات منهجية تقييم الأصول لبعض الجهات التي لا يوجد لها أي بيانات وتتواجد هذه الأصول خارج المملكة
- شرح الدليل الشامل وشرح النماذج (أ) تصنيف وترميز الأصول و (ج) نموذج حصر وجرد الأصول وإعطاء أمثلة
- مناقشة بيانات الأصول وكيفية إدراجها وفق نموذج (ج) المعتمد
- مناقشة بيانات سجل حصر الأصول الثابتة ومدى اكتمال المعلومات فيه و موضوع الأعمار الإنتاجي

2.3 الزيارات الميدانية

تهدف الزيارات الميدانية لضمان التطبيق الأمثل للدليل الشامل وتحسين جودة البيانات أثناء حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة التي تقوم بها الجهات الحكومية وذلك يتم عن طريق الاطلاع على الأصول الموجودة في الشركة وتوجيه الجهات بالطرق المناسبة لعمليات الحصر والجرد والتقييم للأصول والإجابة عن الاستفسارات مطروحة من قبل الجهات.

الجهات التي تم زيارتها والمواضيع التي تم مناقشتها

الهيئة العامة للترفيه	وزارة الدفاع	الديوان العام للمحاسبة	وزارة البيئة والمياه والزراعة
أمانة المنطقة الشرقية	رئاسة الهيئة الملكية للجبيل وينبع		رئاسة الحرس الملكي
رئاسة الاستخبارات العامة	الهيئة العامة لعقارات الدولة		جامعة الملك سعود
وزارة التعليم	المجلس الأعلى للقضاء	هيئة الخبراء بمجلس الوزراء	

1. الاطلاع على طبيعة الأصول و التعريف بمهام اللجنة الفرعية والأخذ بالتجارب السابقة للجهات الحكومية الأخرى

2. الاطلاع على ما تم العمل عليه لبعض الجهات فيما يخص الأصول وتعبئة نموذج (ج) ومناقشة الصعوبات والتحديات التي تواجه الجهة في عملية التسجيل

3. شرح طريقة تعبئة نموذج (ج) لحصر وجرد الأصول المتعلق بالأراضي والمباني وكذلك بيان منهجية تقييم الأصول العقارية لبعض الجهات

4. مناقشة منهجية عمل مشروع حصر وجرد وترميز و تقييم الأصول لبناء الأرصدة الافتتاحية

5. للاطلاع على حجم الأصول العقارية التابعة لبعض الجهات وكيفية تعبئة البيانات بنموذج (ج)

6. متابعة ومناقشة أعمال حصر الأصول في نموذج (ج) والإشارة إلى أن يجب على الجهة وضع سياسة ومنهجية للأعمار الإنتاجية للأصول و تحديد حدود الرسملة قبل حصر الأصول

7. تحديد فئات الأصول و مناقشة وضع منهجية للحد الأدنى للرسملة والعمر الإنتاجي للأصول و شرح نموذج (ج) المحدث لحصر وجرد الأصول وتزويدهم به

8. الاطلاع على طبيعة وأنواع الأصول والتعريف بمهام اللجان الفرعية و شرح نموذج (ج) لحصر وجرد الأصول والإجابة على استفسارات الجهة والتأكيد على وضع منهجية تحدد الأعمار الانتاجية و حدود الرسملة

2.4 الاجابة على الاستفسارات

تم الاجابة والرد على الاستفسارات الواردة من قبل الجهات الحكومية و المصاحبة لعملية التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي عن طريق عقد عدة اجتماعات مع الجهات الحكومية بما يخص مسار الأصول الثابتة وما يترتب عليها من أعمال.

تم طرح 40 وتمت الإجابة عليها وشملت المواضيع التالية:

- إثبات الأصول: 15
- استبعاد الأصول: 1
- الالتزامات: 1
- السيطرة على الأصول: 2
- القياس المحاسبي: 2
- تجزئة الأصول: 2
- تصنيفات الأصول: 7
- جرد الأصول: 4
- حدود الرسملة: 2
- حصر الأصول: 3
- مفاهيم وتعريفات واردة بالدليل: 1

الرقم	ملخص السؤال	موضوع السؤال	المصدر
1	امكانية اضافة مستوى خامس لتصنيف الأصول الثابتة	مستويات تصنيفات الأصول	المديرية العامة للدفاع المدني
2	مؤشرات السيطرة ومثال للقيود المحاسبية للاعتراف بالأصول	السيطرة قيود الاعتراف	إدارة السياسات والمعايير
3	كيفية المعالجة المحاسبية لردم الآبار	استبعاد الأصول	وزارة البيئة والمياه والزراعة
4	مواءمة تصنيفات الجهة وربط بعض التصنيفات مع تصنيفات الوزارة و كيفية ربط تصنيفات الأصول التالية (الهواتف الشخصية, الثلاجات) بتصنيفات وزارة المالية	تصنيفات الأصول	مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة
5	تسجيل الأصول على أساس الاستحقاق	الاعتراف بالأصول	الشركة الوطنية لحماية الاتصالات والمعلومات
6	حدود رسملة الأصول الثابتة (هل ترسمل الهيئة الملكية للجبيل وينبع على 1000 أم 10 آلاف حيث تمتلك الهيئة الملكية بنية تحتية ضخمة وفي المقابل تمتلك أثاث وتجهيزات ضخمة؟)	حدود الرسملة	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
7	التأكد من مواءمة تصنيفات الجهة	تصنيفات الأصول	المديرية العامة للدفاع المدني
8	تصنيفات الأصول وحدود الرسملة	تصنيفات الأصول	وزارة الصحة
9	ربط تصنيفات أصول الجهة مع التصنيفات الواردة في الدليل وحدود الرسملة	تصنيفات الأصول	وزارة الصحة

الرقم	ملخص السؤال	موضوع السؤال	المصدر
10	تحسينات الأصول على المباني المستأجرة و المباني المملوكة للوزارة كيف يتم الإثبات لهذه التحسينات؟	إثبات الأصول	الأسئلة الافتراضية
11	الغاية من الاحتفاظ بالعقارات و كيف يتم تصنيف العقارات إذا الغاية كانت بيعها أو تأجيرها؟	إثبات الأصول	الأسئلة الافتراضية
12	تغيير تصنيف لعقار قديم بناءا على تغيير نية الجهة بتغيير استخدام الأصل من تقديم خدمات إلى تأجيره وما هو التصنيف المناسب؟	إثبات الأصول	الأسئلة الافتراضية
13	السيطرة على الأصل تم إنشائه وتطويره و توجيه استخدامه وكيفية الاعتراف به ضمن الأصول الثابتة وكيف يتم تصنيفها؟	إثبات الأصول	الأسئلة الافتراضية
14	الاصول المترابطة ودمجها وكيفية تصنيفها تحت أصل واحد أو أكثر	إثبات الأصول	الأسئلة الافتراضية
15	هل يتم احتساب الاستهلاك للآلات غير الجاهزة للاستخدام قبل تركيبها؟	القياس اللاحق	الأسئلة الافتراضية
16	اقتناء الأصل عن طريق عمليات الشراء او عن طريق معاملات غير تبادلية لتحديد قيمة تسجيل الأصل	إثبات الأصول	الأسئلة الافتراضية
17	اعتماد قاعدة للبيانات في حال وجود أكثر من قاعدة عند بدء مرحلة الحصر	حصر الأصول	الأسئلة الافتراضية
18	كيف يمكن تقييم مصداقية البيانات الموجودة لدينا والتحقق من دقتها؟	حصر الأصول	الأسئلة الافتراضية

الرقم	ملخص السؤال	موضوع السؤال	المصدر
19	وجود قاعدة للبيانات تحتوي على بيانات غير دقيق وخاطئة, هل ممكن الاعتماد على جزء منها أو تصبح غير موثوقة؟	حصر الأصول	الأسئلة الافتراضية
20	ما هي الخطوات الضرورية المتخذة إذا وجدنا أصولًا على الأرض غير موجودة في قوائم الأصول بعد عملية الحصر؟	جرد الأصول	الأسئلة الافتراضية
21	هل يمكن لعملية التحقق المادي والجرد البدء قبل أن تنتهي عملية الحصر؟	جرد الأصول	الأسئلة الافتراضية
22	وضع البطاقات التعريفية إذا كان لدينا علامات سابقة على بعض الأصول لها تصميم مختلف عن الحديث منها	جرد الأصول	الأسئلة الافتراضية
23	عقود الإيجار التمويلية و انتقال جميع مخاطر و منافع الأصل للمستأجر و اثبات الجهة المستأجرة للأصل مما يؤدي الى نشوء التزامات وتحديد قيمة الالتزام	الالتزامات	الأسئلة الافتراضية
24	زيادة العمر الإنتاجي للأصول عن طريق اضافة قطع الغيار لبعض المعدات والآلات	إثبات الأصول	الأسئلة الافتراضية
25	هل الاراضي التي باسم / هيئة عقارات الدولة او السجون أو الحرس الوطني أو أي جهة أخرى ومستفيدة من الموقع تدخل من ضمن أصول جهةxxx ؟	السيطرة على الأصول	جهة عسكرية
26	هل المباني تسجل بما تحويه كأصل مثل الأنظمة الميكانيكية او الكهربائية او تحتاج تفصيل؟	تجزئة الأصول	جهة عسكرية
27	هل الطرق والمظلات داخل المجمع تسجل كبنية تحتية او لحالها كأصل؟	تصنيفات الأصول	جهة عسكرية

الرقم	ملخص السؤال	موضوع السؤال	المصدر
28	هل المجمع بشكل عام يسجل ككتلة واحدة أو تفصل المبني فيها؟	تجزئة الأصول	جهة عسكرية
29	هل الانظمة الميكانيكية او الكهربائية والتي تغذي المجمع بأكمله تسجل كأصول لحالها او تدرج ضمن البنية التحتية للمجمع؟	تصنيفات الأصول	جهة عسكرية
30	الاشياء المتشابهة مثل (المكاتب والستائر والكراسي وأجهزة التلفون...الخ) والتي تقل قيمتها الفردية عن حد الرسملة تسجل كعدد إجمالي او يتم التفصيل فيها؟	إثبات الأصول	جهة عسكرية
31	المعدات المتشابهة مثل السيارات او الاسلحة او اجهزة كمبيوتر يتم التفصيل فيها او تسجل كاجمالي؟	إثبات الأصول	جهة عسكرية
32	هل يلزم تحديد الموقع الدقيق لكل أصل؟	جرد الأصول	جهة عسكرية
33	المستلزمات الطبية المستهلكة كالأدوية والمحاليل تدخل ضمن الأصول او يكتفي بالتجهيزات الطبية فقط؟	إثبات الأصول	جهة عسكرية
34	حد الرسملة هل يكتفي بالرجوع للتكلفة التاريخية أو يتم التقدير حاليا؟	القياس المحاسبي	جهة عسكرية
35	بعض عقود الإيجار تكون مبنى مع أرض ملحقة هل تعتبر الأرض مستأجرة وتضاف في النموذج مستقلة أو تكون ضمينه مع الارض؟	إثبات الأصول والالتزامات	جهة عسكرية

الرقم	ملخص السؤال	موضوع السؤال	المصدر
36	كيف سيتم تصنيف هذه العناصر التي تم وضع العلامات عليها ولكن لم يتم رسملتها (في ضوء النهج المذكور أعلاه) بحسب نموذج تصنيف الأصول الموفر من وزارة المالية: -1هل يجب أن يكون تصنيف هذه العناصر فارغًا نظرًا لأنه لم تتم رسملتها (أي تظهر حاليًا بقيمة صفر في سجل الأصول الثابتة) -2هل نحتاج إلى تعيينهم أقرب تصنيف في نموذج تصنيف الأصول الموفر من وزارة المالية حتى لا نترك تصنيف الأصول فارغًا.	إثبات الأصول	وزارة الصحة
37	إذا تم الإعتراف في مرحلة حصر و جرد الأصول، أن جميع المكونات داخل المبنى هي جزء منه وتشكل أصلًا واحدًا بقيمة واحدة. و بعد مدة قامت الجهة بشراء احد هذه المكونات لاستبدالها و كان سعر المكون أعلى من الحد الأدنى للرسملة. هل يتم تسجيل هذا المكون كأصل منفصل ؟ او لا يتم تسجيله و لكن يزيد من قيمة المبنى ؟ او لا يتم تسجيله على الإطلاق و يعتبر من المصروفات؟	إثبات الأصول, تجزئة الأصول	الديوان العام للمحاسبة
38	استفسارات بخصوص تعريفات في نموذج الحصر (ج) الأراضي والمباني (حالة الأرض, العمر الانتاجي,الاستهلاك المتراكم)	مفاهيم وتعريفات واردة بالدليل	جامعة القصيم
39	تم اعتماد احتساب رسملة الأصول لبنود الأثاث والأجهزة مبلغ 2000 ريال ضمن سياسة صندوق البيئة مع احتساب العمر الإنتاجي بين الحدين الادنى والاعلى, هل يوجد اختلاف في نطاق احتساب رسملة الصندوق مع الدليل وهل يمكن الاعتماد على السياسة.	حدود الرسملة	صندوق البيئة
40	يوجد أصول لدى الهيئة خارج المملكة والتي انتقلت للهيئة من جهات أخرى (وزارة التجارة) ولا يوجد لهذه الأصول بيانات تفصيلية.هل يجب على الجهة القيام بأعمال الجرد والتقييم لهذه الأصول علما ان معظم هذه الأصول هي أصول مكتبية؟	القياس المحاسبي وإثبات الأصول	الهيئة العامة للتجارة الخارجية

2.5 الدعم الفني

تم توفير ممكنات للتسهيل و المساعدة على شريك التحول في تقديم الدعم الكافي للجهات الحكومية بتطوير الأدوات المناسبة للمرحلة الواصلة لديها الجهة الحكومية سواء كانت في بداية المرحلة (جمع البيانات) أو في المنتصف أو في نهاية المرحلة (اصدار سجل أصول ثابتة) وعقد اجتماعات مع الجهات و تزويدهم بالملاحظات و النتائج.

الممكنات

- بناء وثيقة لدعم شركاء التحول في تحليل سجلات الأصول الثابتة وأهم نقاط التحليل في السجل
- بناء نموذج للوحة معلومات لدعم شركاء التحول في عرض ملخص لحالة سجل الأصول الثابتة
- تحليل نموذج (ج) لحصر وجرد الأصول من خلال توفير أدوات تبين النقاط التي يجب مراجعتها للتأكيد على الأدوار والمسؤوليات الواجب القيام بها من قبل شريك التحول.

الجهات التي تم تحليل سجلات الأصول الخاصة بها

الهيئة العامة للزكاة والدخل والجمارك	المركز الوطني للتخصيص	مركز برنامج جودة الحياة	الهيئة العامة للترفيه
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية		هيئة تنمية الصادرات السعودية
الهيئة العامة للمنافسة	مركز تنمية الإيرادات الغير نفطية		نادي سباقات الخيل
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	المركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية		
مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث			المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة

أهم الملاحظات المتكررة

1- عدم الموائمة بين التصنيفات المدرجة في الدليل والتصنيفات في السجل

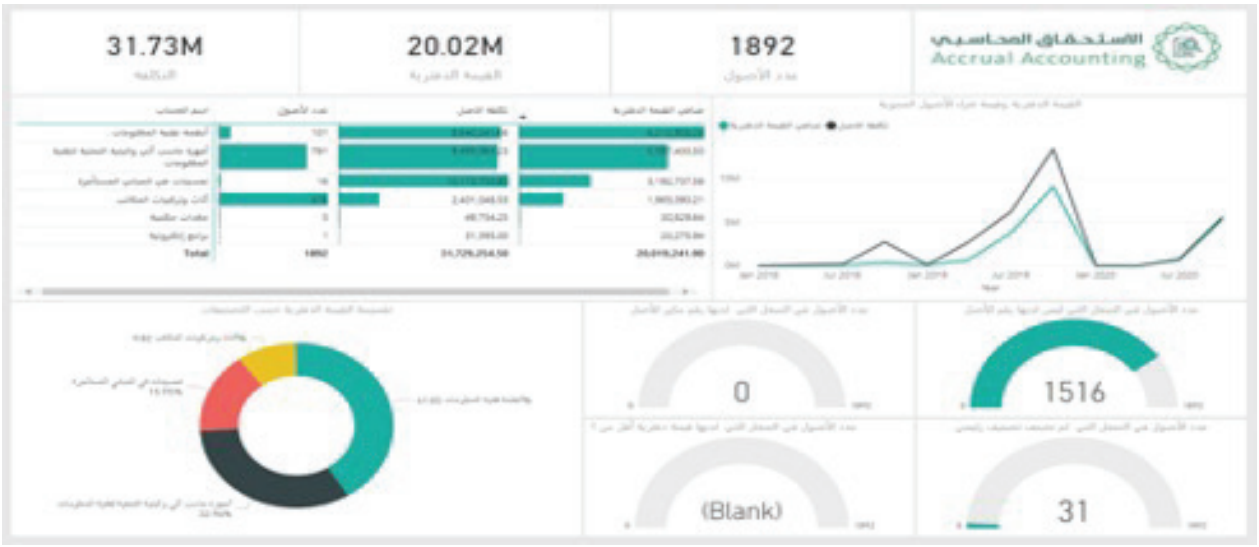
2- إدراج قيمة دفترية أقل من 1 لبعض الأصول أو عدم إدراج أي قييم

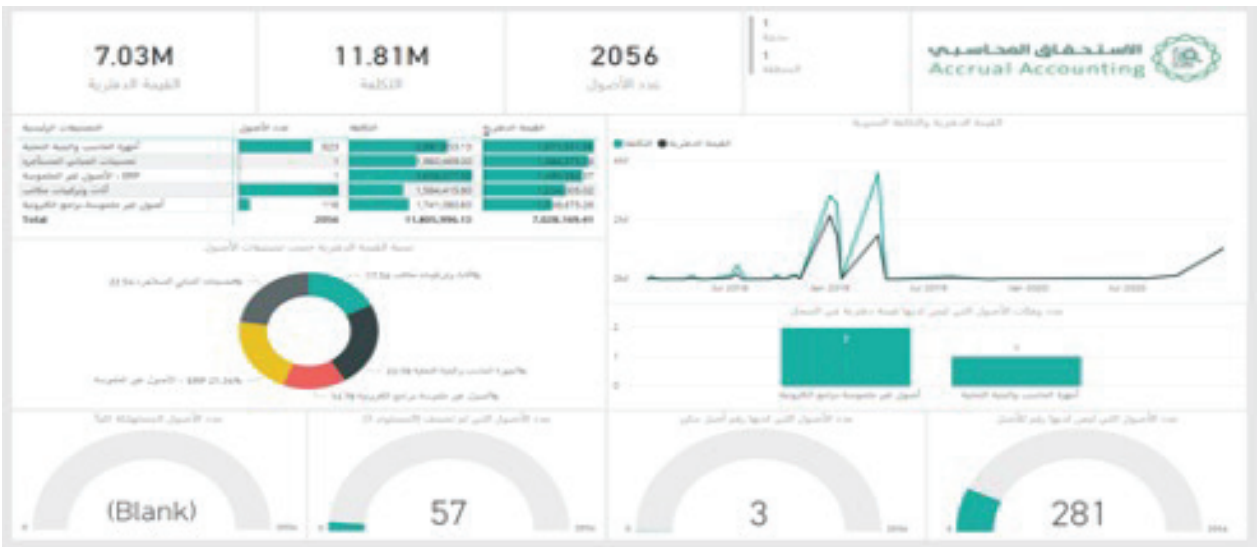
3- عدم الالتزام بالأعمار الانتاجية أو حدود الرسملة في الدليل وعدم توفير المستندات التي توضح سبب هذه الاختلافات

4- وجود عدد كبير من الأصول الذي لم يتم ترقيمها وعدم توفير المستندات التي توضح منهجية التوسيم

5- عدم التوحيد بين وصف الأصول ذات الطبيعة المماثلة والتي من المتوقع أن تحمل نفس وصف الأصل

عينة عن اللوحات التي يتم تحضيرها أثناء تحليل سجل الأصول للجهات الحكومية





مبادرة تقييم الأراضي والمباني للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية

ارتأت اللجنة المركزية على أن تكون مبادرة تقييم الأراضي والمباني على المستوى المركزي ذلك لعدة أسباب ومنها رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، الأهمية النسبية للأصول العقارية، وتوحيد منهجية التقييم في مختلف الجهات الحكومية.

أهداف المبادرة

تقييم الأراضي والمباني المملوكة للدولة داخل وخارج المملكة العربية السعودية وإنشاء/إعادة إعداد سجلات مالية افتتاحية للاراضي و المباني تتسم بالدقة والاكتمال. تقوم اللجنة المركزية بالإشراف والمتابعة عن كثب على أعمال المبادرة وازالة العوائق في طريقها لتحقيق أهدافها المرجوة بأعلى سمات الدقة والكفاءة.

نطاق العمل

- جمع ومراجعة البيانات المتوفرة لدى الهيئة العامة لعقارات الدولة والجهات الحكومية الأخرى والتي تتمثل بقائمة الأراضي والمباني المحصورة

- التنسيق مع الهيئة العامة لعقارات الدولة ووزارة المالية والجهات والأطراف الأخرى التي تمتلك أراضي و مباني لأخذ البيانات الاضافية المطلوبة للتقييم

- زيارة عينات ممثلة من مواقع المباني والأراضي لتوثيق المعلومات التي تم الحصول عليها

- القيام بعمليات تقييم المباني والأراضي للدولة بما يتوافق مع معايير التقييم التي يتم تطبيقها في المملكة

- إعداد سجل محاسبي متكامل يتضمن المعلومات الرئيسية عن هذه الأصول المتوفرة من مرحلة الحصر بالاضافة للمعلومات المحاسبية مثل التكلفة (أو القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الافتتاحي) والعمر الإنتاجي

المخرجات

- تقرير تقييم الوضع الحالي لمعلومات وسجلات المباني والأراضي المستعملة من الجهات المعنية وتحديد المعلومات المطلوبة للقيام بالتقييم أو إنشاء السجلات.

- تقارير لتقييم الأراضي و المباني بحسب المناطق.

- إنشاء سجل مالي للأصول الثابتة للمباني والأراضي.

المتطلبات التفصيلية

ستكون مهمة المبادرة إجراء تقييم الأصول العقارية وتغطي المجالات الرئيسية التالية:

- تزويد وزارة المالية والجهات التابعة لها بتقييم عادل لكل من أصولها قرابة 400،000 إلى 600،000 أصل في المجمل
- تقديم التقييم وتفاصيل الأصول في 13 تقريرًا على غرار المحفظة.

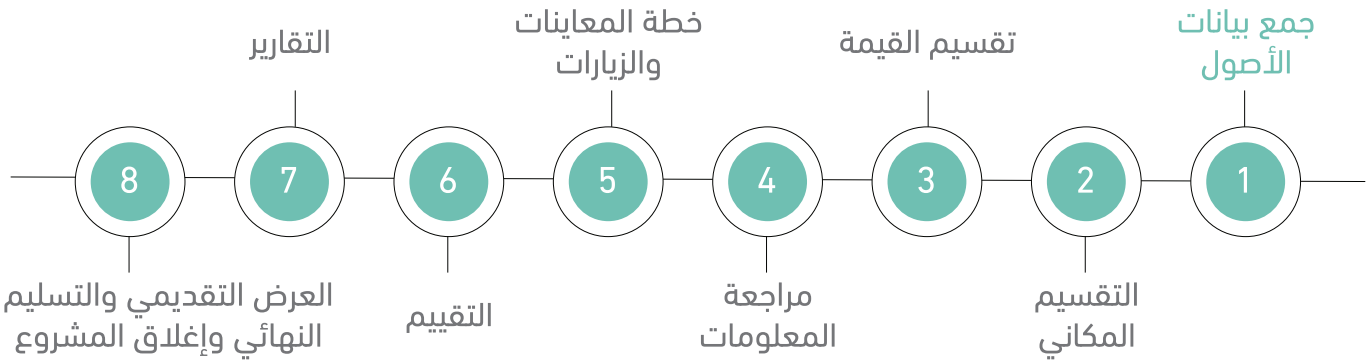
على أن يتضمن تحديد الخصائص قدر الإمكان ما يلي:

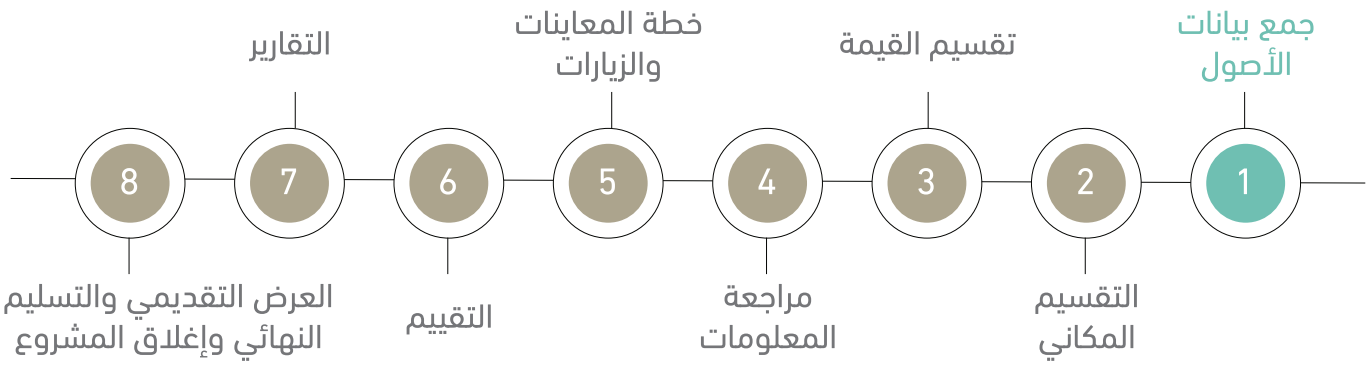
- الأرقام المرجعية
- التعريف المادي
- الموقع

وأن تتضمن التقارير الحد الأدنى من المتطلبات التالية:

- يتم إجراء فحص و تقييم للعقارات ، مثل تحديد الأصول وتفاصيل الملكية وأي عوامل تقييم أخرى ذات صلة
- اتباع منهجية التقييم
- خواص السوق ذات الصلة
- اتخاذ مرجعية من تقييمات السوق المقارنة
- نوع الأصل ، المساحة المغطاة ، مساحة البناء ، مساحة الأرض
- يجب أن تكتمل عملية تقييم الأصول المملوكة في غضون 24 شهرًا من البدء.

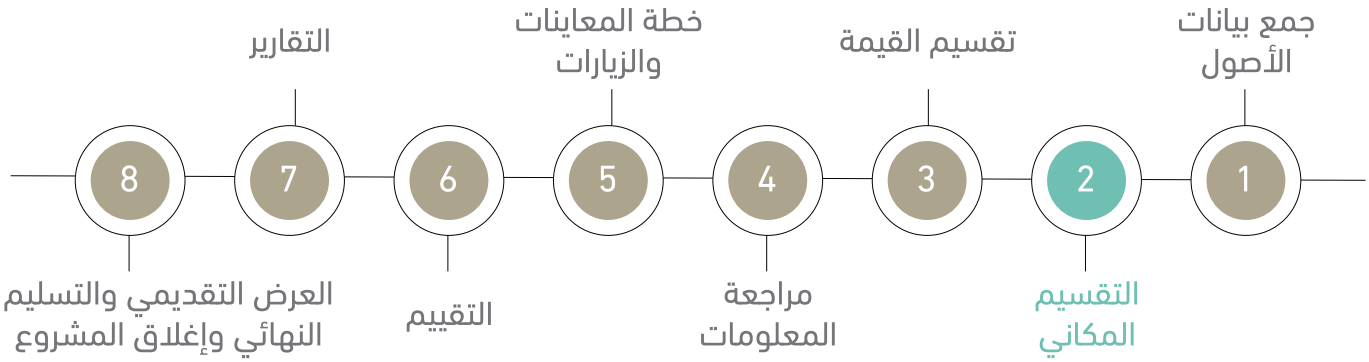
مراحل المبادرة





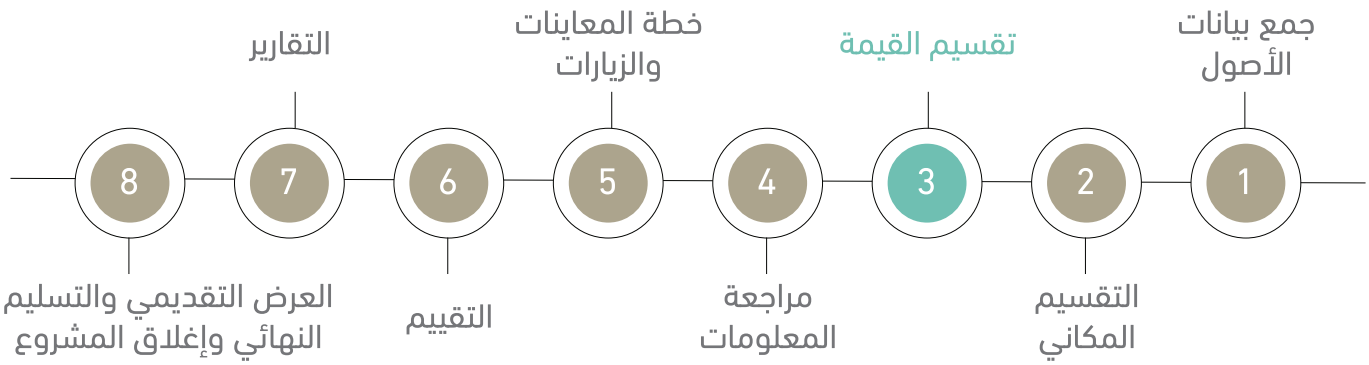
جمع بيانات الأصول

سوف يتم التنسيق مع مركز التحول لمخاطبة جميع الجهات الحكومية للحصول على المعلومات من الجهات الحكومية, من المهم الحصول على جميع المعلومات قبل البدء في المرحلة التالية



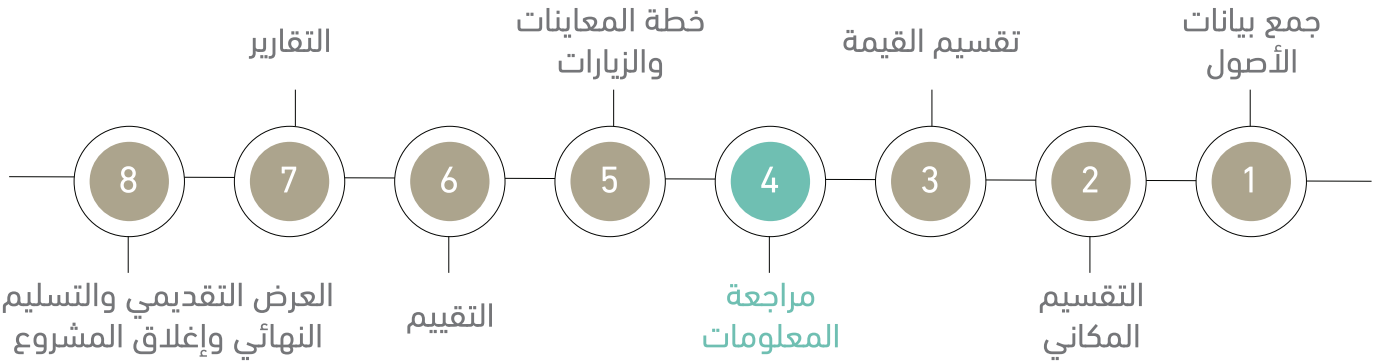
التقسيم المكاني

ستعرض النتائج التي توصلنا لها في المرحلة السابقة في مسودة إلى الجهة مع استغلال الفرصة في حال الحاجة للقيام بأي افتراضات في عملية التقييم. كذلك سوف تتمكن الجهة من الوصول في إلى الوقت الفعلي ومعرفة حالة سير المبادرة والتقدم المحرز في المبادرة, ستكون هذه الخطوة إنجازا مهما في سير المبادرة.



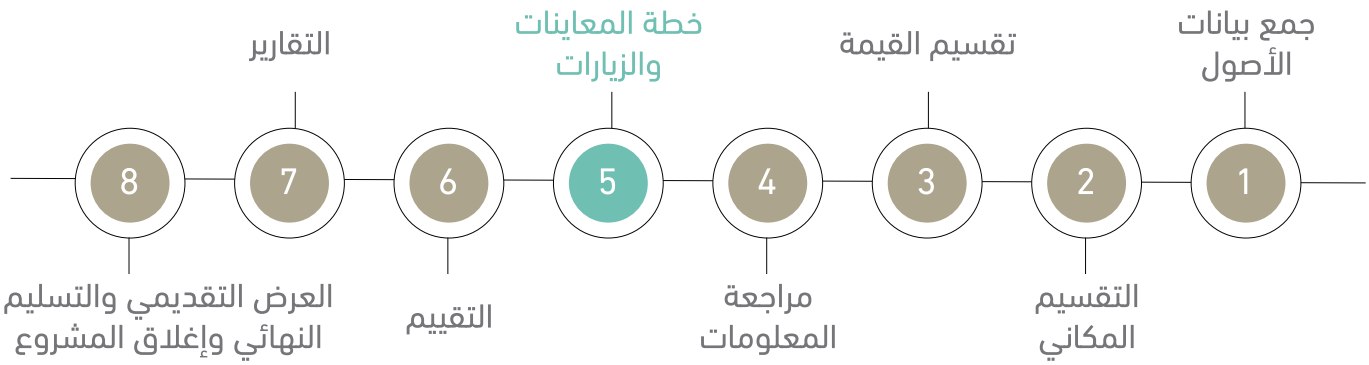
تقسيم القيمة

سيتم تعيين أعضاء فريق المبادرة الأكثر خبرة لإجراء تقييم للأصول الأعلى قيمة والأكثر تعقيدًا ؛ سيشرف أعضاء الفريق نفسه على المزيد من الفرق الصغيرة للشرائح ذات القيمة المنخفضة ذات الحجم الكبير.



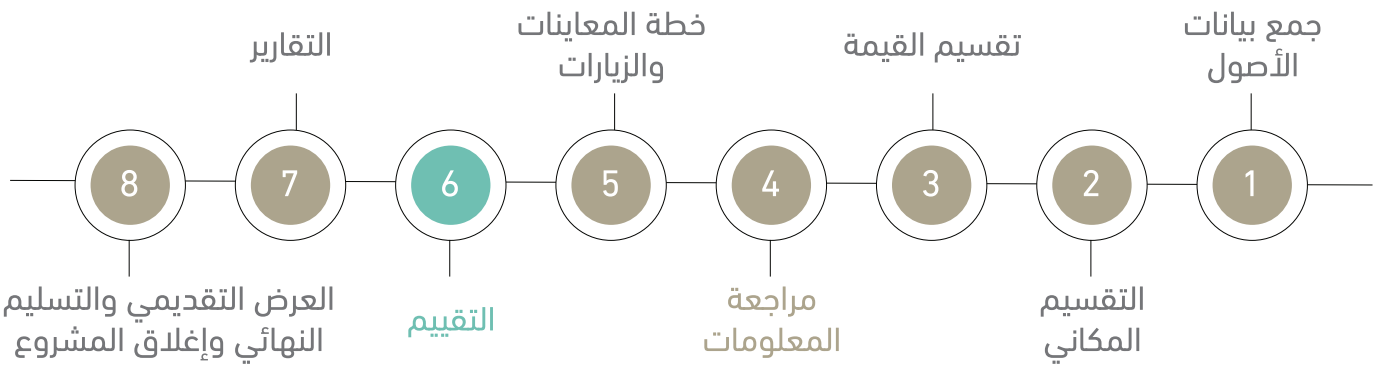
مراجعة المعلومات

بالنسبة للأصول عالية القيمة والمعقدة، من المحتمل أن يقوم فريق المبادرة بطلب المعلومات الأكثر شمولاً لضمان دقة التقييم. سيتم إعادة تأكيد هذه المتطلبات قبل المتابعة



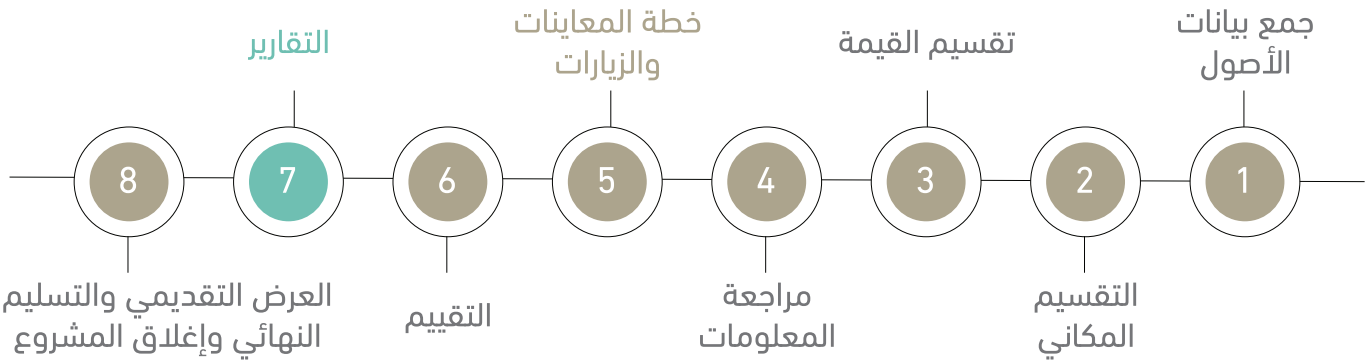
خطة المعاينات والزيارات

بعدما يتم معاينة العقارات, سيتم التنسيق للسفر والتنقل لمعاينة كل الأصول المطلوب معاينتها, مع مشاركة خبراء السوق المحلي لدينا للتنسيق مع فريق المبادرة.
أما العقارات الخارجية- سيتم الاستعانة بالمكاتب الخارجية للشركة للمشاركة في عملية التقييم.



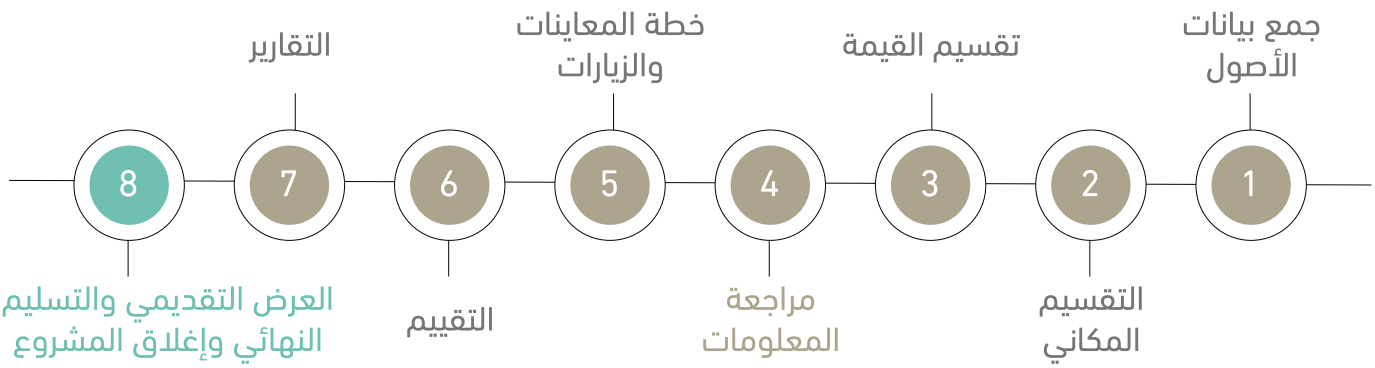
التقييم

سيتم تحديد منهجية التقييم من خلال سمات كل أصل. حيثما تتوفر الحلول التي تعتمد على التكنولوجيا (Prop-Tech) ، سيتم تنفيذها بمعلومات في الوقت الفعلي متاحة لوزارة المالية.



التقارير

سيتم عرض مسودة النتائج, وكذلك سيتم توضيح المنهجية المتبعة والافتراضات في حال تم استخدامها, كذلك ستتمكن الجهة من معرفة الوقت الفعلي ودرجة التقدم في المبادرة, تعتبر هذه المرحلة إنجاز مهم في مراحل سير المبادرة



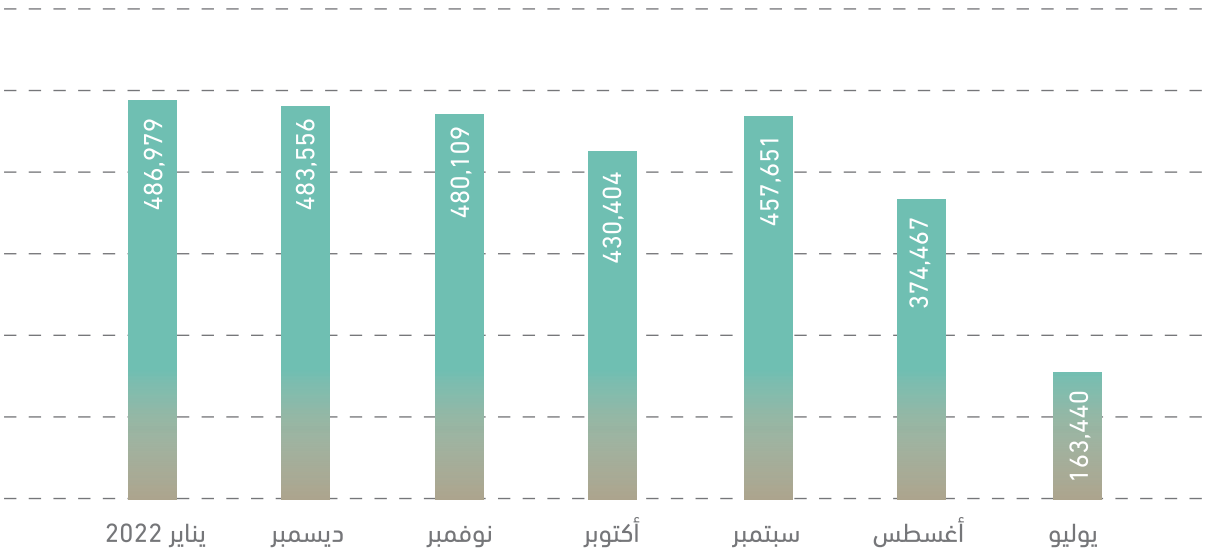
العرض التقديمي والتسليم النهائي وإغلاق المشروع

ملخص لأهم الاجتماعات وورش العمل

اللجنة المركزية 3	اللجنة التوجيهية 10
أصحاب المعالي والسعادة 1	
وزارة الشؤون البلدية والقروية و الإسكان 5	الهيئة العامة لعقارات الدولة 4
جهات أخرى 18	

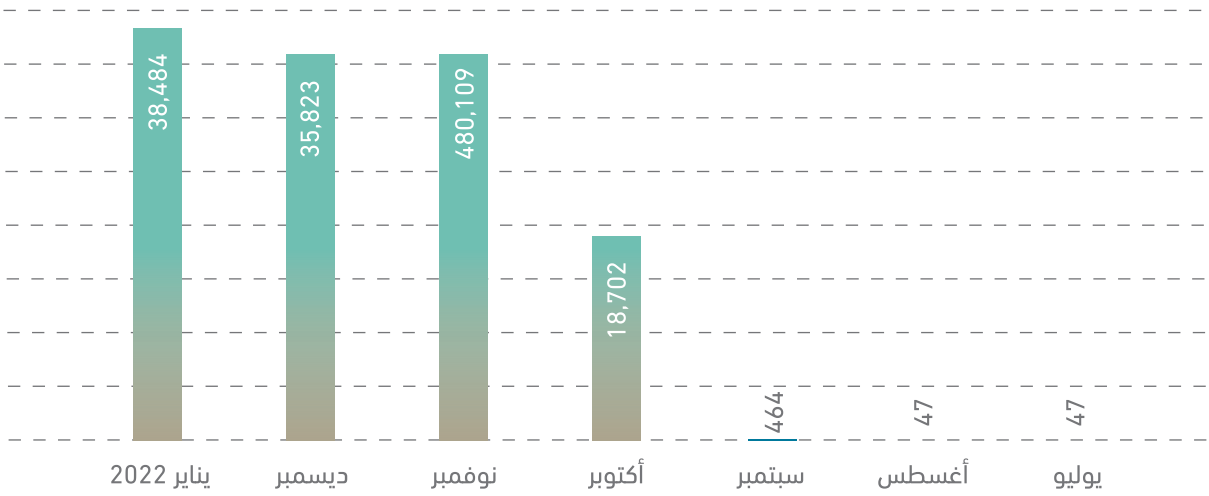
سير عمل البيانات

تطور عدد الأصول المعرفة من يوليو 2021 حتى يناير 2022



البيانات المستلمة من الجهات الحكومية على شكل معلومات أولية (ملاحظة: المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان استثنيت اعتبارا من أكتوبر 2021 حيث تم اعتماد البيانات الواردة من خلال نموذج جمع المعلومات (ج) المرسل للجهات الحكومية - و هذا ما يفسر انخفاض الرقم في هذا الشهر).

تطور عدد الأصول الجاهزة للتقييم منذ يوليو 2021



(ملاحظة: عدد الأصول التي يمكن تقييمها بدقة متوسطة من أصل 38,484 هو 11,416)
العقارات والأصول ذات المعلومات والبيانات الكافية لإتمام عملية التقييم. (قام فريق المبادرة بعمل تنقية للمعلومات و ترقيتها للوصول الى الرقم المذكور في شهر أكتوبر - يشمل تأكيد استخدامات الأراضي من خلال التحقق من مواقعها).

سير عمل البيانات

سيناريوهات التقييم

بعد تحليل البيانات قام فريق المبادرة بتحديد الفجوات المحتملة وعمل سيناريوهات للتقييم لتوضيح دقته بناء على المعلومات والبيانات المتوفرة

الفجوات التي تم تحديدها في البيانات



آليات تجاوز الفجوات لدى استشاري التقييم CBRE

- محاولة تحديد الأصول في حالة توفر معلومة الاستخدام (مثال: مشفى – مدرسة – جامعة ...)
- تقدير المساحة المبنية من خلال خرائط جوجل في حالة توفر معلومة عدد الأدوار في المبنى
- محاولة تحديد استخدام الأرض بناء على المناطق المجاورة لها
- في ما يلي سيناريوهات التقييم للأراضي و المباني و التي ستساعدنا في تعقب عدد الأصول التي ستقيم ضمن كل فئة:

سيناريوهات التقييم – الأراضي – حسب المعلومات المتوفرة



السيناريوهات					خطة تفادي المخاطر المقترحة من الاستشاري			
رقم السيناريو	نوع البيانات			الدقة	الخيار الأول	الدقة	الخيار الثاني	الدقة
1	الموقع	الاستخدام	المساحة		لا يوجد		لا يوجد	
2	الموقع	الاستخدام X	المساحة		إذا كانت صور المصورات الجوية تسمح بتحديد حدود الأرض وتصدير المساحة		تحديد موقع القطعة من خرائط الرقمية المدن فقط	
3	الموقع	الاستخدام	المساحة X				إذا تم توفير العنوان الوطني	

X معلومة غير متوفرة

منخفض

عالي

متوسط

سيناريوهات التقييم – المباني – حسب المعلومات المتوفرة



السيناريوهات				خطة تفادي المخاطر المقترحة من الاستشاري			
رقم السيناريو	نوع البيانات			الدقة	الخيار الأول	الدقة	الخيار الثاني	الدقة
1	الموقع	العمر	المسطح		لا يوجد		لا يوجد	
2	الموقع	X العمر	المسطح		ستفترض مبي بي أر أي عمر المبنى باستخدام Google Earth		التحقق المادي من العمر	
3	الموقع	العمر	X المسطح		سيتم احتساب المسطح على أساس الطابق الأرضي إذا كان عدد الطوابق معلق		التحقق المادي من المسطح	

X معلومة غير متوفرة

عالي

منخفض

متوسط

ملخص بيانات التقييم

27,068 عقار لديه بيانات تؤدي إلى دقة تقييم عالية

448,495 عقار يحتاج إلى المعلومات الرئيسية

11,410 عقار لديه بيانات تؤدي إلى دقة تقييم متوسطة

التقييم المبدئي

1. ملخص ما يتم العمل عليه
2. خطوات تقييم 7,484 قطعة أرض
3. منهجية التقييم
4. توزيع العقارات حسب المناطق
5. توزيع العقارات حسب الأمانات
6. توزيع العقارات حسب الاستخدامات
7. التحديات التي واجهتها مبادرة تقييم الأراضي والمباني والحلول المستخدمة

1- ملخص ما يتم العمل عليه



2- خطوات تقييم 7,484 قطعة أرض

تم اختيار عدد 7,484 عقار من المعلومات المقدمة لمبادرة تقييم الأراضي والمباني أي على أنها أراضي فضاء و لكنها كانت تحتاج تأكيد.

تم التأكد من مواقع واستخدامات العقارات قيد التقييم على حسب المنطقة المجاورة كخطوة أولية قبل البدء في عملية التقييم.

تم تقسيم العقارات قيد التقييم الى 340 مجموعة على حسب المواقع الجغرافية.

تم إجراء بحث مكتبي لتجميع المقارنات الخاصة بكل مجموعة، حيث أن المقارنات التي تم تجميعها تتنوع الاستخدامات بها مثل السكني، التجاري، الزراعي، الصناعي، والأراضي الخام.

تم تحليل المقارنات واختيار المقارنات المناسبة للعقار قيد التقييم.

تم تقييم الأراضي بعد عمل التسويات الخاصة بالمساحة و الاستخدام و الموقع.

3- منهجية التقييم

أسلوب السوق

يوفر أسلوب السوق مؤشر للقيمة من خلال مقارنة الأصل مع الأصول المتطابقة أو القابلة للمقارنة والتي تتوفر لها معلومات الأسعار.

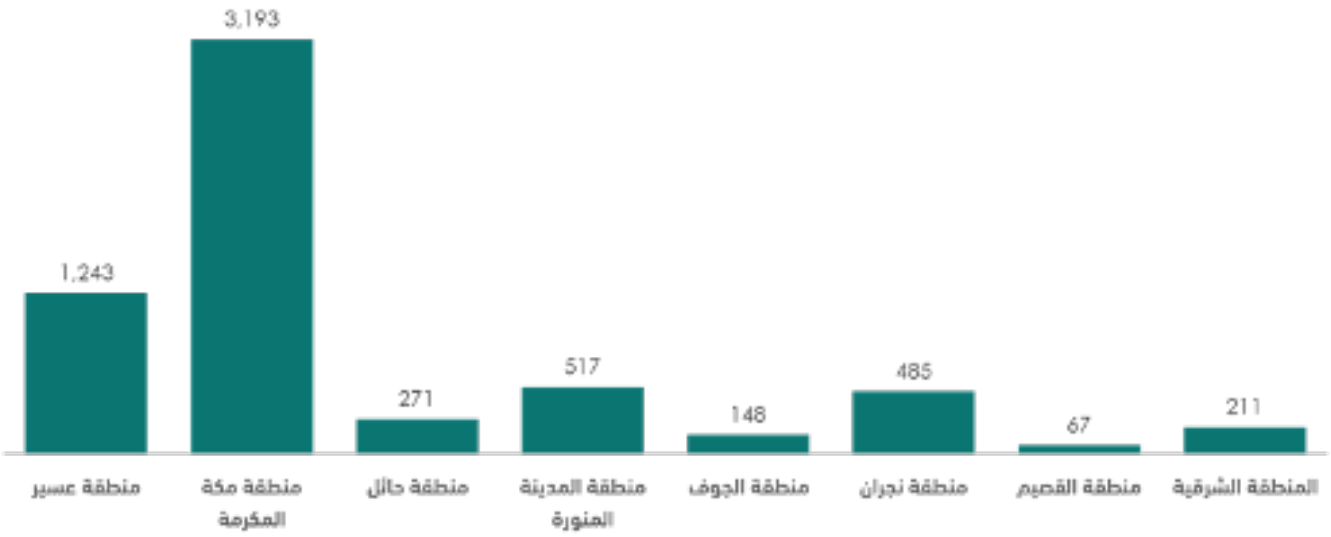
طريقة المقارنة

يتضمن طريقة المقارنة تسوية أسعار المبيعات أو العروض المماثلة حيث تستند هذه التسويات على عدة عوامل من أجل الوصول إلى القيمة، يتم إجراء التسويات على أساس النسبة المئوية أو ريال سعودي ويتم تطبيقها على السعر لكل متر مربع. تم إجراء التسويات مع مراعاة الخصائص التفصيلية لموقع العقار قيد التقييم للوصول إلى قيمته النهائية.

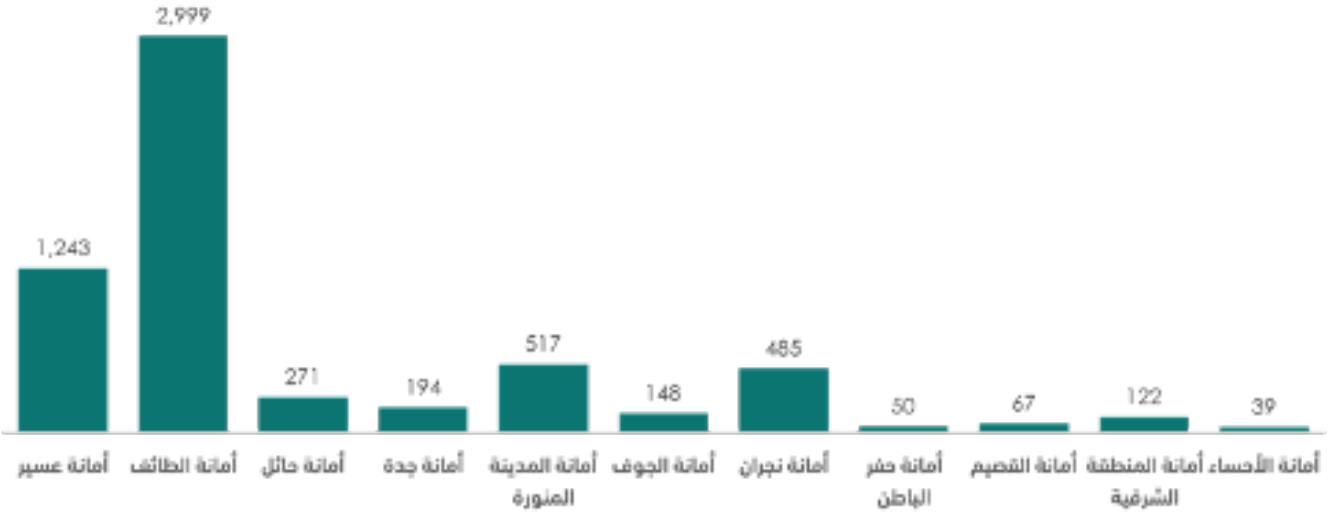
تم إجراء التسويات على حالة السوق / حالة الصفقات، وخصائص العقار، من أبرز هذه العوامل:

1 حالة السوق	2 تاريخ الصفقة / العرض
3 التفاوض	4 الموقع
5 المساحة	6 الاستخدام

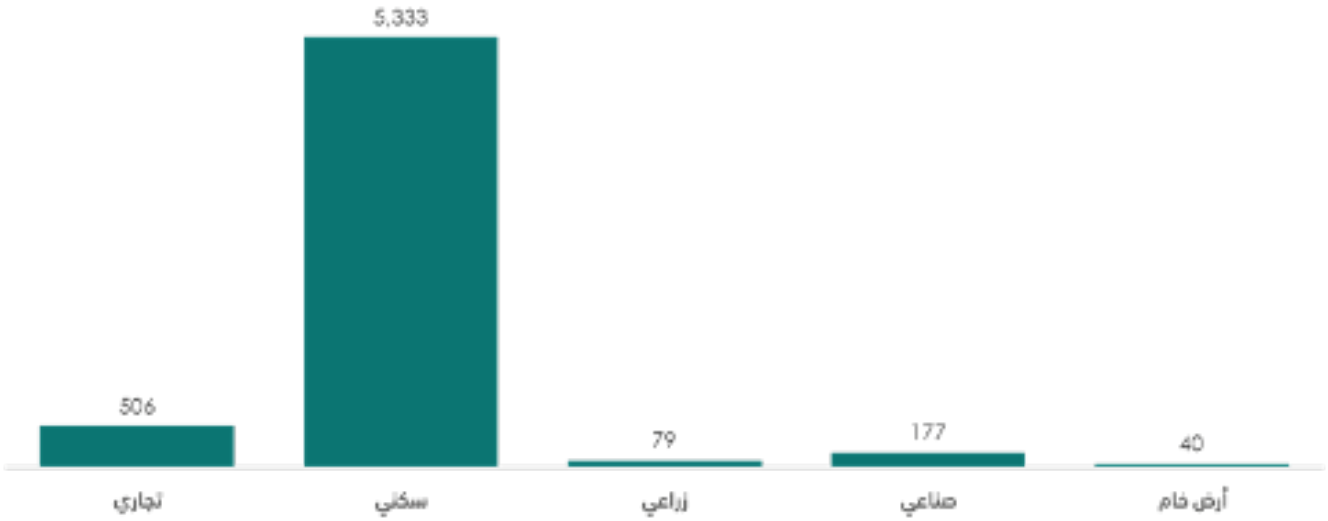
4- توزيع العقارات قيد التقييم حسب المنطقة الإدارية



5- توزيع العقارات قيد التقييم حسب الأمانات



6- توزيع العقارات قيد التقييم حسب الاستخدامات



7- التحديات التي واجهتها مبادرة تقييم الأراضي والمباني والحلول المستخدمة

- عدم وجود مقارنات في المنطقة المجاورة للعقار قيد التقييم. (يصل نطاق البحث إلى 160 كم لإيجاد عروض)

- يوجد عقارات خام بمساحات كبيرة (1,000,000 متر مربع) وتتراوح المقارنات في السوق بين 600-300 متر مربع مع ندرة الأراضي الخام التي يمكن مقارنتها بالعقار قيد التقييم

- يوجد عقارات باستخدام زراعي بمساحات كبيرة، لكن غالبية الأراضي المحيطة بها عبارة عن أراضي سكنية وبمساحات صغيرة.

- قلة المقارنات "بصكوك" كافية في الهجر أو القرى حيث أن المتواجد في السوق عبارة عن "وثائق بيع" حيث ان سعر المتر يختلف اختلاف كلي في السعر لكل متر مربع.

- بعض الهجر أو القرى لديها كمية محدودة من المقارنات. 1مقارنة واحدة فقط او لا يوجد مقارنة).

مشروع الخدمات الاستشارية لضمان جودة تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق

الأعمال المنجزة خلال عام 2021م

- دراسة ملاحظات فريق مركز الاستحقاق بشأن مشروع الإجابة على الاستفسار الخاص بالتصنيف والمعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية المحتفظ بها بغرض تنمية السلالات وحفظها من الانقراض والإجابة عليها
- دراسة مشروع ضوابط الأعمال الاكتوارية في جهات القطاع العام وتقديم ما تم التوصل إليه من ملاحظات ومقترحات
- مراجعة تقرير مبادرة التطبيق التجريبي للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق وتوثيق الدروس المستفادة من التطبيق التجريبي وتقديم ما تم التوصل إليه من ملاحظات ومقترحات
- إعداد مشاريع محاضر اجتماعات اللجنة التوجيهية لمشروع تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق
- مراجعة مواد جدول أعمال الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام
- دراسة استفسار عن المعالجة المحاسبية للصكوك المصدرة وإعداد مشروع الإجابة
- دراسة استفسار عن المعالجة المحاسبية لاقتناء مبنى وحق انتفاع بأرض في صفقة واحدة وإعداد مشروع الإجابة
- إعداد مشاريع محاضر اجتماعات اللجنة التحضيرية للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام
- مراجعة دليل الهيكل التنظيمي والنموذج التشغيلي والوصف الوظيفي ومصفوفة الصلاحيات للشؤون المالية في الجهات الحكومية
- دراسة استفسارات عن المعالجة المحاسبية لقياس وإثبات الأصول ومجمعات الاستهلاك المقتناة قبل وبعد تاريخ تبني معايير المحاسبة للقطاع العام والالتزامات المتكبدة قبل تاريخ تبني معايير المحاسبة للقطاع العام وإعداد مشروع الإجابة
- دعم مركز الاستحقاق للتواصل مع الاتحاد الدولي للمحاسبين للحصول على الموافقات اللازمة لاستخدام معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
- دراسة مشروع القوائم المالية لوزارة الإسكان للفترة المنتهية بتاريخ 30 نوفمبر 2020م وإعداد تقرير بما تبين من ملاحظات
- دراسة مشروع اتفاقية الترخيص المستلمة من الاتحاد الدولي للمحاسبين وتقديم ما تبين من ملاحظات ومقترحات

- دراسة مشروع السياسة المحاسبية لمعيار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية" وتقديم ما تبين من ملاحظات ومقترحات
- إعداد حالة عملية افتراضية لبيان القيود المحاسبية لمعالجة اقتناء مبنى وحق انتفاع بأرض في صفقة واحدة ودراسة ملاحظات فريق مركز الاستحقاق عليها والإجابة عليها
- مناقشة التعديلات المقترحة على اتفاقية الترخيص المستلمة من الاتحاد الدولي للمحاسبين وإدخال التعديلات المتفق عليها
- دعم مركز الاستحقاق المحاسبي لاستكمال تنفيذ قرارات اللجنة التحضيرية ولجنة معايير المحاسبة في القطاع العام
- مراجعة التعديلات المقترحة من إدارة المعايير والسياسات بمركز الاستحقاق المحاسبي على مشروع دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد وتقديم ما تبين من ملاحظات ومقترحات
- إعداد جدول أعمال اجتماع اللجنة التحضيرية الثاني والمذكرات المرتبطة به
- إعداد طلب المرئيات بشأن وثيقة "مشروع معيار عقود الإيجار" ED 75 ووثيقة "طلب المعلومات بشأن عقود الإيجار الميسرة والترتيبات الأخرى المماثلة لعقود الإيجار" الصادرتين عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
- إعداد أمثلة تطبيقية تضاف إلى السياسة المحاسبية لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23 "الإيرادات من المعاملات غير التبادلية"
- دراسة استفسار بشأن المعالجة المحاسبية للانتفاع بمقر مؤقت وتكاليف التحسينات والإضافة على المقر المؤقت وإعداد مشروع الإجابة عليه
- حصر مشاريع مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASB منذ إصدار 2017 من دليل الإصدارات المحاسبية الدولية للقطاع العام وحتى تاريخه
- دراسة عالية المستوى لمحتويات خطط عمل عدد من الجهات المقارنة للجنة المعايير في دول تبنت منهجاً مماثلاً لتطوير المعايير (نيوزلندا – جنوب إفريقيا – استراليا – بريطانيا)
- إعداد مشروع خطة عمل لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام
- مراجعة مشروع السياسة المحاسبية لمعيار المحاسبة في القطاع العام 41 "الأدوات المالية" وتقديم ما تبين من ملاحظات ومقترحات
- دراسة ملاحظات فريق مركز الاستحقاق المحاسبي على خطة عمل لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام وإدخال ما تم الاتفاق عليه من تعديلات

- عقد اجتماع مع PwC لاستعراض الورقة المحاسبية المعدة من استشاري ضمان الجودة لمعالجة اقتناء مبنى وحق انتفاع بأرض في صفقة واحدة وبيان المتطلبات والممارسات المحاسبية المؤيدة لها ومناقشة بعض التعديلات المقترحة من PwC عليها
- عقد اجتماع مع فريق مركز الاستحقاق لمناقشة التعديلات المقترحة على مشروع دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد والاتفاق على الإجراءات التي تتخذ بشأنها
- مراجعة الورقة المحاسبية المعدة من PwC لمعالجة اقتناء مبنى وحق انتفاع بأرض في صفقة واحدة وتقديم ما تبين من ملاحظات ومقترحات
- تطوير نماذج الاستفسار والتحديث المتعلقة بدليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد ودليل السياسات المحاسبية للقطاع العام
- تطوير نموذج القوائم المالية الموحدة للمواءمة مع دليل الحسابات المحدث والمراجع في المعايير والسياسات المحاسبية
- مراجعة واستكمال التحديثات على عدد 18 معيار لتواكب طبعة 2021 من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS
- دراسة وثيقة "مشروع معيار عقود الإيجار" ED 75 ووثيقة "طلب المعلومات بشأن عقود الإيجار الميسرة والترتيبات الأخرى المماثلة لعقود الإيجار" الصادرتين عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتعليقات ذوي الاهتمام والاختصاص في المملكة بشأنهما وإعداد المرئيات المقترح إرسالها إلى المجلس بشأنهما، وإعداد مشروع الإجابة على ملاحظات أعضاء اللجنة التحضيرية ولجنة معايير المحاسبة في القطاع العام بشأن هذه المرئيات
- تحديث مشروع خطة عمل لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام بالتطورات الأخيرة التي جرت على مشاريع مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ذات الصلة بالأصول التراثية وأصول البنية التحتية، القياس، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة، تحديث إطار المفاهيم، المحاسبة والتقرير من قبل برامج منافع التقاعد، الموارد الطبيعية، الإيرادات ومصروفات التحويل
- دراسة استفسار بشأن المعالجة المحاسبية لتكلفة بطاريات دون الحد الأدنى للرسملة وإعداد مشروع الإجابة عليه
- الإجابة على استفسار بشأن الأرصدة الافتتاحية لأصول انتهت أعمارها الإنتاجية التقديرية ولا تزال قيد الاستخدام
  دراسة تعليقات ذوي الاهتمام والاختصاص على مشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية" ومشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 42 "المنافع الاجتماعية" وإعداد المرئيات المقترحة بشأنها
- دراسة طلب جهة تطبيق خيار التكلفة للمحاسبة عن حصصها في الشركات المستثمر فيها في قوائمها المالية المنفصلة بدلاً من طريقة حقوق الملكية المنصوص عليها في دليل السياسات المحاسبية وإعداد مشروع الإجابة

- مراجعة جدول أعمال الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام ومواد جدول الأعمال
- مراجعة مشروع خطاب طلب تعليقات ذوي الاهتمام والاختصاص في المملكة على مسودات العرض أرقام 76، 77، 78، 79 التي تم نشرها بتاريخ 22 إبريل 2021م من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
- استخراج أمثلة على الأخطاء والمصطلحات المختلفة في ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
- إدخال ملاحظات اللجنة التحضيرية على مشروع الخطة الاستراتيجية 2024-2021م والخطة السنوية 2021م للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام
- مراجعة جدول أعمال الاجتماع الثالث للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام ومواد جدول الأعمال
- الإجابة على استفسارات بشأن مدى اثبات قيود استحقاق عند اعتماد الموازنة، التعامل مع الفائض أو العجز، قياس القيمة العادلة للأصول التي لها سوق نشطة أو سوق غير نشطة، إثبات الإيراد من تقديم الخدمات في حال عدم التأكد من نتيجة المعاملة، المقصود بالمبالغ الفعلية المعروضة في قائمة المقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية، إجراء مقاصة بين أصول مالية والتزامات مالية
- مراجعة العرض المعد بشأن دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد
- مراجعة مشروع دليل السياسات المحاسبية للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة "منهجية التحقق من بيانات الأصول والالتزامات ودور الممكن الرقمي" وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة التعديلات المقترحة على كراسة الشروط والمواصفات لمبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك الحسابات وإعداد القوائم المالية وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- إعداد مشروع الإجابة على استفسار الاتحاد الدولي للمحاسبين بشأن القائمين على ترجمة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
- مراجعة المنهجية المقترحة من مركز الاستحقاق لدراسة مدى انطباق معايير المحاسبة للقطاع العام على الصناديق والبنوك التنموية في المملكة ومخاطر اتباع هذه الصناديق والبنوك للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS بدلا من معايير المحاسبة للقطاع العام وتقديم ما تبين من مقترحات
- دراسة القوائم المالية للهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة للسنتين الماليتين 2019م و2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات

- الإجابة على استفسارات بشأن القوائم المالية التي تصدر قبل وبعد اندماج جهتين حكوميتين
- دراسة ملاحظات لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام على مشروع الخطة الاستراتيجية والسنوية للجنة وإدخال التعديلات المقترحة
- دراسة القوائم المالية للهيئة العامة للترفيه للسنة المالية 2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة القوائم المالية للمركز الوطني للتخصيص للسنة المالية 2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة القوائم المالية لمركز تنمية الإيرادات غير النفطية للسنة المالية 2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة القوائم المالية لمركز تحقيق كفاءة الإنفاق للسنة المالية 2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة الأرصدة الافتتاحية للديوان العام للمحاسبة كما في 30 ديسمبر 2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- الإجابة على استفسار بشأن طريقة احتساب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين العاملين على نظام الخدمة المدنية ولوائحه
- الإجابة على استفسار بشأن المعالجة المحاسبية لموازنة جهة والمعالجة المحاسبية لموازنات الفاعليات التي تنفذها الجهة
- مراجعة الإجابة على استفسار بشأن المعالجة المحاسبية لصكوك مصدرة بغرض تمويل تعويضات نزع عقارات للمصلحة العامة وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- الإجابة على استفسار بشأن قياس المخزون أثناء التحول إلى معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق
- المشاركة في ورشة عمل لمناقشة استفسار بشأن المعالجة المحاسبية لصكوك مصدرة بغرض تمويل تعويضات نزع عقارات للمصلحة العامة
- دراسة القوائم المالية للمركز السعودي للاعتماد للسنة المالية 2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة ورقة معدة بشأن جدوى إعداد القوائم المالية لإحدى الهيئات لعامي 2019م و2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات

إعداد مشروع مذكرة بشأن تطوير إرشادات بشأن احتساب مخصص الهبوط للديون مقابل قيمة خدمات فيما بين الجهات الحكومية

مراجعة مشروع الإجابة على استفسارات جهة عسكرية بشأن تطبيق الدليل الإرشادي لحصر وتقييم الأصول وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات

المشاركة في ورش عمل نموذج القوائم المالية الموحدة ومشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ومشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 42

المشاركة في ورشة عمل لمناقشة مسائل محاسبية

المشاركة في ورشة عمل لمناقشة إطار التقرير المالي المطبق من قبل صناديق التنمية

دراسة تعليقات ذوي الاهتمام والاختصاص بشأن مشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ومشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 42 وإبداء وجهة النظر بشأنها

الإجابة على استفسار بشأن المعالجة المحاسبية للإيرادات المودعة في حساب جاري وزارة المالية لدى البنك المركزي

الإجابة على استفسار بشأن تحديد فترة القوائم المالية الأولى لإحدى الجهات

دراسة مشاريع المعايير (مسودات العرض أرقام 76، 77، 78، 79، 80) التي تم نشرها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتعليقات ذوي الاهتمام والاختصاص في المملكة بشأنها، وإبداء وجهة النظر بشأنها

مراجعة جدول أعمال الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام ومواد جدول الأعمال

دراسة مسودة القوائم المالية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية المنتهية في 30 ديسمبر 2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات

إدخال ملاحظات ذوي الاهتمام والاختصاص التي تقرر الأخذ بها على مشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ومشروع معيار المحاسبة للقطاع العام 42 والسياسات المحاسبية لهما

تحديث موقف خطة لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام لعام 2021م

مراجعة جدول أعمال الاجتماع الرابع للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام ومواد جدول الأعمال

دراسة التعديلات المقترحة على الأنظمة والتشريعات المالية المحددة من مركز الاستحقاق للتوافق مع تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في الجهات الحكومية وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات

- دراسة ملاحظات اللجنة التحضيرية للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام على مشاريع التعليقات على مشاريع المعايير (مسودات العرض أرقام 76، 77، 78، 79، 80) التي تم نشرها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة ملاحظات لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام على مشروع دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد ووجهة نظر مركز الاستحقاق بشأنها والتعديلات المدخلة على مشروع الدليل، وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة المحاور الأساسية لعدد ثلاثة حقائب تدريبية جاري إعدادها بإدارة التغيير والتدريب والتطوير بالاشتراك مع هيئة المراجعين والمحاسبين السعودية وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- طرح عدد من الموضوعات التي يقترح أن تشملها ورش عمل برنامج تمهير
- دراسة عرض توعوي عن مشروع التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة وتحديث ملحق (مؤشرات السيطرة والمعالجة المحاسبية مؤشرات السيطرة والمعالجة المحاسبية لعقارات الدولة الخاضعة لإشراف الهيئة العامة لعقارات الدولة المخصصة لمنفعة الجهات الحكومية) المقترح إضافته إلى القسم 15 من دليل السياسات المحاسبية في ضوء ملاحظات الهيئة العامة لعقارات الدولة، وتوجيه معالي رئيس لجنة المعايير، ومسودة العرض 78 "العقارات والآلات والمعدات" المنشورة من مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
- دراسة القوائم المالية للمركز الوطني لإدارة الدين العام للربع الأول من 2021م وتقديم ما تبين من ملاحظات
- مراجعة العرض المعد للاجتماع الرابع للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام المقرر عقده بتاريخ 29 سبتمبر 2021م
- إعداد مشاريع محاضر اجتماعات لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام
- مناقشة آلية إعداد الأمثلة التطبيقية التي طلبت لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام إضافتها إلى مؤشرات السيطرة وتقديم ما تبين من مقترحات
- دراسة القوائم المالية للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة (أداء) للسنة المالية المنتهية في 30 ديسمبر 2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار بشأن توقيت إثبات الإيراد من رسوم رخص وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار بشأن توقيت إثبات الالتزامات المالية مقابل السلع والخدمات الموردة وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات

- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار بشأن المعالجة المحاسبية لبنود العقارات والآلات والمعدات التي تكون تكلفتها أقل من حد الرسملة وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات ومناقشتها في اجتماع مع إدارة شركاء التحول
- مراجعة مشروع الأمثلة التطبيقية المقترح إضافتها إلى مؤشرات السيطرة وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة التعليقات المستلمة من المشاركين في ورشة العمل التي نظمها مركز الاستحقاق بتاريخ 27 سبتمبر 2021م بحضور مسؤولين من مركز الاستحقاق والوزارات والمؤسسات الحكومية وإعداد الرد المقترح والإجراء المقترح بشأنها
- شرح ورشة عمل بعنوان (الأرصدة الافتتاحية) لمتدربي برنامج تمهير
- شرح ورشة عمل بعنوان (حصر وجرد وتسجيل الأصول) لمتدربي برنامج تمهير
- شرح عدد من الأمثلة والسياسات المحاسبية التي مثلت تحدياً لمتدربي تمهير (على سبيل المثال: ترتيبات امتياز تقديم الخدمات، الأصول غير الملموسة، التدفقات النقدية)
- مراجعة وتقديم ملاحظات وتوصيات بشأن العروض الخاصة بالبرنامج التدريبي (تمهير) وشملت (أساسيات المحاسبة المالية - حصر وجرد وتسجيل الأصول - المعايير والسياسات المحاسبية - دليل الحسابات الموحد- إعداد الأرصدة الافتتاحية)
- مراجعة أسئلة الاختبارين الأول والثاني لمتدربي تمهير، وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة المسودة الثانية للقوائم المالية لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية المنتهية في 30 ديسمبر 2020م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- تجهيز مذكرات فنية بشأن مسائل محاسبية (عرض قائمة الأداء المالي ورد فائض الفترة ومعالجة عجز الفترة، إثبات إيراد الموازنة المرتبط بتمويل اقتناء أصول رأسمالية من موازنة الدولة، تحديد الأصيل والوكيل لأغراض المحاسبة عن الإيرادات من المعاملات التبادلية، مؤشرات السيطرة والمعالجة المحاسبية لعقارات الدولة الخاضعة لإشراف الهيئة العامة لعقارات الدولة المخصصة لمنفعة الجهات الحكومية) لمناقشتها في الاجتماع الذي نظمه مركز الاستحقاق بتاريخ 18 أكتوبر 2021م بحضور مسؤولين من مركز الاستحقاق وعدد من مكاتب المحاسبة
- مراجعة المذكرة المعدة بشأن تنفيذ قرارات اللجنة المركزية لحصر الأصول والالتزامات المتعلقة بمؤشرات السيطرة واثبات عقارات الدولة وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة التصور المقترح من إدارة المعايير والسياسات المحاسبية لقائمة البيانات والمستندات المتعلقة بفحص القوائم المالية للجهات من إدارة شركاء التحول وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات

- مراجعة دراسة مدى انطباق معايير المحاسبة للقطاع العام على الصناديق والبنوك التنموية في المملكة ومخاطر اتباع هذه الصناديق والبنوك للمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS بدلا من معايير المحاسبة للقطاع العام وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة حقيبة تدريبية بعنوان (المحاسبة عن الأصول الملموسة وغير الملموسة وفق أساس الاستحقاق في معايير المحاسبة الدولية) وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة تقرير الأرصدة الافتتاحية لديوان وزارة المالية للسنة المالية المنتهية في 30 ديسمبر 2021م وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة تعليقات المسؤولين في مكاتب المحاسبين المشاركين في الاجتماع الذي نظمه مركز الاستحقاق بتاريخ 18 أكتوبر 2021م بشأن مسائل محاسبية (عرض قائمة الأداء المالي ورد فائض الفترة ومعالجة عجز الفترة، إثبات إيراد الموازنة المرتبط بتمويل اقتناء أصول رأسمالية من موازنة الدولة، تحديد الأصيل والوكيل لأغراض المحاسبة عن الإيرادات من المعاملات التبادلية، مؤشرات السيطرة والمعالجة المحاسبية لعقارات الدولة الخاضعة لإشراف الهيئة العامة لعقارات الدولة المخصصة لمنفعة الجهات الحكومية) وإعداد الإجابة عليها
- دراسة ملاحظات مركز الاستحقاق وضمان الجودة بشأن "مشروع تقرير عن مراجعة التعديلات المقترحة من مركز الاستحقاق المحاسبي على الأنظمة والتشريعات المالية المحددة في القائمة المعدة من مركز الاستحقاق المحاسبي لتتوافق مع معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق في الجهات الحكومية" وتحديث التقرير بما تم الإخذ به من ملاحظات
- دراسة ملاحظات معالي رئيس لجنة معايير المحاسبة للقطاع العام بشأن ملحق (مؤشرات السيطرة والمعالجة المحاسبية لعقارات الدولة الخاضعة لإشراف الهيئة العامة لعقارات الدولة المخصصة لمنفعة الجهات الحكومية) وإعداد الإجابة عليها
- مراجعة مذكرة البنود الشائعة في القوائم المالية للجهات الحكومية التي تعد قوائم مالية وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- دراسة استفسارات الهيئة العامة للترفيه بشأن الملاحظات المقدمة على قوائمها المالية والإجابة عليها
- المشاركة في اجتماع بتاريخ 4 نوفمبر 2021م لمناقشة استفسارات الإدارة المالية بالهيئة العامة للترفيه
- الاطلاع على الإفادات المقدمة من إدارة التسويات البينية بشأن الاختلافات بين الجهات الحكومية حول الديون فيما بينها وتحديد المتطلبات اللازمة لدراسة هذا الموضوع والتعرف على ما إذا كان يتطلب تعديلات على الإجراءات المحاسبية
- دراسة ملاحظات أصحاب السعادة أعضاء لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام الأستاذ راشد الرشود والأستاذ علي اللافي بشأن ملحق (مؤشرات السيطرة والمعالجة المحاسبية لعقارات الدولة الخاضعة لإشراف الهيئة العامة لعقارات الدولة المخصصة لمنفعة الجهات الحكومية) وإعداد الإجابة عليها
- الإجابة على استفسار بشأن القيود المحاسبية للسلف التي تصرف بموجب أوامر دفع مسحوبة على جاري وزارة المالية

- الإجابة على استفسار بشأن القيود المحاسبية للدفعات المقدمة التي تصرف بموجب أوامر دفع مسحوبة على جاري وزارة المالية
- تحديث عدد 15 معيار لمواكبة طبعة 2021م من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
- المشاركة في إعداد محاور النقاش لورشة العمل المقرر عقدها بتاريخ 1 ديسمبر 2021م بحضور ممثلين عن مكاتب المحاسبة والجامعات لمناقشة النموذج الاسترشادي للقوائم المالية
- مراجعة جدول أعمال الاجتماع الخامس للجنة التحضيرية للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام ومواد جدول الأعمال
- دعم مركز الاستحقاق لإعداد مشروع التقرير السنوي للجنة معايير المحاسبة للقطاع العام عن عام 2021م
- مراجعة وثيقتي متطلبات تطوير نظام إدارة بيانات أصول الجهات الحكومية وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- تحديث السياسات المحاسبية للقطاع العام لمواكبة طبعة 2021م من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار بشأن إثبات الأصول التي يتم اقتناؤها خلال فترة الاستفادة من الإعفاءات المؤثرة على العرض العادل وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار بشأن تبويب احتياطي تسجيل الأصول لأول مرة ومدته وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- المشاركة في ورشة عمل بتاريخ 1 ديسمبر 2021م بحضور ممثلين عن الجهات الحكومية ومكاتب المحاسبة لمناقشة النموذج الاسترشادي للقوائم المالية الموحدة والملاحظات التي وردت سابقا من الجهات الحكومية على النموذج المذكور
- المشاركة في اجتماع بتاريخ 7 ديسمبر 2021م بهيئة الحكومة الرقمية لمناقشة مقترحات المسؤولين في الهيئة بشأن هيكل دليل الحسابات الموحد
- دراسة الملاحظات الناتجة عن ورشة العمل المنعقدة بتاريخ 1 ديسمبر 2021م والملاحظات التي وردت سابقا من الجهات الحكومية بشأن النموذج الاسترشادي للقوائم المالية الموحدة وبيان وجهة النظر بشأنها والتعديلات المقترحة على النموذج في ضوء الملاحظات التي تقرر الأخذ بها
- مراجعة تعديلات مقترحة على دليل السياسات والإرشادات المحاسبية للقطاع العام ودليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد بشأن المعالجة المحاسبية لرد الفائض وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة شجرات القرارات المتعلقة بتحديد ما إذا كان يتم تقييم العقارات وتحديد أسلوب التقييم الذي يتم اتباعه وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات

- مراجعة جدول أعمال الاجتماع الخامس للجنة معايير المحاسبة في القطاع العام ومواد جدول الأعمال
- مراجعة الدليل الاسترشادي لسياسات وإجراءات الإدارة العامة المالية بالهيئة العامة للترفيه
- الإجابة على ملاحظات واستفسارات معالي رئيس لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام بشأن مذكرة "الإيرادات التبادلية وغير التبادلية، وعرض قائمة الأداء المالي، ورد فائض الفترة، ومعالجة عجز الفترة"
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار المعالجة المحاسبية للتحسينات على العقارات وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار التصنيف المحاسبي للعقارات وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار إثبات وتصنيف أصل بموجب ترتيبات امتياز الخدمات وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار التصنيف المحاسبي لجهاز والبرنامج المرتبط به وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار تحديد التكلفة الأولية للأصول وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار المعالجة المحاسبية للرعايات وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار المعالجة المحاسبية لحساب جاري وزارة المالية وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار بدء الاستهلاك للأصول التي لم تصل بعد إلى الموقع والحالة اللازمين لها لتشغيلها المقصود من قبل الإدارة
- مراجعة مشروع نظام إيرادات الدولة الجديد وملاحظات مركز الاستحقاق بشأنه وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات
- تحديث معيار المحاسبة للقطاع العام 5 بالإضافات المنشورة من مجلس معايير المحاسبة للقطاع العام في نوفمبر 2021م (ملحق إرشادات التنفيذ + ملحق الأمثلة التوضيحية)
- جمع القوائم المالية لعدة جهات حكومية في خمس دول (الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، استراليا، نيوزلندا) لمركز الاستحقاق بغرض إجراء مقارنة للجهات التي تراجع القوائم المالية لتلك الجهات
- مراجعة مشروع الإجابة على استفسار بشأن فترة القوائم المالية لجهة حديثة الإنشاء وتقديم ما تبين من ملاحظات وتوصيات



إدارة التغيير والتدريب والتطوير لعام 2021م



تقوم إدارة التغيير والتدريب والتطوير منذ بداية مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق بتمهيد الطريق وتهيئة الجهات المتلقية والمنفذة للمشروع لتقبل التغيير القادم والمشاركة فيه بطريقة فاعلة، حيث تهدف الى أن يلمس التغيير جميع الأطراف ذات العلاقة بالمشروع من خلال التواصل الفعّال فيما بينهم وبالتالي بناء القدرة على تنفيذ هذا التغيير وتعزيزه للاستمرارية بما يخدم تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي بشكل فعّال، لذلك قامت الإدارة بعدد من الأنشطة لعام 2021 تفصيلها كالآتي:



إرسال رسائل توعوية

إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام شكل أسبوعي.

إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام.

إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام.

إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام.

إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام.

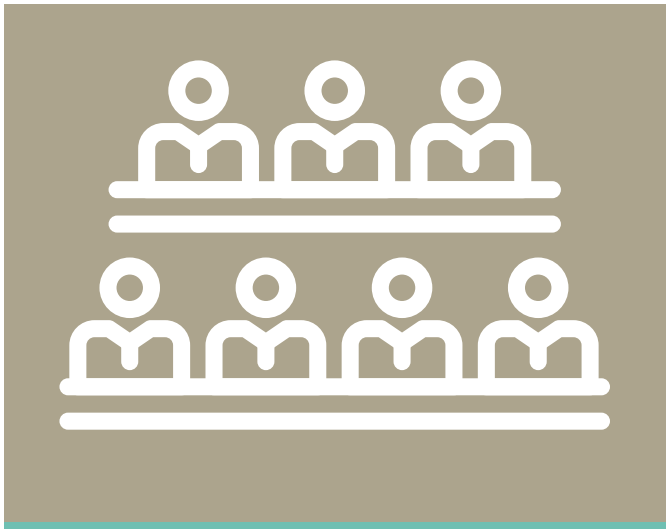
إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام.

إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام.

إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام.

إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام.

إرسال رسائل توعوية بما يخص المشروع والمبادرات المطبقة بشكل دوري الى منسوبي الإدارة المالية بالقطاع العام.



عقد ورشات عمل

استقبال موظفي وزارة الطاقة وعقد 3 ورش عن مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي في المواضيع التالية:

- حصر وجرد وتسجيل الأصول في القطاع العام
- إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات في القطاع العام.
- المعايير المحاسبية في القطاع العام.
- مناقشة آلية التعامل مع الأصول التراثية.

عقد ورشة عمل عن أساسيات المحاسبة المالية وفقاً للقطاع العام لكل من (قطاع التعليم ، قطاع الشؤون الاقتصادية) بحضور 131 موظف.

عقد ورشة عمل عن حصر وجرد وتسجيل الأصول في القطاع العام لكل من (قطاع التعليم ، قطاع الشؤون الاقتصادية) بحضور 135 موظف.

عقد ورشة عمل تعريفية وتوعوية بمشروع التحول الى أساس الاستحقاق الى وكالة الإيرادات.

عقد ورشة عمل عن إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات في القطاع العام لكل من (قطاع التعليم ، قطاع الشؤون الاقتصادية) بحضور 136 موظف.

عقد ورشة عمل عن المعايير المحاسبية في القطاع العام لكل من (قطاع التعليم ، قطاع الشؤون الاقتصادية) بحضور 140 موظف.

عقد ورشة عمل عن أساسيات المحاسبة المالية وفقاً للقطاع العام لكل من (الأمن والسلامة وقطاع الدفاع) بحضور 145 موظف.

عقد ورشة عمل عن حصر وجرد وتسجيل الأصول في القطاع العام لكل من (الأمن والسلامة وقطاع الدفاع) بحضور 132 موظف.

عقد ورشة عمل عن إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات في القطاع العام لكل من(الأمن والسلامة وقطاع الدفاع) بحضور 150 موظف.

عقد ورشة عمل عن المعايير المحاسبية في القطاع العام لكل من (الأمن والسلامة وقطاع الدفاع) بحضور 154 موظف.

عقد ورشة عمل عن إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات في القطاع العام لكل من (لقطاع الصحة وحماية البيئة و عدد من قطاع الشؤون الإسلامية والترفيه) بحضور 130 موظف.

عقد ورشة عمل عن المعايير المحاسبية في القطاع العام لكل من (لقطاع الصحة وحماية البيئة و عدد من قطاع الشؤون الإسلامية والترفيه) بحضور 132 موظف.

عقد ورشة عمل عن إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات في القطاع العام لكل من (لقطاع الصحة وحماية البيئة و عدد من قطاع الشؤون الإسلامية والترفيه) بحضور 143 موظف.

عقد ورشة عمل عن المعايير المحاسبية في القطاع العام لكل من (لقطاع الصحة وحماية البيئة و عدد من قطاع الشؤون الإسلامية والترفيه) بحضور 142 موظف.

إقامة الورش التوعوية عن طريق الزيارات او اللقاءات.

عقد ورشة عمل تعريفية وتوعوية بمشروع التحول الى أساس الاستحقاق الى وكالة الإيرادات.



تنفيذ ورش وإختبارات

تنفيذ عدد 7 ورش تدريبية الإدارات المالية من 55 جهة حكومية بحضور يقارب 400 موظف لكل ورشة في المواضيع التالية:

- اللقاء التعريفي بمشروع التحول لأساس الاستحقاق في القطاع العام
- الاطار العام للمحاسبة وفقا لأساس الاستحقاق في القطاع العام.
- الدورة المحاسبية و القيد المزدوج.
- التسوية الجردية واقفال الحسابات.
- المدخل إلى معايير المحاسبة للقطاع العام.
- حصر وجرد وتسجيل الأصول
- حالة عملية مفصلة.

تنفيذ عدد 13ورشة تدريبية لوزارة الشؤون البلدية والقروية و وزارة الثقافة

- أساسيات المحاسبية المالية بالقطاع العام.
- الفرق بين الأساس النقدي واساس الاستحقاق.
- حصر وجرد وتسجيل الأصول.
- الأرصدة الافتتاحية.
- دليل الحسابات.
- منصة المحاكاة الافتراضية.
- المعايير والسياسات المحاسبية.
- حالة عملية مفصلة لمسك السجلات.
- الأصول التراثية ومعالجتها.

تنفيذ اختبارات تقييم وتحديد المستوى على فترتين بالتعاون مع مركز قياس

تنفيذ اختبار لتحديد المسار التدريبي لما يقارب 1500 موظف مما يزيد عن 180 جهة حكومية

استعراض خيارات تنفيذ اختبار تقييم وتحديد المستوى للمستهدفين في الجهات الحكومية



الأنشطة والأعمال

العمل على اعداد محتوى علمي مستاق من دليل الإجراءات ويضم ما يزيد عن 100 حالة عملية .

العمل على اعداد حالات عملية من دليل منصة المحاكاة.

اطلاق النسخة الثانية من برنامج استقطاب المواهب و استقبال 11 متدرب من حديثي التخرج المتميزين وفي صدد زيادة العدد الى 18 متدرب في النسخة الثانية مع التركيز على تميزهم بالمرحلة الجامعية ليساهموا بنقل المعرفة لما يزيد عن 30 موظف بالقطاع العام ودعمهم لعملية مسك السجلات في أكثر من 10 جهات بالقطاع العام .

العمل على اعداد محتوى علمي مستاق من دليل الإجراءات ويضم ما يزيد عن 100 حالة عملية.

العمل على استمرارية التدريب على رأس العمل ومتابعة الدفعة الأولى من متدربي برنامج بناء الكفاءات وعددهم 29 متدرب.

تدريب عدد من طلاب التدريب التعاوني التابعين لوزارة المالية.

الاجتماع مع الاستشاري الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين لإعداد خطة مشروع التدريب والتطوير

تم عرض فرص وظيفية لعدد 12 متدرب من متدربي برنامج بناء الكفاءات

اطلاق برنامج بناء الكفاءات بنسخة الثالثة واستقطاب 10 متدربين من حديثي التخرج المتميزين.

لقاء القيادات ودعم قصص النجاح في رحلة التحول.

قياس الأداء والمتابعة ودعم جهات القطاع العام.

التدريب على رأس العمل لتمكين التحول.

التدريب على منصة محاكاة تدريبية تحاكي النظام المحاسبي وتمكن الموظف من التجربة والتعلم.

التدريب الداخلي واستقبال عدد من الجهات وتقديم برامج تدريبية مكثفة.



التطوير والتخطيط

اجراء تحديث على قواعد اعداد اختبار تقييم وتحديد المستوى لتكون أكثر ملائمة

تطوير محتويات تعليمية تخص القوائم المالية و اعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية.

تطوير قاعدة أسئلة اختبار تحديد المسار التدريبي , حيث استهدف الاختبار قياس خمس مسارات رئيسية وهي:

- مسار أساسيات المحاسبة
- مسار دليل الحسابات والدليل الاسترشادي
- مسار الأصول
- مسار السجلات المحاسبية والدورة المستندية
- مسار المواضيع المحاسبية متوسطة التعقيد

تطوير 4 حقائب تدريبية :

- حقيبة أساسيات المحاسبة المالية
- حقيبة الأصول الثابتة
- حقيبة اعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات
- حقيبة الدليل الاسترشادي للهيكل التنظيمي للشؤون المالية في القطاع العام ودليل الحسابات الموحد

التخطيط لبرنامج سفراء الاستحقاق.

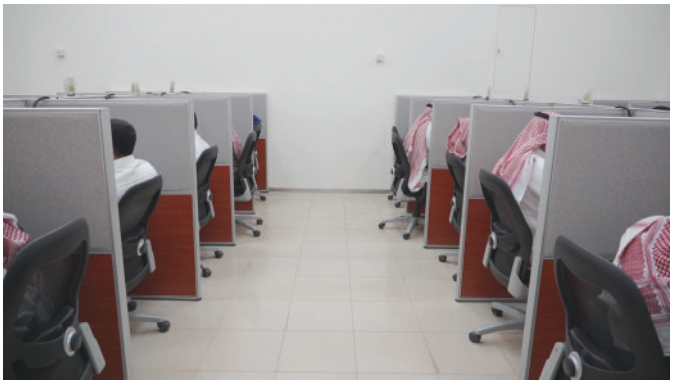

















www.mof.gov.sa/C2A